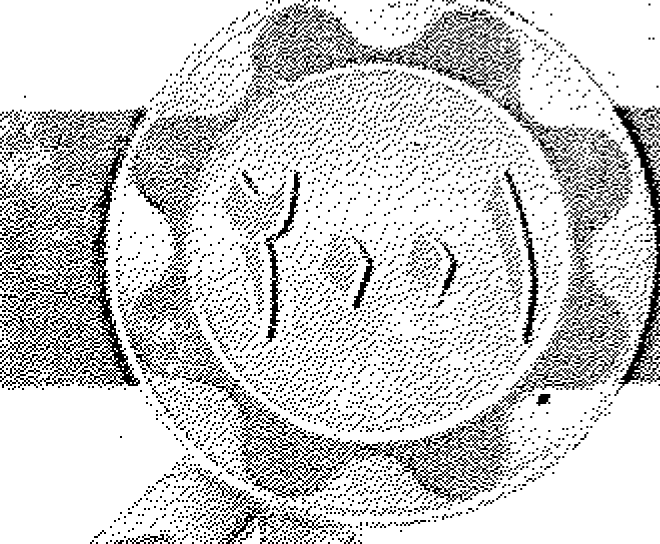
مهرجان القراءة للجميع

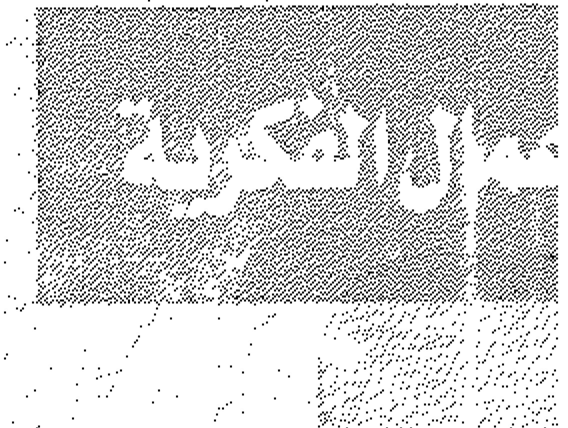


مكتبة الأسرة

جمال بدوى

الوحدة الوطنية

بديلا عن الفتنة الطائفية





إهـــــــــداء2006

ورثة الكيميائي/ محمد فاروق الفران

الإسكندرية

الوحدة الوطنية بديلاً
عن الفتنة الطائفية

لوحة الغلاف

اسم العمل الفنى : **مصرية**

التقنية : **ألوان جواش على ورق ملون**

المقاس: ٣٥ × ٥٠ سم

محمود الهندى (١٩٤٣ -)

فنان مصرى، اهتم بفن صناعة الكتاب، وساهم مساهمة فعالة للارتقاء بحركة طباعة الماستر منذ السبعينات؛ فأشرف على العديد من المجلات والكتب، أهمها: الثقافة الوطنية، الكتابة السوداء، خطوة، مجموعة كتب أصوات، وقام بعمل الأعداد التجريبية لمجلة تياترو، وجريدة الوحدوى اليمنية، كما أشرف على مجلة اليسار، وقضايا فكرية، وقد اتخذ صيغة جديدة فى إقامة معارضه بين دفات الكتب، فأنجز العديد من المعارض أهمها: ذكر مقتل الحلاج لابن زنجي، ديوان ابن عروس، ديوان النفرى.

محمود الهندى

الوحدة الوطنية بديلاً عن الفتنة الطائفية

جمال بدوى



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠١

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(الأعمال الفكرية)

الوحدة الوطنية بديلاً عن
الفتنة الطائفية
جمال بدوى

الغلاف
والإشراف الفنى:
الفنان : محمود الهندى

المشرف العام :
د. سمير سرحان

الجهات المشاركة :
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة الإدارة المحلية
وزارة الشباب
التنفيذ : هيئة الكتاب

على سبيل التقديم :

كان الكتاب وسيظل حلم كل راغب فى المعرفة واقتناؤه غاية كل متشوق للثقافة مدرك لأهميتها فى تشكيل الوجدان والروح والفكر، هكذا كان حلم صاحبة فكرة القراءة للجميع ووليدها «مكتبة الأسرة» السيدة سوزان مبارك التى لم تبخل بوقت أو جهد فى سبيل إثراء الحياة الثقافية والاجتماعية لمواطنيها.. جاهدت وقادت حملة تنوير جديدة واستطاعت أن توفر لشباب مصر كتاباً جاداً وبسعر فى متناول الجميع ليشبع نهمه للمعرفة دون عناء مادى وعلى مدى السنوات السبع الماضية نجحت مكتبة الأسرة أن تتربع فى صدارة البيت المصرى بثراء إصداراتها المعرفية المتنوعة فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية.. وهناك الآن أكثر من ٢٠٠٠ عنواناً وما يربو على الأربعين مليون نسخة كتاب بين أيادى أفراد الأسرة المصرية أطفالاً وشباباً وشيوخاً تتوجها موسوعة «مصر القديمة» للعالم الأثرى الكبير سليم حسن (١٨ جزء). وتنضم إليها هذا العام موسوعة «قصة الحضارة» فى (٢٠ جزء).. مع السلاسل المعتادة لمكتبة الأسرة لترفع وتوسع من موقع الكتاب فى البيت المصرى تنهل منه الأسرة المصرية زاداً ثقافياً باقياً على مر الزمن وسلاحاً فى عصر المعلومات.

د. سمير سرحان

قصة هذا الكتاب

فى عام ١٩٨٠ كنت أعمل فى دولة الإمارات العربية المتحدة، عندما حدثت المواجهة العلنية بين رأس الدولة المصرية ـ أنور السادات ـ ورأس الكنيسة القبطية ـ شنودة الثالث، وبدأت الصحف المصرية والعربية تتناول هذا الصدام تحت مسمى جديد هو «الفتنة الطائفية» تعبيراً عن وجود أزمة بين المسلمين والأقباط، ولا يخفى على القارئ وقع هذه الأخبار على المصرى فى الغربة فينتابه القلق وتتنازعه الهواجس، وشعرت بضرورة معالجة المسألة من جذورها، ففى مثل هذه الأزمة تكون الحكمة ضرورة، والمعرفة لازمة لتشخيص الداء، ووصف الدواء، فطلبت من بعض أصدقائى فى مصر أن يوافونى بكل ما يتوافر لديهم من كتب ومراجع وصحف، فلبوا الدعوة مشكورين، وعكفت على كتابة سلسلة من الدراسات فى الصحيفة التى كنت أعمل فيها، وهى «الاتحاد». وتحريت أن تكون أشبه بتسجيل وثائقى للعلاقة بين

الأقباط والمسلمين منذ دخول الإسلام مصر على يد عمرو بن العاص فى عام ٦٤١ ميلادية، وما طرأ على هذه العلاقة من تطورات إيجابية وسلبية حتى العصر الحديث. ووجدت من تمام الفائدة جمع هذه الدراسات فى كتاب جعلت عنوانه (الفتنة الطائفية فى مصر. جذورها وأسبابها)، ولكن الكتاب لم يحدث الأثر الذى تمنيته، ربما بسبب طباعته المتواضعة وربما لأن اسم الكاتب لم يستلفت الأنظار.

وبعد عودتى النهائية إلى مصر فى يوليو ١٩٨١ أتيح لى تحرير باب فى صحيفة (أخبار اليوم) عنوانه (الفكر الإسلامى) حاولت من خلاله ترسيخ فكرة الوحدة الوطنية التى آمنت بها إيمانا عميقاً نابعاً من دراستى للأصول السلالية للشعب المصرى وانصهارها فى سبيكة واحدة قبل آلاف السنين من ظهور المسيحية والإسلام. وكيف أن هذه الوحدة البشرية تماسكت واندمجت من قبل توحيد القطرين. إذ لم يكن من المستطاع قيام الدولة الواحدة قبل الكيان البشرى الموحد، وبهذه الميزة الفريدة حافظ المصريون على وجودهم على امتداد العصور.

فلما صدرت صحيفة «الوفد» فى عام ١٩٨٤ اتسعت الفرصة أمامى لتأكيد مفهوم الوحدة الوطنية، والتصدى لمخاطر الفتنة الطائفية التى اندلعت من خلال بعض الصدامات الدامية بين المسلمين والأقباط فى الصعيد وبعض مدن الدلتا. وساعد على تفاقمها تداخل جهات أجنبية تسعى لتفجير الصخرة الوطنية، وتفتيت وحدة الجماعة المصرية إلى كيانات متناحرة. ورأيت أن المعركة تستوجب القتال بالكلمة، وهى سلاحى الوحيد فى مواجهة الرصاصات الطائشة التى تنال من وحدتنا.

وتصادف أن كنت أقدم أحاديث أسبوعية فى التليفزيون تحت عنوان (حكايات مصرية) فجعلت منه أداة للمعرفة والتنوير وتقديم تاريخ مصر القومى فى قالب مبسط بما فيها الحقبة المسيحية، وفى حدود علمى كانت تلك المرة الأولى التى يعرض فيها التليفزيون معالم هذه الحقبة المتداخلة فى تاريخنا الطويل. وقوبلت هذه الأحاديث بالارتياح من جانب المسيحيين والمسلمين وهم جميعاً متعطشون لمعرفة الحقيقة الكامنة فى تاريخهم وما ينطوى عليه من إيجابيات تجب كل السلبيات التى تطفح فى الأزمات.

ورأيت أنه من المناسب إعادة طبع كتابى عن الفتنة الطائفية دون أن أضيف إليه شيئاً جديداً باستثناء مقال واحد نشرته فى «الوفد» حكيت فيه بعض ذكريات النشأة الأولى فى مسقط رأسى «بسيون» حيث تلقيت مبادئ القراءة والكتابة فى مدرسة تابعة لجمعية المحافظة على القرآن الكريم، وتشغل بيتاً تبرع به رجل من أعيان الأقباط اسمه (عم صليب) وكان بعض الصبية الأقباط يشتركون معنا فى الدراسة على نفس المقاعد، ويعرضون عن الالتحاق بمدرسة ملحقة بكنيسة تابعة للإرسالية الأمريكية.. كما تحدثت عن أسرة قبطية امتزجت بأسرتنا امتزاجا صار مضربِ الأمثال فى الاخاء والمودة. ولقيت الطبعة الثانية اهتماماً من بعض الكتاب فى الصحف المصرية والعربية، اذكر منهم أخى العزيز صلاح منتصر، والأخ الفاضل محمد رشاد رئيس تحرير صحف التعاون، وأخى الأستاذ محمد مصطفى المشرف على مكتب صحيفة «السياسة» الكويتية، وانتقل الاهتمام إلى الرأى العام، وخصصت لمناقشته ندوة فى إطار المعرض الدولى للكتاب اشترك فيها عدد من

العلماء ذوى الاختصاص: المستشار طارق البشرى، والمستشار سعيد الجمل، وصديقى الراحل المستشار وليم سليمان قلادة، وأخى الفاضل المؤرخ لمعى المطيعى. واستوقفتنى عبارة قالها المستشار الجمل: «أرى أن يكون عنوان الكتاب «الوحدة الوطنية» وليس الفتنة الطائفية، لأن كل الأمثلة التى جاءت بالكتاب تؤكد على الوحدة الوطنية، بل إن هذه الأمثلة مستقاة من وقائع سجلها مؤرخون مصريون وأجانب أكدوا على عدم وجود تفرقة بين المسلمين والأقباط. بل توجد مظاهر عميقة للاندماج بينهما فى العادات والتقاليد وكافة نواحى الحياة اليومية».

وتوقفت طويلاً أمام هذه العبارات، وبعد مراجعة المقالات العديدة التى كتبتها فى «الوفد»: وجدِت أنها أميل إلى ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية منها إلى تشريح عرَض الفتنة الطائفية، وأنها تصلح فى مجموعها لتكون نواة لكتاب مستقل، ثم رأيت أنه من تمام لفائدة أن أضيف إليها نص الكتاب الأصلى الصادر فى عام ١٩٨١ كى تتسع دائرة الرؤية أمام القارئ. وحتى يتبين له كم هى صلابة الوحدة الوطنية.

ولقى الاقتراح قبولاً من الأستاذ الدكتور سمير سرحان رئيس الهيئة العامة للكتاب. فكان هذا الكتاب الذى بين يدى القارئ، وكلى أمل أن يؤتى ثمرته فى تأصيل مفهوم الوحدة الوطنية باعتبارها الدواء الناجع للقضاء على بذور الفتنة الطائفية فى مهدها.

جمال بدوى

مصر الجديدة

مايو ٢٠٠١

من الذي يستخف بعقول الناس ؟!

أثناء إشرافى على تحرير صفحة (الفكر الإسلامى) بجريدة «أخبار اليوم» نشرت خبراً عن صدور كتاب (أنا والإسلام) للأستاذ الدكتور نظمى لوقا رئيس قسم الفلسفة بكلية التربية بجامعة عين شمس. وبعد النشر فوجئت برسالة احتجاج من الدكتور محمود بن الشريف رئيس قسم أصول الدين بكلية الدراسات الإسلامية. ويبدى فى الرسالة استنكاره لأن مؤلفاً (غير مسلم) يكتب عن الإسلام. فنشرت الرسالة كاملة، ثم عقبت عليها. وإليك نص الرسالة:

خرجت علينا صفحة الفكر الإسلامى (اليوم ٣/٣/١٩٨٤) بجريدة أخبار اليوم بخبر عن كاتب غير مسلم، كتب هذاالخبر الذى فيه استخفاف بالفكر الإسلامى المعاصر.. وبعقلية القراء المسلمين!! وهز الخبر أعطاف المشرف على الصفحة فجعله خبراً فى أعلى مكان فى الصفحة السادسة

بجوار قول الله.. وقول الرسول. وجعل عنوان الخبر (أنا والإسلام) وأشاد فيه بكتاب لم يصدر بعد!! لكاتب غير مسلم!! كاتب غير مستشرق، حتى يقبل كلامه، بل كاتب فى بلاد الإسلام ويكتب عن الإسلام ويشيد بالرسالة المحمدية - على صاحبها أفضل صلاة وأتم سلام - ويفيض فى الكتابة عن أعلام الإسلام.

ما معنى هذا؟..

إنه استخفاف بعقلية القراء المسلمين، ولعب بعواطفهم - فإما أن يكون هذا الكاتب يعتقد فيما يكتبه عن حقائق الإسلام وبما يشيد به من عظمة العقيدة الإسلامية وصدقها وصدق من جاء بها.. فيعلن إيمانه بما كتب، ويشهد، ويعلن شهادته على الملأ..

وإما أن يكون مقيماً على عقيدته متمسكاً بها، فيكون عمله هذا لا وجه له إلا أنه تجارة يستغل بها العاطفة الدينية عند من يستغفلهم ويوجه كلامه إليهم.

غير أن هذا الكاتب قد أعلن من قبل فى صراحة أنه مقيم على عقيدته، وأنه وزوجه وأسرته يذهبون صباح كل أحد إلى الكنيسة.. والذين عاصروا ندوات الكاتب الراحل الأستاذ عباس محمود العقاد فى منزله صباح كل جمعة يعلمون عنه هذا.. ويعلمون أكثر من هذا..

وما أغنى المسلمين عن هذه الكتابات التى فى ظاهرها إشادة بالإسلام ورسوله وأعلامه ومفاهيمه وفى باطنها - علم الله - غير ذلك..

إن لنا نحن المسلمين، فى تراثنا وفى كتبنا الدينية القديمة والحديثة ومصادر الإسلام ومراجعه، وما أكثرها. لنا فيها الغنية كل الغنية عن كتابة هؤلاء التجار.

نعم، إنها تجارة. فقد نشر هذا الكاتب المسيحى كتاباً من قبل عن محمد الرسالة والرسول، وبكل سذاجة تسرع وزير التربية والتعليم آنئذ كمال الدين حسين فأصدر قراراً بأن يقرر هذا الكتاب على طلاب الشهادة التوجيهية في مادة المطالعة ذات الموضوع الواحد.. ويومئذ عجبنا وكان عجبنا الأكبر أن زكّى هذا الكتاب مسئول دينى مسلم - عليه رحمة الله - ووزعت ملايين من هذا الكتاب - وكسب المؤلف الألوف واستمرأ الكاتب المرعى.. مادامت هذه الكتابات تدر الأموال من هؤلاء الذين يستغل العاطفة الدينية فيهم لو كانت عنده مسكة من شجاعة.. وصدق.. ورأى حر لكتب عن رأيه فى التثليث.. وفى الصلب وفى الأمور التى يختلف فيها الإسلام مع المسيحية فيظهر رأيه فيها إن كان له رأى شجاع حر!!

وما أغنى الإسلام عن كتابات هذا الكاتب.. ولكنها التجارة.. والتبعية إنما نلقيها على المشرفين على الصفحات الدينية الذين غفلوا أو تغافلوا عن صنيع هؤلاء التجار.. فنشروا عنهم ما نشروا.

أنا أعلم أنكم لن تنشروا هذا التعليق لاعتبارات ومبررات قد ترونها.. وتحت مشجب الحساسية بوأد كل تعليق حر وكل كلمة حق.. ولكنى قد بلغت اللهم فاشهد.

وهذا هو التعقيب:

ما كنت أحب لأستاذ جليل يتحمل مسئولية التربية والتنوير أن يقع فيما وقع من تسرع فى التجريح، واتهام بغير دليل.

● فالأستاذ يعيب على كاتب مسيحى مصرى - غير مستشرق - أن يكتب عن الإسلام ويشيد بالرسالة المحمدية! ويصف ذلك بأنه استخفاف بعقلية القراء المسلمين! ولسنا والله نعرف من الذى يستخف بعقول القراء؟! هل هو الكاتب الذى يقدم لنا كتابات «فيها إشادة بالإسلام ورسوله وأعلامه ومفاهيمه».. أم الأستاذ الذى يبيح ذلك للمستشرقين ويحرمه على المصريين!! لقد كنت أتصور يا سيدى أن تقول أن الكاتب أخطأ فى كذا، وجانبه الصواب فى كيت..! فتلك مسئوليتك وغيرك من المفكرين والباحثين، ولا أتصور أن تكون مهمتك تكميم الأفواه وتكسير الأقلام، وإخماد الأفكار.

● إنك يا سيدى تتجنى على الرجل إذ تصف نشاطه الفكرى والعلمى بأنه تجارة يستغل فيها عاطفة السذج لمجرد انه باق على دينه، وما كنت أود يا سيدى وأنت عالم متخصص أن أذكرك بالمبدأ القرآنى (لا إكراه فى الدين) ويقول الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم (أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين).. وذهاب الرجل إلى كنيسته لا يحتاج إلى شهود أو مباحث، فهو حر يذهب إلى الكنيسة أنى شاء.. ولا دخل لنا فى معتقداته، انسياقاً وراء الأصل الإسلامى (أمرنا بتركهم وما يدينون) وهو الأصل الذى يشكل جوهر الحرية الدينية فى كنف الإسلام، وما كنت أود أن أذكرك بمكانة العلماء غير المسلمين، من

فلاسفة وأطباء ومنجمين وشعراء، ومواقعهم الأثيرة في بلاط الخلفاء، ولم نسمع أن أحداً وصف جهدهم العلمى بأنه (تجارة) يستغل بها عاطفة السذج.

• أنت تعترف بأن كتابات الرجل فى (ظاهرها) إشادة بالإسلام، وهذا يكفينا يا سيدى، فنحن ليس لنا سوى الظاهر، أما السرائر فأمرها متروك إلى من يعرف السر وأخفى، فلماذا التشكيك فى نوايا الرجل، ولماذا الغمز واللمز فى أمور الباطن؟ والله سبحانه وتعالى ينهى عن ذلك.

• هل كل ما أغضبك من الرجل أنه كسب الألوف..؟ وإن أحد كتبه قررها وزير التعليم كمال حسين بتزكية من مسئول مسلم ـ على حد قولك ـ فما ذنب الرجل..! وإذا كان قد كسب فهل تلك جريمة يعاقب عليها بالتقريع والتجريح..؟!

• دعوتك إلى الاستغناء عن (كتب هؤلاء التجار) لأن عندنا الكفاية.. تنم عن وصاية غير مقبولة على عقول الناس.. دع الناس يقرأون ما يعجبهم ويعرضون عما لا يعجبهم.. ولا تجعل من نفسك وصياً على حركة الفكر.. دع كل الزهور تتفتح، فلن يصح ـ فى النهاية ـ إلا الصحيح، ولا وجه للمقارنة بين كتابات مؤلف غير مسلم، وما يكتبه المؤلفون المسلمون.. فلكل وجهة هو موليها.. ولكل مذاقه الخاص عند القارئ.. والقراء أذكياء جداً.. فلا تقلق.

أخبار اليوم ـ ١٩٨٤/٣/١٧.

وختاماً كنت أتمنى للأستاذ الفاضل لو أن قلمه قد عف عن التعبيرات الحريفة ذات الإيقاع العنيف، وليته تخلى عن الايماءات التى تسعى إلى إيغار الصدور وإثارة الأحقاد.. وليته عمل على تأليف القلوب وإشاعة روح المودة والحب فى النفوس.. هدانا الله وإياه إلى سواء السبيل.

هذه الكتابات تؤذي مشاعر النصاري

لست من أنصار الحجر على الكتابة عن الديانة المسيحية فهى ديانة سماوية تنطوى على تعاليم سامية، ومثاليات خلقية رفيعة، وإشراقات روحية جميلة، والأناجيل المتداولة زاخرة بالقصص والأمثال والوصايا التى هى معين لأدب أخلاقى ينهل منه كل متدين وكل صاحب خُلق وعقل ودين،. وفى تعاليم المسيحية الشيء الكثير الذى تتفق عليه جميع الأديان والذى يستفيد منه الفكر الدينى على وجه العموم.

ولكنى لست من أنصار الكتابة فى مسائل هى من صلب العقيدة المسيحية ومن أخص خصائصها، ولست أرى فائدة علمية أو خلقية أو عملية فى مناقشة مسألة التثليث أو صلب المسيح وهل كان حقيقة أم افتراء (!!) ومدى صحة الأناجيل الأربعة التى يؤمن المسيحيون بصحتها ويتعبدون على أساسها.. وإننى لأسأل ما هى الفائدة التى ستعود على المجتمع الإسلامى من طرح هذه المسائل على المستوى

الإعلامى العام؟ وماذا سيجنى الناس من إثارة هذه الموضوعات الدقيقة الشائكة غير شحن النفوس بالضغينة. وإيغار الصدور بالكراهية، وإغضاب اخوتنا الأقباط الذين يشاركوننا الحياة على أرض هذا الوطن، ويشربون معنا من وعاء واحد، ويقتسمون معنا اللقمة، ويتحملون نفس الهموم ويتطلعون إلى ذات الآمال والأمانى(!!).

إن المسائل العقائدية هى من أدق مسائل الفكر فى جميع الأديان. وهى منزلق إلى الخلاف والتشتت الذى يتطور إلى انقسامات وانشقاقات بين أبناء الدين الواحد، فما بالك إذا كانت بين أبناء دينين مختلفين؟ ونحن نعرف ما جرى للمسلمين من جراء فتنة خلق القرآن، وهى قضية فلسفية شديدة الغموض، وكان المفروض أن تظل رهينة البحث العلمى بين ذوى الاختصاص، ولكن عندما طرحت على عامة الناس - وهم ليسوا أهل فلسفة - انقسموا بسببها إلى شيع يضرب بعضهم وجوه بعض. ولم يكسب المسلمون من ورائها غير الضعف والوهن. ونفس الشىء يقال عن القضايا الفلسفية المتصلة بالعقيدة المسيحية حين اختلف رجال الكنيسة حول طبيعة المسيح. وفشلت المجامع المسكونية فى الاتفاق على مفهوم واحد مما أدى إلى ظهور الفرق والطوائف المتعددة وإشعال الحروب والفتن فيما بينها.

والكتابة عن المسيحية ليست أمراً مكروهاً. ولقد كتب علماء معاصرون عن المسيحية والمسيح دون أن تترك كتاباتهم جروحاً فى نفوس النصارى، فقد كتب العقاد عن (عبقرية المسيح) وكتب محمد كامل حسين (قرية ظالمة) وكتب خالد محمد خالد (معاً على الطريق

محمد والمسيح) وعلى الجانب الآخر كتب نظمى لوقا سلسلة من الدراسات الأدبية عن الإسلام ورسوله ﷺ وخلفائه الراشدين، وكانت خطب مكرم عبيد شذرات من الأدب الرصين المستمد من أدب القرآن الكريم، وكانت هذه الآثار الأدبية تلقى قبولاً من المسلمين والمسيحيين لما تتضمنه من سلامة القصد. ونزاهة الغرض، والتجرد عن التعصب المقيت، ولأنها كانت تستثمر عناصر الالتقاء والاتفاق بين الدينين الكبيرين. وتنأى عما يمايز بينهما فى الأمور العقائدية وتتركها لأهل الذكر فى قاعات البحث بعيداً عن شاشات التليفزيون والكتب المرصوصة على الأرصفة (!!).

* * *

●● كم أتمنى على كبار علمائنا الذين يعتز بهم الإسلام، أن يفطنوا إلى هذه المسألة الشائكة حين يتعرضون إلى العقيدة المسيحية. وما يخلفه ذلك فى نفوس اخوتنا النصارى من ألم دفين، ولست أجدنى فى حاجة إلى تذكير هؤلاء العلماء بالمكانة الخاصة التى يتمتع بها المسيح والمسيحيون فى القرآن الكريم. وقد وصف القرآن أتباع المسيح بأنهم أقرب مودة للذين آمنوا.. وأنهم لا يستكبرون.. «وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق، يقولون ربنا آمنا فاكتبنا مع الشاهدين، وما لنا لا نؤمن بالله وما جاءنا من الحق ونطمع أن يدخلنا ربنا مع القوم الصالحين، فأثابهم الله بما قالوا جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك جزاء المحسنين» (المائدة).

وهل نسينا أن أهل الكتاب لهم مكان مميز فى التشريع الإسلامى، وقد أحل لنا القرآن مشاركتهم فى الطعام والشراب، وأباح لنا الزواج من

نسائهم «اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم، والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم..» (المائدة).. والعلاقة الزوجية بين المسلم والكتابية هى التى عبر عنها القرآن (ميثاقاً غليظاً).. فما هى العلة من هذه المؤاكلة والمشاركة والمصاهرة والمعاملة الطيبة غير الحرص على دوام العشرة الكريمة والاحترام المتبادل، والحفاظ على وحدة الصف بين أبناء الديانات السماوية الذين يعيشون تحت سقف واحد ويتقاسمون هموم الحياة ومنافعها.

* * *

ليتنا نبحث عن مناطق الالتقاء والاتفاق بين الإسلام والمسيحية - وهى كثيرة - ونتلافى نقاط الفرقة والانقسام وهى ليست عميقة، حتى نحافظ على وحدتنا، ونصون أخوتنا العريقة من كل شر، ونترفع عن الإساءة إلى المشاعر الدينية لهؤلاء الإخوة.

العبث بالوحدة الوطنية هدف خبيث ومرفوض

الصغار يرتكبون الخطأ، والكبار يدفعون الثمن.. ويقع الأفراد فى المحظور، وتنسحب المسئولية على المجموع.. والمحظور هو أن تمتد يد خبيثة لتشعل نار الفتنة بين أبناء الوطن الواحد، فإذا كان للشعب المصرى أن يعتز بتاريخه وتراثه وأخلاقه، فإن الوحدة الوطنية تقف على رأس هذه المقدسات الموروثة منذ عرف المصريون الدين، واهتدوا إلى التوحيد، وآمنوا برسالات السماء، وأقاموا دور العبادة.. واندمجوا فى سبيكة بشرية ليس لها نظير فى العالم القديم أو الحديث.. فمصر هى البلد الفريد الذى يعيش فيه المسلمون والأقباط فى رباط إلى يوم القيامة.

فإذا جاء اليوم من يعبث بالوحدة الوطنية، ويشعل نار الفرقة بين أبناء الوطن الواحد، يكون من واجب رواد الاستنارة الفكرية، وأصحاب الضمائر الحية أن يتصدوا لهذا العبث بكل ما يملكون من قوة الحجة،

ونفاذ البصيرة، والوعي بالتاريخ. ولابد أن يعرف هؤلاء الصغار أن الوحدة الوطنية كانت الصخرة التى تحطمت عليها خطط الاحتلال الأوروبى منذ نابليون وحتى كرومر.. كانت التفرقة بين المسلمين والأقباط هدفاً ثابتاً فى خطة الاحتلال حتى تكون له السيادة على المسلمين والأقباط. ولكن الوعى المصرى الأصيل أفسد خطط الاحتلال حتى اضطرت بريطانيا إلى سحب كرومر من مصر عام ١٩٠٧ وأوفدت من بعده معتمداً بريطانياً يهودياً اسمه الدون جورست، أضاف إلى نار الاحتلال عقدة التعصب والحقد على المسلمين والأقباط، واتبع خطة سلفه فى خبث حتى وقع الانشقاق المؤسف بين الطرفين، فتداعى الأقباط إلى عقد مؤتمر أسيوط، ورد عليهم المسلمون بعقد مؤتمر مصر الجديدة.. ولكن ماذا كانت النتيجة؟؟.

لقد خطب المتحمسون والمتشنجون في المؤتمرين،بينما كانت الجماهير المصرية - إسلامية ومسيحية - تواصل حياتها، وتباشر وحدتها، وتتدفق عواطفها فى تيار الوحدة الواحدة.. حتى انجلى غبار الكلمات عن غلبة العقل والحكمة والاعتدال.. وانتهت المؤتمرات كما بدأت دون أن تخدش بناء الوحدة المقدس.. فلم يصدر عن مؤتمر أسيوط كلمة واحدة تمس مشاعر المسلمين، ولم يصدر عن مؤتمر مصر الجديدة كلمة واحدة تمس مشاعر الأقباط.. وإذا بكل ما جرى أشبه بسحابة صيف انقشعت - حتى إذا اندلعت ثورة ١٩١٩ انجرف فيها المصريون مسلمين وأقباطاً تحت علم مصر الخالد، واختلطت دماؤهم وهم يقعون صرعى برصاص الاحتلال.. وانجلت الثورة عن أثمن

وأغلى ما يفخر به الشعب المصرى، وهو رسوخ وحدته الوطنية، مما أذهل الاحتلال، وأدهش العالم..

هذه هى مصر الحقيقية.. مهد الدين، وموطن التوحيد، وقبلة الأنبياء والرسل والصحابة والعلماء والمفكرين، وقد وجدوا فى ربوعها الأمن والسلام.. فلمصلحة مَنْ إهدار الأمن والسلام؟ ولمصلحة مَنْ ارتكاب هذه الصغائر التى توغر الصدور وتشحن النفوس بالبغضاء؟ هل تريدون أن تجعلوا من مصر لبنان أخرى حتى تكون السيادة لإسرائيل من الجولان إلى الشلال؟ أم أن المقصود من كل هذا العبث إحراج الرجل الذى يجلس الآن على رأس جهاز الأمن، وقد بدأ صفحة جديدة فى السلوك الأمنى تختلف عن سلوك سلفه؟ هل تريدون العودة إلى أسلوب الضرب فى سويداء القلب؟ وقتل الناس بالشبهة؟؟.

الوفد - ١٩٩٠/٣/١١.

الأيدى التى تشعل الفتنة تستحق قطعها

إننا نظلم أنفسنا إذا حملنا جهاز الأمن مسئولية حماية دور العبادة، فمن العار أن تكون دور العبادة فى مصر تحت حراسة الشرطة فى أواخر القرن العشرين، وهى التى عاشت مئات القرون فى عيونا لمصريين جميعاً، يحرسونها بإيمانهم ووعيهم وتآلفهم، فلا ينال منها إلا ظالم أو حاقد أو عميل يريد إثارة النار حتى تسود الفتنة، ويختل الأمن، وتسقط مصر ثمرة هزيلة فى أيدى المتهورين والجهال.

إن حماية دور العبادة هى مسئولية كل مصرى يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ولا نتصور مسلماً يفهم تعاليم الإسلام يشعل النار فى كنيسة، ولا نتصور مسيحياً يعرف تعاليم المسيح تمتد يده بالأذى إلى مسجد!!.

فتلك بيوت الله أجلّ وأشرف من أن تكون مجالاً للتنفيس عن الحقد الأسود، ولا موضعاً للتعبير عن التعصب الأهوج، وهؤلاء الصبية الذين

يلقون الزجاجات الحارقة على أبواب الكنائس هم ضحايا لعقول متحجرة على الجهل والتعصب، وهم يهدمون أصول الإسلام المستمدة من القرآن والسنة، ويتجاهلون أن المسلم والمسيحي سواسية في عصمة الدم المؤيد، وينسون أن دماء أهل الكتاب معصومة باتفاق المسلمين جميعاً، وأن إيذاء أهل الكتاب هو كبيرة من كبائر المحرمات، وربما لا يعلمون أن فقهاء المسلمين على اختلاف مذاهبهم وأقطارهم وعصورهم اتفقوا على حرمة أهل الكتاب في أنفسهم وأموالهم وأبدانهم وأعراضهم، وأن الإسلام قرر حرية التدين والاعتقاد والتعبد لغير المسلمين، فلكل ذي دين دينه ومذهبه لا يُجبر على تركه إلى غيره، ولا يتعرض لأي ضغط ليتحول إلى الإسلام، وأساس هذا الحق قول الله تبارك وتعالى «لا إكراه في الدين» وقوله لنبيه «أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين» وعلى هذه التعاليم الواضحة نهج الخلفاء والحكام والسلاطين حتى في أشد العصور تعسفاً، فلم يعرف التاريخ حاكماً حاول إجبار أهل الكتاب على الإسلام.

●● إن الأيدي التي تشعل النار في الكنائس هي أيد أثيمة تستحق قطعها لأنها تمتد بالأذى إلى بيوت أمر الله أن تحفظ وتصان فيها الشعائر والنسك، بل إن القرآن الكريم وضعها في مكانة التقديس والحرمة، وجعل من أسباب الاذن بالقتال حماية حرية العبادة في البيع والصوامع والكنائس والمساجد فقال تعالى: «أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير، الذين أُخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله، ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً» والخلفاء

الراشدون هم الذين صانوا فى عهودهم الموثوقة حرية العبادة لأهل الأديان الأخرى، وكان لهم «الأمان فى أنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم وسائر ملتهم، ولا تسكن كنائسهم، ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من حيزها، ولا من صليبها ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا أحد منهم..

هذه تعاليم الإسلام الواضحة الصريحة فى التعامل مع أبناء الديانات الأخرى، فلماذا أهدر العابثون هذه الأصول الإسلامية وانصاعوا للدجالين والأفاقين ومروجى الفتنة..؟؟ وكيف يتخلى هؤلاء المنتسبون إلى الإسلام عن تعاليم دينهم ويرتكبون الكبائر التى يأباها الله ورسوله وصالح المؤمنين.

●● إنهم يزايدون على تعاليم الإسلام، ويتصورون أنفسهم أشد غيرة على الدين من صاحب الدين سبحانه وتعالى وقد جعل الخلاف فى الأديان واقعاً بمشيئته جل وعلا، وجعل الفصل بينها من الأمور التى اختص بها، وهو الذى قال بصريح العبارة «ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة، ولا يزالون مختلفين» وهو الذى خاطب نبيه فقال: «ولو شاء ربك لآمن من فى الأرض كلهم جميعاً. أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين» وهو الذى أمر رسول الإسلام بألا يجادل أهل الكتاب إلا بالحسنى.. والهدف من كل ذلك أن يستريح ضمير المسلم. ولا يجد فى نفسه أثراً للصراع مع الأديان الأخرى.. وليعمل أهل كل دين بما يحض عليه من خير وفضيلة، وليمتنع أهل كل دين عما ينهى عنه من رذائل.

الوفد - ١٢/٣/١٩٩٠.

ولكن لا يزال هناك من يضعون أنفسهم فى مكانة أكبر من مكانة الأنبياء والرسل والعلماء والفقهاء، وفى ذلك بلاء كبير.. ويشتد البلاء إذا تصور هؤلاء المتهوسون أنهم يحرجون الحكومة بهذه الأعمال الإجرامية، فالانتقام من الحكومة عن طريق الإيذاء إلى المسيحيين هو أكبر دليل على اختلال العقل واضطراب الذهن وسوء الطوية. وهو مقدمة لفتنة هوجاء، نسأل الله أن يحمى مصر من أوارها، ويلهم جميع أبنائها نعمة العقل والروية والحكمة، حتى يعود ميزان الاعتدال إلى موقعه. والله من وراء القصد.

الوحدة الوطنية
ضرورة حتمية لبقاء مصر الموحدة

الوحدة الوطنية ليست كلمات طنانة، ولا شعارات براقة ولا ألفاظاً منمقة لخداع السذج والعوام، الوحدة في معيار الوجود المصرى ضرورة حتمية لبقاء مصر نفسها، فمصر بلا وحدة بين أبنائها سوف تتحول إلى شراذم يقتل بعضها بعضاً، وسوف تتحول جغرافياً إلى ولايات ودويلات تحكمها إسرائيل. نقول هذا بصريح العبارة لمن لا يعرف طبيعة مصر سكانياً وجغرافياً وتاريخياً، والذين يتصورون أن إيذاء الأقباط سيؤدى إلى مضايقتهم ـ واهمون ـ فالأقباط متداخلون فى النسيج الإسلامى تداخل الزبد فى اللبن، والمسلمون والأقباط يشكلون معاً هذا البنيان المرصوص الذى يشد بعضه بعضاً.. وانتزاع بعض لبناته يعنى هدمه جميعاً.. والشارع القبطى فى مصر يختلف تماماً عن

حارة اليهود (الجيتو) الموجودة فى كل عواصم العالم، وتعيش فى عزلة نفسية واجتماعية ودينية عما يحيط بها.. الأقباط ليسوا منعزلين عن المسلمين فى معيشتهم وفى تكوينهم النفسى والأخلاقى والحضارى.. الجميع يرضعون من صدر مصر الخالدة.. هذا يرضع لبناً طاهراً صنعه الله وأوحى به إلى محمد بن عبد الله ﷺ، وذاك يرضع لبناً سائغاً صنعه الله وأوحى به إلى عيسى بن مريم عليه السلام.. ومصر تحنو على الجميع وتفىء عليهم بظلالها وعطائها وخيرها حتى يكونوا فى منعة وعزة وسؤدد، فكيف يأتى اليوم مخبول أو معتوه ليضع بذور الشقاق بين جماعة اندمجت فى سبيكة بشرية واحدة؟.

نعم، هكذا يعيش المصريون منذ ظهورهم على ضفاف النيل قبل أن تظهر الأديان. وجاءت مبادئ الإسلام لتزيد هذه الوحدة قوة وفعالية وتماسكاً بالمودة والتضامن وحسن العشرة، والإسلام هو الذى أباح للمسلمين أن يأكلوا طعام المسيحيين، وأن يتزوجوا من نسائهم، مع حق الزوجة فى الحفاظ على دينها ومذهبها ومعتقداتها، فنجد مصرياً مسلماً له جد أو جدة أو خال مسيحيون، وهو مأمور بأن يلقى إليهم بالمودة والحب والرحمة التى هى أساس بناء المجتمع القوى.. فقوة المجتمع وتضامنه هدف إسلامى نبيل لا ينبغى أن نفرط فيه تحت ضغط المتهوسين والجهال. ومن واجب أصحاب العقل فى هذا البلد أن ينهضوا لمقاومة هذه الموجة الإجرامية بكل قوة وشجاعة، وعليهم أن ينزعوا من عقولهم تلك الحساسية المفرطة التى تفرضها طبيعة الفتنة الطائفية، فالقضية قضيتنا جميعاً، يتألم منها القبطى ويتألم منها المسلم.. فلماذا الحرج.. وكيف يجوز السكوت؟.

إن الذين يضرمون النار فى كنيسة صغيرة اليوم، سوف يحرقون الجامع الأزهر غداً.. والذين يؤذون اليوم مصرياً بسبب انتمائه الدينى، سوف يؤذونه غدا بسبب انتمائه الاجتماعى أو السياسى أو الوطنى؛ فنار التعصب والجهل لا تفرق بين الأخضر واليابس، وإن النار بالعودين تذكى.. وأن الحرب أولها كلام - فالسكوت على الخطأ جريمة سوف نسأل عنها أمام الله وأمام ضمائرنا.. وما ضمائرنا إلا خلاصة «الضمير الإسلامى» العام الذى صنعته عقيدة الإسلام، وتربية الإسلام وتقاليد الإسلام.. هذا الضمير لابد وأن يستيقظ ليقتل الفتنة فى مهدها قبل أن تستفحل ونقف أمامها موقف العاجز الملوم، إن واجب ذوى الاستنارة الفكرية فى هذا البلد أن يشمروا عن ساعد الجد للحفاظ على وحدة المجتمع المصرى، وتضامن أبنائه فى وجه هذا الفكر المخرب، ولا يصح أن نلقى العبء على جهاز الأمن وحده، لأن الخلل كامن فى عقول الصبية المخدوعين، والخلل الفكرى لا يعالج إلا بحملة تنوير تهدم الأفكار المغلوطة، وترسى قواعد الأفكار الصحيحة، وبذلك نحمى أولادنا من سيطرة المخربين الذين يضمرون السوء والشر لكل من يعيش على أرض مصر.

الوفد - ١٣/٣/١٩٩٠.

دور الوفد فى تحقيق الوحدة الوطنية

ونحن نتكلم عن مظاهر الأزمة الطائفية، لابد أن نبحث عن جذورها ومسبباتها فى التربة الاجتماعية، فالفتنة طفح جلدى ظاهرى، ولكن أسبابه باطنية يعرفها علماء الاجتماع السياسى، والفتنة لا تتمثل فقط فى إثارة الشقاق بين أفراد الجماعة المصرية، وإنما تستطيع أن تلمسها، فى تلك الروح العدوانية التى تسود الأفراد بعضهم بعضا، وتلمسها فى ضعف الروح الجماعية التضامنية، وسيطرة النزعة الفردية التى تجعل المواطن يقاتل من أجل منفعته الخاصة ومن بعده الطوفان، وتلمسها فى نمو الروح الطائفية بين النقابات والفئات والتجمعات المهنية، وتلمسها فى محنة الشباب الذى يعانى من الفراغ، ومن البطالة، ومن اليأس فى إقامة حياة اجتماعية طبيعية، فتضعف خيوط انتمائه للمجتمع، وتتزايد عنده النزعة العدائية والرغبة فى التدمير، ومن وراء ذلك شعب مطحون يعيش على المسكنات الخارجية، وتتفاقم

أزمته الاقتصادية يوما بعد يوم، دون أن يلوح له فى الأفق المنظور بادرة انفراج أو أمل فى الطمأنينة والإحساس بالسلام. فإذا نظرت إلى قمة الهرم الاجتماعى وجدت نظاماً سياسياً بيروقراطياً يحتكر كل السلطات، حتى يظل الشعب تحت الوصاية الاقتصادية والسياسية، ولا يكون له دور فعال فيما يجرى على القمة. أما إذا تطلعت إلى المستقبل لتستشرف الهدف، الذى تعمل مصر من أجله خلال السنوات العشر أو العشرين أو الخمسين القادمة، فلن تسمع سوى عبارات إنشائية عن مصر عام ٢٠٠٠، وسوف تكتشف أن المصريين يفتقرون إلى المشروع القومى الذى ينتظم طاقاتهم، ويشحذ هممهم، ويخلق فيهم روح الجلد والصبر والتضحية من أجل الهدف العام الذى تتجه نحوه كل الفعاليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

●● نحن نبحث عن أنفسنا فى هذا العالم الذى يتحرك بسرعة مذهلة نحو المستقبل، فلا نجد سوى الخوف من الحركة باسم الاستقرار، وإبقاء الحال على ما هو عليه، فى الوقت الذى تتحرر فيه الشعوب من القهر الاقتصادى ومن الاستبداد السياسى ومن حكم الفرد أو الطبقة الواحدة أو الحزب الواحد.. وفى الوقت الذى تتحرر فيه الدول من التخلف لتواكب ظروف العصر وتلحق بركب التقدم، نسأل: أين مصر من كل هذا (؟!) إنها تقف بلا هدف.. وبلا أمل قومى عام تسعى إلى تحقيقه، بينما جارتها إسرائيل تواصل الليل بالنهار من أجل إقامة مشروعها الكبير من النيل إلى الفرات، وتستورد الأيدى المدربة فنياً وعسكرياً من الاتحاد السوفييتى ومن شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية لتحقيق هدفها، فإذا سألت: ما هو الهدف الاستراتيجى الذى تعمل مصر

من أجله، فلن تجد (!!) فقد أصبح الخوف من التغيير سمة بارزة فى الفكر السياسى المصرى حتى سيطر الشلل على مؤسسات العمل السياسى، لأن خيوطها تنتهى إلى قبضة الدولة.

●● فى ظل هذا الشلل القومى العام، وفى ظل الجمود السياسى تنمو بذور الفتنة، وتتحرك الأصابع الخفية لتعبث فى الظلام من أجل تدمير مصر وتفجيرها ذاتيا دون احتلال أجنبى وفى غيبة الديمقراطية الحقيقية ينشأ الفراغ، ومن الفراغ يتولد الصراع، وينشطر المجتمع إلى شراذم وفرق وطوائف وشظايا.. وحين يعجز الناس عن ممارسة السياسة يلعبون بالدين، وحين ينعدم الهدف القومى ينمو الإحساس الفردى والطائفى والقبلى، وتنشأ جدران العزلة بين فئات المجتمع وتتفكك الروابط الاجتماعية، وتنهار الأعمدة والدعائم التى تقوم عليها وحدة الجماعة الوطنية.. وهذه كلها عناصر تغذى نار الفتنة الطائفية، ليس فقط بين المسلمين والأقباط، ولكن بين كل الفئات التى يتكون منها المجتمع المصرى.

●● ونحن نبحث عن الدواء لابد أن نلتفت إلى الماضى، ونستخرج الخبرة التاريخية المصرية فى هذه المشكلة، وسوف نجد أن مصر مرت بظروف مشابهة لهذه الحالة عقب الاحتلال البريطانى لمصر فى أوائل الثمانينيات من القرن الماضى، وبذلت سلطات الاحتلال ما وسعها الجهد على إثارة الشقاق بين الجماعة الوطنية المصرية وتقسيم المصريين إلى فئات وطوائف اجتماعية، وأغلبية وأقلية دينية، وقالوا بكل وضوح أنهم باقون فى مصر لحماية الأقلية المسيحية من الأغلبية

المسلمة، واستمر هذا الحال أربعين عاماحتى اختمرت عناصر الثورة عند نخبة من أبناء مصر المثقفين، وظهر للوهلة الأولى فى ذهن سعد زغلول أنه لابد من ظهور مفهوم جديد للجامعة الوطنية المصرية يردها إلى التكوين التاريخى للمصريين، وقوة تماسكهم عبر القرون برغم اختلاف الدين، وشبت ثورة ١٩١٩ على أساس هذا المفهوم الجديد، الذى امتزج فيه المصريون، قبطا ومسلمين، ووجدوا فيه سياج الزمان من الخوف والقلق، كما وجدوا فيه صيغة جديدة لقيام الجماعة على أساس الانتماء الوطنى، وليس الانتماء الدينى، كما هو الحال فى بعض المجتمعات الأوروبية والآسيوية، والمدهش فى هذه النقلة المصرية المبشرة أنها لم تحدث على حساب الدين، بل إنها حدثت مع نمو تيار الجامعة الإسلامية وازدهار الأزهر، أكبر جامعة إسلامية فى العالم، الذى تحول فى غضون الثورة إلى مركز للتسامح الدينى، ومنبر لإذكاء الثورة، والتآخى بين المسلمين والأقباط، وفيه قسس النصارى، وأحبار اليهود الذين نسوا الجامعة الصهيونية التى يعمل لها كل يهود العالم، حتى قالت إحدى الصحف الفرنسية: «إن المسلمين والأقباط قد التفوا حول سعد الفلاح، سعد الأزهرى المسلم، وهكذا تم اتحاد الصليب بالهلال مما لا نظير له فى أى بلد إسلامى آخر..».

* * *

●● وواجب الأمانة التاريخية، يقتضينا كمصريين أن نعترف بدور الوفد المصرى فى تحقيق هذا الامتزاج الفريد بين المسلمين والأقباط، باعتباره المؤسسة السياسية الأم الحاضنة للوحدة الوطنية، وجاء تكوين

الوفد فى مستوياته المختلفة وفى قمة قيادته من القبط والمسلمين، وعمل كقيادة للحركة الوطنية على القضاء على احتمالات التفرقة، ثم وضع دستور ١٩٢٣ على نحو سدّ أمام سياسات التفرقة ذرائع الإثارة الطائفية، أو التدخل فى شئون مصر الداخلية، والشىء الذى يدعو إلى الابتهاج أن هذه السياسة التى وضع قواعدها الوفد المصرى أصبحت معلماً ثابتاً من معالم السياسة المصرية تلتزم بها الدولة فى مؤسساتها الدستورية، وتسير عليها الأحزاب التى انشقت على الوفد، ومعنى ذلك أن الوحدة الوطنية تحولت إلى قيمة مصرية أصيلة، أو نواة لبناء السلوك الفردى والحزبى والسياسى. وبقيت هذه العلامات المضيئة فى تاريخ مصر الحديث حتى قامت ثورة الجيش فى يوليو ١٩٥٢ فتغير الحال، فألغى الدستور، وحلت الأحزاب السياسية، وأصبحت ممارسة النشاط السياسى - خارج إطار التنظيم الحكومى - مغامرة تودى بصاحبها إلى السجن، وفى غيبة السياسة عادت قرون الفتنة الطائفية تطل برأسها من جديد، وازدادت حدة الصراعات الدينية على النحو الذى كان واقعاً قبل ثورة ١٩١٩، وبدا كأن مصر تعود إلى الوراء.

●● إن دور الوفد المصرى فى تحقيق الوحدة الوطنية هو دور تاريخى مشرف يجب أن تعرفه الأجيال الجديدة. فتلك صفحة مضيئة من تاريخ مصر سجلها المؤرخ الجليل المستشار طارق البشرى فى كتابه (المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية) فهو يقول بصريح العبارة: «لم يكن يمكن أن يبلغ النجاح فى ائتلاف المسلمين والقبط الحد الذى بلغه، ولا أن يكتب له الاستمرار، بغير الوفد المصرى وفاعليته فى مزج قوى الأمة المصرية وإنشاء الجماعة الوطنية فى مصر على أساس

وطيد، وبلغ الوفد في هذا الأمر من النجاح ما يعلو أي أمر آخر، وإذا كان هذا هو كل ما أتى به الوفد وثورة ١٩١٩ فكفى به مغنماً، إذ عصم الجماعة من الانقسام والوهن، وأقامها على أساس من العقل رشيد، وقدر للأمر ما يستحق من خطورة وما يفضي إليه من نتائج، ونما بعناصر الاستنارة السياسية التي جهد في إرسائها آباء التنوير المصريون طوال القرن التاسع عشر، حتى صارت رغم كل المشاكل التي يرزح المجتمع من أعبائها، واقعاً فعلياً ذا وزن راجح على كل ما عداه، فأفلس مؤامرات الاستعمار، وأرسى أسس الدولة والتنظيمات القومية في المجتمع، ومكن للتطور الاجتماعي والأوضاع الطبقية أن تتبلور على أسس واقعية غير مشوبة، ويمكن القول باطمئنان كاف وبغير كبير مخاطرة، أنه لولا جهد الوفد في هذا الميدان، لما وجد الانجليز أنفسهم مضطرين إلى إلغاء الحماية سنة ١٩٢٢ ولما وجد التنظيم الدستوري النيابي سنة ١٩٢٣ بالصورة التي وجد بها، وكان هذان الأمران، رغم كل نواقصهما، خطوة لا شك في إيجابيتها، وحصانة لا شك في أهميتها بالنسبة للتطور السياسي والاجتماعي فيما تلا ذلك من أعوام.

ثم يقول المستشار طارق البشري: «وإذا قيل بحق أن قوة تماسك المصريين، رغم تكوينهم الديني المتعدد، وأن امتزاجهم التاريخي الطويل هو سبب هذا النجاح، وأن اشتراك القبط والمسلمين في سائر الطبقات الاجتماعية هو الأساس الموضوعي له، فإن من الحق أيضاً أن كان للجهد الواعي المنظم للتنظيم السياسي - الوفد - فاعليته في تأكيد التماسك والامتزاج وفي إنضاج الأسس الموضوعية القائمة لا سيما إن كان هناك جهد واع منظم يعمل على فعل النقيض، وكان حماس

الجماهير وترابطها خليقاً بألا يدوم، ما لم توجد المؤسسة السياسية المستنيرة المدركة لأسس توحيد الجماعة المصرية ولموجبات هذا التوحيد، وكان الوفد هذه المؤسسة».

* * *

●● هذا درس من التاريخ يقدم لنا الخبرة فى معالجة الأسباب التى تقف وراء الفتنة الطائفية الراهنة، وهو درس عملى وليس مجرد خطب وشعارات تفقد أثرها بمجرد إلقائها.. وما أعظم ما يحتوى التاريخ المصرى من دروس.. ولكن كيف السبيل إلى الإفادة منها حتى نتجنب عثرات الحاضر، ومفاجآت المستقبل.

الوفد ـ ١٥/٣/١٩٩٠.

فى غيبة العقل .. تشتعل الفتنة تحت الرماد

ما معنى أن تتسبب إشاعة كاذبة فى وقوع أحداث دامية بين المسلمين والأقباط فى المنيا وأبو قرقاص؟. وما معنى أن تختلق صبية صغيرة مصابة بمرض التخيل، قصة محبوكة، فيتلقفها الغيورون على الدين ويرددونها على المنابر فتهيج الخواطر، وتثور الأعصاب، وتتوتر النفوس، وتنطلق الأيدى بالعبث والتخريب والإيذاء. ويتحول السلام الاجتماعى إلى جحيم، ويتحول الاخاء إلى عداء، والوفاق إلى شقاق؟

** معنى هذا كله أن ا لمناخ الاجتماعى أصبح صالحاً لبث الإشاعات واختلاق الأكاذيب ثم تصديقها دون بذل أى جهد عقلى أو نقلى لتمحيصها وتفنيدها، واكتشاف ما تتضمنه من مبالغة أو تلفيق أو تهويل.. ومعناه أن النفوس مهيأة لتقبل ما يلقى إليها من أقاويل. ومعناه - وهذا هو الأخطر- أن الساحة خالية من عناصر التعقل والحكمة والبحث والتقصى، وأصبحت نهباً لعناصر الإثارة العاطفية. وإننى أسأل

الاخوة الذين اعتلوا المنابر وشقوا الحناجر، وأثاروا المصلين لحماية الدين: هل تأكدوا من صدق الأقاويل التى سمعوها من فتاة دون الخامسة عشرة؟ هل كلفوا أنفسهم جهد البحث عن الشقة التى زعمت أنهاكانت تستخدم فى تصوير الفتيات المسلمات فى أوضاع مشينة؟.

لو أن هؤلاء الإخوة عرضوا القصة على ميزان العقل لرفضها وحكم بزيفها.. ولو صح أن هناك جهات أجنبية تعمل على تشويه سمعة الفتيات المسلمات لوجدوا بغيتهم فى العاصمة ذات الخمسة مليون إنسان، ولما ذهبوا إلى بلدة صغيرة فى صعيد مصر حيث التقاليد الصارمة والأخلاق المتشددة، وحيث يعرف الناس بعضهم بعضاً(!!).

ولو أن هؤلاء الإخوة عرضوا قصة الفتاة على ميزان النقل، لعلموا أن الإسلام يأمرنا بأن نتثبت من صحة الأقاويل التى تلقى على مسامعنا، خشية أن نصيب قوماً بجهالة فنصبح على ما فعلنا من النادمين. والإسلام لم يضع هذه القواعد الأخلاقية الحصينة إلا ليحمى أعراض الناس من الإيذاء، ويحمى المجتمع من ضرر الفسّاق والجهلة ومروجى الإشاعات. الإسلام يريد للمجتمع أن يكون قوياً متماسكاً متضامناً.. ولذلك يحذرنا من خطر الانزلاق إلى تصديق الأكاذيب، ولكن الغيورين على الدين تناسوا هذه التعاليم القرآنية وأطلقوا لعواطفهم العنان.

* * *

● إن الحوادث المؤسفة التى وقعت فى المنيا وأبو قرقاص بسبب قصة ملفقة، لا ينبغى أن تمر دون وقفة مع النفس والعقل والضمير..

ولابد أن نبحث عن الدواعى التى أدت إلى تصديق القصة بلا روية وما ترتب عليها من انفلات الأعصاب، وأرى من واجبى أن أتصدى لإشاعة أخطر من إشاعة أبو قرقاص، ولا أجد حرجاً فى هذا التصدى لأننى أرى أن المصارحة هى أقصر الطرق للوصول إلى الحقيقة وإفساد الشائعات، فالشارع المصرى يموج بإشاعة تزعم أن هناك جماعات تبشيرية أجنبية تمارس نشاطاً محموماً فى أوساط المسلمين الفقراء بهدف تنصيرهم.. وفى هذا المناخ المشحون بالتوتر يصدق الناس الإشاعة فتزداد نفوسهم حقداً وغضباً، ولا يجدون فى أنفسهم الرغبة فى تفنيدها، ولعل أبسط وسائل التفنيد أن نسأل مروجى الإشاعة عن أسماء هؤلاء المسلمين الذين تحولوا إلى النصرانية؟؟ ولكن أحداً لا يسأل.. ولو أنه سأل فلن يسمع جواباً. ولن يجد اسماً واحداً لمسلم تحول عن دينه(!!).

* * *

• • الناس لا يبحثون عن مصداقية الإشاعة، لأن عندهم الاستعداد النفسي لتصديقها، وهذا هو مكمن الخطر، وهذا ما ينبغى أن يتوقف عنده أرباب العقول فى هذا البلد ليبحثوا عن العوامل الدفينة التى تجعل للأكاذيب سلطاناً على مشاعر الناس، فعندما يغيب العقل تنطلق العواطف المكبوتة من مكمنها، وتخلو الساحة لعناصر الإثارة والتهييج، وتصبح الجماهير أداة طيعة لينة فى أيدى المخربين.

الوفد - ٢٣/٣/١٩٩٠.

عندنا إذن دور مفقود كان ينبغى أن يشغله ذوو العقل والاتزان والفهم والثقافة، والعارفون بأبعاد هذه القضية التى تشتعل تحت الرماد، وعندما تبحث عن هؤلاء فلن تجدهم، لأن الدولة لا تريد لأصحاب هذه الأوصاف أن يحملوا رسالة التنوير والتثقيف والتربية فى مصر، وتفضل أن تتعامل مع أصحاب العقول الفارغة، والثقافة السطحية، وتفضل أن تعالج القضايا الخطيرة بأسلوب المراهم الظاهرية، والتهرب من معالجتها جذرياً.. وعلى الدولة أن تتحمل مغبة مسلكها فى يوم لا ينفع فيه الندم.

الديمقراطية هى الحل

لا ينبغى أن تمر حادثة «صنبو» دون دراسة متأنية واعية صريحة.. لقد قيل الكثير عن أسبابها المباشرة وهو النزاع حول عقار مباع من مسيحى إلى مسلم.. ولكن المطلوب هو الغوص داخل النفوس المشحونة بالتوتر والقلق حتى نصل إلى أصل الداء، إن العلاج يجب ألا ينتهى عند زيارات ولقاءات وتصريحات يدلى بها رجال الدين الإسلامى والمسيحى حول متانة العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، إن الزعم بأن ما جرى هو حادث فردى عابر هو زعم ساذج يعمل على تسطيح القضية والتهوين من آثارها وتبعاتها، والتاريخ يدلنا على أن الحوادث الفردية كانت وراء إشعال الحروب، وإزالة الدول، ودمار الأمم، والحرب العالمية الأولى التى غيرت خريطة أوروبا نشبت عقب حادث اغتيال فردى عندما أطلق شاب صربى النار على ولى عهد النمسا.. فكان الحادث هو عود الثقاب الذى أشعل تلك الحرب الطاحنة، لأن النفوس كانت مشحونة وتنتظر فرصة للانفجار.

لابد أن نصل إلى أعماق المشكلة ومسبباتها، ليس بسبب بشاعة الحادث الذى راح ضحيته عدد من المواطنين، ولكن بسبب فداحة الخطر الذى يحيق بوحدة المجتمع المصرى، ويهدد بانفصام عرى الرابطة الوطنية التى توثقت وترسخت على امتداد القرون الخالية.. وفى مثل هذه المخاطر الجسام لا تصلح المراهم السطحية فى علاج المشكلة، وربما استدعى الأمر استخدام المشرط لاستئصال الداء المستكن فى النفوس.

* * *

●● لا ينبغى بأى حال أن ننكر وجود أزمة بين المسلمين والأقباط، وربما هى الأولى من نوعها، منذ الفتح الإسلامى واعتناق أغلبية المسلمين للإسلام، وما ترتب على ذلك من تغيير هوية مصر من ولاية رومانية سياسياً، مسيحية دينياً، إلى دولة إسلامية سياسياً ودينياً، واصطبغت مصر بصبغة إسلامية فى التشريع والأخلاق والمعاملات، وظل هذا الوضع حتى مشارف العصر الحديث عندما أقام محمد على مشروعه فى بناء دولة عصرية تقوم على مبدأ «المواطنة» على غرار الدولة الوطنية التى ظهرت فى أوروبا فى خواتيم العصور الوسطى على أنقاض الامبراطوريات التى كان الدين يمثل عمودها الفقرى، وإذا كان مشروع محمد على قد تعرض للإجهاض على أيدى الدول الأوروبية الاستعمارية، فإن الفكرة الأساسية للمشروع لم تمت، وظلت تنمو وتتراكم فى ظل التيار الوطنى القومى الذى حمل عبء الكفاح ضد التدخل الأجنبى والاستعمار البريطانى خلال ثورة عرابى وثورة

١٩١٩، وبدأت تظهر ملامح الدولة الحديثة اجتماعياً فى صورة الجامعة السياسية المصرية، وسياسياً فى شكل مؤسسات ونظم ودساتير، بل وفى شكل أعراف وتقاليد تركت بصماتها واضحة على المجتمع المصرى. وجاء دستور ١٩٢٣ بمثابة الصياغة القانونية للجامعة الوطنية المصرية التى أخذت تشق طريقها فى ثبات وتؤدة من أجل ترسيخ مبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات بين المواطنين المصريين دون نظر إلى نوع الدين، وحل الانتماء الوطنى محل الانتماء الدينى، ولعب حزب الوفد دوراً واعياً من أجل مزج عناصر الأمة كلها فى بوتقة سياسية جامعة، وتصديه لفكرة التمثيل النسبى للطوائف التى كان من شأنها تعميق حواجز العزلة بين أفراد الوطن الواحد، ووقفت غالبية المسلمين والأقباط إلى جانب سياسة الوفد، فكان ذلك دليلاً على أن الوعى الوطنى بلغ مداه، وظلت هذه الصيغة تشكل مسيرة الجماعة السياسية المصرية طوال المرحلة الديمقراطية التى انتهت بقيام انقلاب ٢٣ يوليو وإلغاء الأحزاب السياسية التى كانت تتيح للمسلمين والأقباط فرصة المشاركة والمساواة باعتبارهم مواطنين مصريين، وليس بصفتهم مسلمين وأقباطاً، وأدى هذا الانكسار إلى ظهور الانتماء الدينى، والإنزواء داخل الذات، والعمل السرى تحت الأرض، وظهرت الجماعة الدينية - إسلامية ومسيحية - كرد فعل لسياسة القمع والاحتكار، وأخذت هذه الجماعات، بشقيها، تتطلع بأبصارها إلى خارج مصر تستمد العون المالى والأدبى والدعائى، وبدا المجتمع المصرى لأول مرة فى تاريخه الطويل وكأنه يضم شعبين متنافرين يسعى كل منهما إلى إزاحة الآخر، وانفصمت عرى الرابطة الوطنية التى كانت مثار

دهشة العالم أجمع، سواء الصديق (غاندى) الذى كان يتمنى للهند أن تحذو حذو مصر، أو العدو (كرومر) الذى أبدى عجبه من صعوبة التمييز بين المسلم والقبطى إلا حين يذهب أولهما إلى المسجد، والثانى إلى الكنيسة.

وبدلاً من أن يسير كفاح بعض الفصائل الدينية لإقرار الديمقراطية واستعادة مشروع دولة الوطنية على أساس الديمقراطية والمساواة والحرية واحترام حقوق الإنسان - انحصر كفاح التيار الإسلامى فى قضية تقنين الشريعة الإسلامية، وكان هذا أبرز التحولات التى شغلت عصر السادات، مما دفعه إلى تعديل النص الدستورى الذى كان يجعل من الشريعة مصدراً للتشريع - إلى جانب مصادر أخرى - وجعلها المصدر الرئيسى.

* * *

وهكذا فى خطبة انفعالية ظن الرئيس الراحل أنه سوف يمتص غضب الشباب المتحمس للدين، ويسترضى شعور المسلمين فى كفاحه ضد الشيوعيين، ولم يضع فى حسبانه موقف الأقباط من هذا القرار، وغاب عنه أن الشارع القبطى لم يعد هو نفس الشارع الذى رفض فى الثلاثينيات فكرة التمثيل النسبى ثقة منه فى الصيغة السياسية الجامعة وقتئذ، ونسى أن التحولات التى طرأت على المجتمع المصرى خلال العهد الثورى كان من شأنها أن تترك بصماتها على الأقباط الذين لم ينظروا بعين الارتياح إلى هذا التحول المفاجئ. إن الأقباط لم يعترضوا على النص الدستورى (١٩٢٣) الذى يقضى بأن الدين الرسمى للدولة

هو (الإسلام) وهو نص صريح فى كون الإسلام هو المعبر عن هوية الدولة، وانه مصدر للتشريع ونفى أى قانون يتعارض مع الإسلام.. فما بالهم اليوم يتوجسون خيفة من قرار تقنين الشريعة(!!) هذا هو بيت القصيد.. وهو محور الأزمات التى تتفجر بين آونة وأخرى فى شكل خناقات أو مناوشات بين المسلمين والأقباط.

هناك اعتبارات تاريخية وتحولات جذرية لا ينبغى إغفالها أو تجاهلها ونحن نبحث عن التغييرات التى طرأت على الشارع القبطى فالظروف التى صدر فيها قرار تقنين الشريعة تختلف عن الظروف التى صدر فيها دستور ١٩٢٣، وقتها كانت الجماعة المصرية تسير على هدى مشروع الدولة الديمقراطية التى تتحدد فيها هوية المواطن على أساس سياسى وليس على أساس دينى.. كان الجميع يتحركون تحت مظلة الديمقراطية التى تنظر إلى جميع المواطنين بمعيار المساواة وحق المشاركة وضمان الحقوق.

- الآن.. اختلفت الظروف والمنطلقات والمفاهيم.. واختلطت فكرة تقنين الشريعة بفكرة الدولة الدينية التى تصور البعض أنها كانت مرحلة تاريخية عانى منها المجتمع الأوروبى تحت وطأة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية.. لقد عادت فكرة الدولة الدينية إلى الواقع المعيشى بعد نجاح (آيات الله) فى حكم إيران مصحوبة بفكرة التيوقراطية والحكم الإلهى الذى يعلو على المساءلة والحساب. ثم حدث ما هو أخطر..

وهو الشكل الإعلامى الذى أحيطت به فكرة تقنين الشريعة.. وهى صورة قاتمة ومنفرة.. حتى انطبع فى أذهان المسلمين وغير المسلمين أن تقنين الشريعة يعنى تقطيع الأيدى والأنوف، وتشويه الأجسام، وفصل الرقاب، وعودة مسرور السياف الذى كان يطيح بالرءوس بإشارة من إصبع الخليفة الرشيد بلا محاكمة ولا نيابة ولا محامين ولا استئناف ولا نقض. وزاد من تخوفات غير المسلمين تلك الدعاوى المنحطة التى تضعهم فى مستوى المواطنين من الدرجة الثانية، وتفرض عليهم الجزية وتقام القيود على حرياتهم وعباداتهم وطقوسهم.. إلخ.. والخلاصة أن فكرة تقنين الشريعة صاحبتها دعايات مسمومة من شأنها أن تثير الفزع فى نفوس المسلمين قبل غيرهم.. وإن كانت ترضى النزعة الدموية عند المشوهين نفسياً واجتماعياً واقتصادياً.

* * *

●● بماذا يجدى القول بأن هذه الصورة المقلوبة فيها من التجنى على الإسلام ما فيها (!!) وماذا يفيد القول أن حكاية الجزية كانت مرحلة تاريخية مصاحبة لحركة الفتح الإسلامى عندما كان المسلمون - وحدهم - يتحملون عبء التجنيد، وكان غير المسلمين يدفعون هذه الضريبة مقابل إعفائهم من التجنيد، وكان المسلمون فى مصر يدفعون (البدلية) مقابل هذا الإعفاء، وظل الوضع قائماً حتى سنة ١٩٤٧ عندما صدر قانون التجنيد الإجبارى بعد بروز المشكلة الفلسطينية. هل يجدى أن نسترشد بأقوال الحكماء والعلماء والفقهاء والعقلاء الذين يفهمون

الإسلام كما أنزله الله وكما طبقه رسول الإسلام، وليس كما أراد له الصبية والجهلة الذين تصدروا الساحة ومنحوا أنفسهم حق التفسير والفقه!

كيف نبرئ الإسلام من هذا الظلم الفادح الذى يلاقيه على أيدى شرذمة من اللصوص وقطاع الطرق والمسجلين فى جرائم السطو على المحلات (!!).

كيف نقنع أنصاف الفقهاء بأن عصمة الأموال والأرواح وحرية العقيدة واحترامها وممارستها.. أمور بديهية وأساسية فى الإسلام، نظرية وتطبيقاً.. وكيف أنها ليست محل خلاف بين فقهاء الإسلام.. وكيف أن الإسلام يضفى على هذه الحقوق قداسة لا توفرها القوانين العصرية بشهادة آباء الفكر الديمقراطى فى الغرب.

كيف نقنع صغار الأدعياء بأن المسلم الحقيقى يحترم كرامة الإنسان أيا كان دينه، وأن اختلاف الناس فى الدين واقع بمشيئة الله الذى أنزل الأديان.. وليس المسلم مكلفاً بمحاسبة غير المسلمين.. وأن المساس بعقائد الآخرين أمر يتجافى مع روح الإسلام.. بل يتجافى مع مبدئه فى عصمة الأفراد والأرواح والأموال ودور العبادة.. وكيف أن من مبررات الحرب فى الإسلام الدفاع عن عقائد غير المسلمين وحماية صوامع اليهود.. وبيع النصارى.. وأديرة الرهبان.. ومساجد المسلمين.. حتى تصان العقائد من عبث العابثين وعدوان الطغاة والمتجبرين.

• فهل نلوم الأقباط إذا نظروا بعين الشك والريبة إلى كل حديث يثار حول تقنين الشريعة بعد حوادث السطو والقتل والاعتداء على حرماتهم(!!) وهل يكفى أن يعلن شيخ الأزهر أن الذين يفعلون ذلك ليسوا بمسلمين.. ولا ينتسبون إلى الإسلام حتى تهدأ النفوس وتقر العيون(!!).

إن الأمر أخطر من ذلك.. فقد انفلت العيار.. وجمحت الخيول.. واختلط الحابل بالنابل.. وضاعت الحقيقة فى غمرةالإفك والضلال..

• الأقباط عندهم تخوفات وشكوك.. وقد يكون لهم العذر.. لأن من حقهم أن يأمنوا على حقوقهم ومستقبلهم ومركزهم القانونى الذى تحقق لهم فى ظل الجامعة الوطنية.. وترتبت عليه حقوق تضمنها دستور ١٩٢٣ وتجسدت من خلال المعايشة اليومية والممارسة السياسية طوال المرحلة الديمقراطية فيما بين ثورة ١٩١٩ وانقلاب ١٩٥٢.

نعم.. من حق الأقباط أن يطمئنوا.. ولكن كيف؟! هل بالخطب الحماسية والكلمات الرنانة.. والقبلات الحارة، والقسم بأغلظ الأيمان أنهم متساوون مع المسلمين فى الحقوق والواجبات، وأن لهم ما لنا.. وعليهم ما علينا..

• لا أظن..

فقد فقدت الخطب جدواها.. وفقدت الشعارات معناها.. وأصبحت القضية فى حاجة إلى حل جذرى يضع الأمور فى نصابها..

والحل عند الدولة.. لأنها تملك في يدها كل المفاتيح.. وهى التى تستطيع أن تأخذ بالديمقراطية باعتبارها حجر الزاوية فى بناء الدولة العصرية التى يتساوى فيها جميع المواطنين بصفاتهم الوطنية وليس بانتماءاتهم الدينية.

لا علاج لهذه المحنة سوى الأخذ بالأساليب الديمقراطية التى تعنى احترام رأى الأغلبية ونزول الأقلية عند رأى الأغلبية.. ولكن.. ما هو مفهوم الأغلبية والأقلية فى الدولة الديمقراطية؟؟ إنها ليست الأغلبية أو الأقلية الدينية.. إن هذا المفهوم يجب أن يتغير لتصبح الأغلبية هى الأغلبية السياسية التى تضم مسلمين ومسيحيين، فى مقابل الأقلية السياسية التى تضم مسلمين ومسيحيين أيضاً مثلما كان الحال عليه فى المرحلة الديمقراطية..

إن هذا المفهوم يقوم على نظرتنا الواقعية إلى صفة المواطنة، وهى الصفة التى يتمتع بها كل من يعيش على أرض مصر بصرف ا لنظر عن نوع الدين الذى يعتنقه، وفى مبدأ المواطنة العلاج الناجع لأنه مبدأ واسع يشمل المسلمين والمسيحيين.. وهو مبدأ لا يتنافى ولا يتعارض مع أى مفهوم دينى.. لأنه لا يلغى الدين ولا ينفيه ولا يحل محله.. ولكنه يضع جميع المواطنين على قدم المساواة فى الحقوق والواجبات.. وهو مبدأ إسلامى أصولى تضمنته سنة الرسول ﷺ فى قوله (لهم ما لنا وعليهم ما علينا) كما أنه يحمى المجتمع من خطر الانقسام والتفسخ.. ويجب أن نضع فى اعتبارنا أن مبدأ وحدة الأمة هو

الوفد - ٢٤/٣/١٩٩٠.

الآخر مبدأ إسلامى أصولى إلى درجة أن الفقهاء أباحوا غض النظر عن بعض المنكرات إذا كان فى الغض حفاظ على وحدة الأمة.. لأن الوحدة هدف مقدس لا يجوز التفريط فيه، ولأن تفسخ الأمة وانقسامها يؤدى إلى ضياعها وانحلالها.. وإباحة الأموال والأعراض والنفوس..

* * *

إن مسئولية الدولة فى تعميق الديمقراطية الحقيقية وإقرارها هى مسئولية حتمية لا مناص منها، لأن الديمقراطية بمفاهيمها الصحيحة ومؤسساتها العريقة هى السبيل إلى تحقيق الجماعة المصرية وضمان استقرار الوطن، وتضييق الفجوة التى توشك أن تتسع بفعل الأحداث التى تجرى بإيقاع منتظم، وهى الصيغة المقبولة عند شعب موحد الجذور متعدد الأديان، ولنا شاهد من التاريخ وهى تلك الحقبة التى سبقت ٢٣ يوليو ولم نكن نسمع فيها عن حوادث طائفية أو صراعات دينية، وكان يندر أن تمتد يد مصرى إلى مصرى بسبب دينى..

●● نعم الديمقراطية هى الحل.. وهى طوق النجاة الذى يصون مصر من خطر الفرقة والانقسام ويحفظ عليها وحدتها واستقرارها وأمنها.. ويزيح عنها هذه السحابة الكئيبة التى تخيم عليها..

اللعب على نار الفتنة الطائفية

لن يكون حادث «صنبو» فصل الختام فى المأساة التى تجرى فصولها منذ شهور فى صعيد مصر، ولن يجف نهر الدماء إذا استمرت النار تسرى تحت الرماد فى غيبة الوعى القومى والحس الوطنى، وإذا استمرت معالجة الظاهرة فى الإطار الأمنى فقط، دون سبر أغوارها، والخوض فى أعماقها، والبحث فى أسبابها ومسبباتها..

إن الخناقة التى دبت بين بعض المسلمين والأقباط فى «صنبو» تبدو للوهلة الأولى وكأنها واحدة من آلاف الخناقات التى تحدث كل يوم فى ريف مصر وحضرها بسبب النزاع حول ملكية عقار، أو التكالب على توزيع مياه الرى، وتبدو للوهلة الثانية على أنها من آثار عادة الثأر التى يتوارثها الأحفاد عن الأجداد، ولكن هذه النظرة تبدو قاصرة وغير دقيقة إذا أهملنا الظروف النفسية والملابسات الاجتماعية وسلسلة الحوادث التى تعاقبت بشكل مكثف فى الفترة الأخيرة بدءاً من إمبابة، ومروراً على الفيوم وبنى سويف، وانتهاءً بأسيوط.

● لماذا لا نواجه الأمور بصراحة؟

● ولماذا لا ننفذ إلى جذور المشكلة ونناقشها بدلاً من اللف والدوران، وإطلاق العبارات البراقة المضللة التى تضر أكثر مما تنفع، والتى تصرفنا عن العلاج الناجع الذى يشفى الصدور وينزع منها الشكوك والأحقاد والأضغان..

نعم.. هناك سحابة من الغمام تخيم على العلاقات الأخوية بين المسلمين والأقباط.. ومن الخطأ الفادح أن نتركها تتفاقم وتتضخم حتى تتحول إلى إعصار مدمر.. ومن الواجب أن نكرس عقولنا وقلوبنا ونتطهر من أدران الحقد والتعصب حتى نبحث فى أسباب الأزمة، وعندئذ تستريح نفوس المسلمين، وتهدأ قلوب الأقباط.. وتتلاشى الفجوة بين أخوين كتب عليهما القدر أن يعيشا فى بيت واحد.. ويطعما من شجرة واحدة.. ويشربا من وعاء طاهر اسمه نهر النيل.. ومع تقديرنا للجهود التى يبذلها رجال الدين من الجانبين، ومع احترامنا لجهود الكتاب والمعلقين.. إلا أن الملاحظ أن المعالجة تدور حول المشكلة ولا تجرؤ على مواجهتها.. وتكون النتيجة مزيداً من الإهمال.. مزيداً من التراكم.. ومزيداً من الشكوك..

● لماذا لا نواجه الأزمة مواجهة شجاعة تتناسب مع حجم الخطر المحدق بهذا الوطن الذى نعيش على ترابه ولا نعرف لنا وطناً غيره؟ ان بعض اللاعبين بالنار لا يدركون خطورة هذه اللعبة على مستقبلنا جميعاً.. وبعض ذوى النوايا الحسنة لا يدركون عواقب الفتنة على مستقبل الشعب المصرى كله.. إن المناوشات التى تجرى اليوم فى شكل

خناقات ثأرية يمكن أن تتسع وتتحول إلى مواجهة طائفية تهلك الحرث والنسل وتأتى على الأخضر واليابس..

إنها صورة مفزعة حقاً.. يجب أن توقظ عيون الغافلين حتى يهبوا لإخماد الفتنة فى مهدها قبل أن تندلع وتجعل من مصر أتوناً مشتعلاً، بعد أن عاشت واحة للأمن والأمان، وأماً رؤوماً تحنو على أبنائها جميعاً..

● هناك أزمة.. نعم.

وهناك أيضاً أصابع خبيثة تغذى الفتنة وتعمل على جعل مصر ساحة للدماء.. فإلى متى ندفن رؤوسنا فى الرمال؟ وإلى متى نردد عبارات جوفاء لا تغنى عن مواجهة الأزمة من جذورها..؟ وإلى متى نصف ما يحدث بأنه مجرد خناقات ترتكبها قلة منحرفة(!!).

لقد قيل الكثير عن الظروف الصعبة التى يمر بها شباب مصر بسبب البطالة، وانغلاق فرص العمل، وقيل أن البعد الاقتصادى هو أعمق مسببات أزمة الشباب حيث لا عمل، ولا زواج، ولا دخل، ولا مستقبل.. ومن ثمّ يلقى الشباب بنفسه فى أتون العنف والتمرد والانتقام.. وقد يكون هذا التفسير مقبولاً فى تعليل ظاهرة التطرف، ولكنه لا يكفى لتفسير حالة التوتر النفسى التى استقطبت قطاعات من المصريين ـ مسلمين وأقباطاً ـ لا تعانى البطالة، ولا تشكو من الفقر، ولا تعيش فى العشش والأوكار.

● نعم.. هناك أزمة بطالة اجتماعية واقتصادية..

ولكن هناك أيضاً بطالة سياسية يعانى منها المصريون - مسلمين وأقباطاً . بعد أن تحول الجميع إلى متفرجين ليس لهم دور حقيقى فى إدارة شئون وطنهم، وانسد أمامهم طريق العمل السياسى.. واختفى الانتماء الوطنى وحل محله الانتماء الدينى.. وهو أخطر ما يهدد وحدة الجماعة السياسية المصرية التى يضمها إطار الوطن بصرف النظر عن تعدد الأديان..

- إن للأقباط ملاحظات.. فمن الذى يسمعها؟
- وللمسلمين ملاحظات.. ولا تجد من يهتم بها؟

إن الأقباط لا يدخلون مجلس الشعب إلا بالتعيين.. وفى ذلك إهانة لوجودهم كشريحة من المجتمع المصرى، وقصور فى ا لممارسة السياسية بعد أن عجزت عن التعبير عن الجماعة السياسية المصرية بكل مكوناتها وفصائلها.

والمسلمون لا يدخلون مجلس الشعب إلا عن طريق الحزب الوطنى.. وفى ذلك إساءة للقيم الديمقراطية التى ترفض الاحتكار والسيطرة من جانب الحزب الحاكم.

ونحن لا نفهم حتى الآن السبب فى عدم تعيين وزيرين قبطيين بدلاً من بطرس غالى وفؤاد إسكندر؟ ألا يوجد بين أقباط مصر من يصلح لمنصب الوزارة؟ أم أن العقم الذى تسبب فى خلو منصب نائب رئيس الجمهورية امتد إلى مناصب الوزراء؟

والأقباط يشكون من آثار قانون قديم يفرض عليهم استخراج تصريح من وزارة الداخلية إذا أرادوا إصلاح جلدة حنفية فى كنيسة(!!) وهو كلام لا يدخل العقل.. فإذا كان صحيحاً فيجب إلغاؤه فوراً.. وإذا كان غير ذلك فيجب أن يعلن على الملأ حتى لا يتراكم الغضب فى النفوس..

• • والمسلمون - وخاصة فى الصعيد - لهم ملاحظات على المعونات الاجتماعية التى تقدمها بعض الدول الغربية فى شكل مشروعات إنمائية والمفترض فى هذه المساعدات أن تقدم إلى الشعب المصرى بمجموعه العام.. ولكنها تأخذ الصبغة الطائفية عن طريق سفارات هذه الدول ومكاتب المعونات الممثلة لها فى مصر. ومن شأن هذا المسلك أن يوغر الصدور ويشحنها بالتوتر والانفعال.. يحدث ذلك فى غيبة الدولة، ودون وعى منها لخطورة هذه التفرقة على شعب يؤمن بالوحدة الوطنية إيماناً أزلياً ويرفض التفرقة بين المصريين، خاصة إذا جاءت التفرقة على أيدى الأجانب..

إن التفرقة بين المسلمين والمسيحيين فى الوظائف أو ا لمعونات أو الامتيازات تصرف خبيث يعمل على إحداث فجوة بين الأخوين الشقيقين اللذين يقفان على قدم المساواة أمام القانون.. وتجلت هذه الوحدة الوطنية أثناء ثورة ١٩١٩ وتأكدت من خلال الممارسة السياسية بعد ظهور الأحزاب التى كانت مدارس للتربية القومية ومنابر للانتماء الوطنى، فلما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ هدمت هذه المنابر السياسية

الوفد: ٧/ ٥/ ١٩٩٢.

فسقط إحساس المصرى بانتمائه الوطنى، وحل محله الانتماء الدينى.. وبعد أن كان المصرى يقول أنا وفدى أو سعدى أو شيوعى أو إخوان.. أصبح يقول أنا مسلم.. أو مسيحى.. وفى هذا بلاء كبير.. إذ تحول المجتمع المصرى إلى جماعات ذات صبغة دينية بعد أن كان سبيكة (بشرية) واحدة تنتظمها أحزاب سياسية صرفة..

●● إننا نجنى الآن ثمار الفاشية المتسلطة التى قتلت الانتماء الوطنى.. وأشعلت جذوة الانتماء الدينى.. وسوف تظل هذه الجذوة تعمل تحت الرماد إلى أن تستيقظ العقول الغافلة، وتتنبه إلى الخطر الذى يجرى تحت أقدامنا.. خطر الفراغ السياسى.. فانتبهوا يا أولى الألباب.

تعقيباً على مقال جمال بدوى :

بين الانتماء الوطنى والانتماء الدينى

طبيعى أن تشغل المصادمات المأساوية التى وقعت مؤخراً - وهى ليست الأولى - بين بعض المسلمين والأقباط فى بعض محافظات مصر - اهتمام الجميع وعلى كافة المستويات لمساسها بالوحدة الوطنية ولأنها لا تعكس أصالة العلاقة بين مسلمى مصر وأقباطها، ولا خلاف فى أن اتقاء الفتنة الطائفية مسئولية كل مصرى، حكاماً ومحكومين، دينا ونظاماً سياسياً وضرورة حياة.

ولقد كان لقلم الأستاذ الصحفى الكبير جمال بدوى باع طويل فى معالجة قضية الوحدة الوطنية كلما ألم بمصر حدث يسىء إليها ومن ذلك مقاله بعنوان «اللعب على نار الفتنة الوطنية» متجاوزاً فيه النظرة

الوفد: ٢٢/٥/ ١٩٩٢.

التى تقتصر على وقائع الحدث إلى ما هو أوسع منها مدى وأعمق بعداً. فى محاولة جادة للوصول إلى جذور المشكلة.

واستوقفنى فى هذا المقال عبارتان بدا لى أنه قد يكون من النافع تناولهما استكمالا للفائدة التى تغياها الكاتب، وتمشياً مع النهج الذى اتبعه فيما كتب من موضوعية ومصارحة، تاركاً للأستاذ جمال بدوى خيار اعتبار هذا التعقيب رسالة خاصة أو عامة.

أما أولى العبارتين: فتحمل تقريراً لا خلاف عليه أننا شعب يؤمن بالوحدة الوطنية، ويرفض التفرقة بين المصريين. وهذا واقع عاشه المصريون قروناً عديدة، وأكده تاريخ مصر السياسى والاجتماعى فى القديم والجديد وفى مواقف كثيرة، وكما يقول كاتبنا: «وقد تجلت هذه الوحدة الوطنية أثناء ثورة ١٩١٩، وتأكدت من خلال الممارسة السياسية، بعد ظهور الأحزاب التى كانت مدارس للتربية القومية ومنابر للانتماء الوطنى».

أما ثانيتهما: وهى بيت القصيد فى التعقيب، قوله بعد ذلك: «فلما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ هدمت هذه المنابر السياسية، فسقط إحساس المصرى بانتمائه الوطنى، وحل محله الانتماء الدينى.. واننا نجنى الآن ثمار الفاشية المتسلطة التى قتلت الانتماء الوطنى، وأشعلت جذوة الانتماء الدينى، وسوف تظل هذه الجذوة تعمل تحت الرماد إلى أن تستيقظ العقول الغافلة، وتنتبه إلى الخطر الذى يجرى تحت أقدامنا.. خطر الفراغ السياسى».

والصحيح فيما أرى - وقد يوافقنى عليه صاحب المقال - أن النظام السياسى الشمولى وجه طعنة ظالمة إلى الانتماءين معاً، فكما ذبح الأحزاب السياسية ذبح كبرى الحركات الإسلامية وقتها، وقتل رموزها، وبطش بأعضائها، وأصاب المجتمع على يدى هذا النظام العسكرى تراجع ملحوظ - له ما بعده - فى القيم والمواقف والأوضاع كافة، حتى اختفت مفردات الحياة الأثيرة مثل الضمير والشرف والأمانة والشجاعة فى الحق، بسبب غياب الحرية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، والمشاركة الشعبية، ناهيك عن رقابة الشعب على السلطة الحاكمة، إلى حد خطير أفرز «أزمة الإنسان» المصرى المعاصر، التى نعانى منها فى كافة المجالات وعلى كل المستويات، ولا يزال يتكسر على صخرتها أكثر الجهود التى تبذل للتنمية وإصلاح الأوضاع، إذ هى لا تقوم أساساً إلا على وجود «الإنسان» المؤهل لعمارة الأرض وللخلافة عن الله فيها، وهو «العنصر الغائب» فى معادلة التغيير المطلوب، وفى مواجهة التحديات القائمة، والذى لا معدى عن استدعائه فى معركة المصير التى تخوضها مصر كما تخوضها دول المنطقة العربية كافة راضية أو راغمة.

ومن غير الصحيح - فيما أرى - ما قد توحى به العبارة الأخيرة من أن ثمة تناقضاً بين الانتماء الوطنى والانتماء الدينى أو الإسلامى. فالإسلام - كما هو معلوم - يجمع بين الانتماءين، بل وينظم مختلف الولاءات التى تتوزع الناس فى غيره، عرقية ومذهبية وغير ذلك، ويردها إلى أصل عقيدة التوحيد، ووحدة أصل الإنسان، ومفهوم الخلافة

عن الله فى عمارة الأرض، واستباق البشر كافة فى تحصيل الخبرات لبنى الإنسان جميعاً، بصرف النظر عن الدين الذى يدينون به، وما كان الإسلام إلا دينا يراد به تدبير مصالح العباد وتحقيق العدالة وحفظ الحقوق، وإذا وجدت المصلحة فثم شرع الله، والإسلام ينظر إلى هذه الولاءات من جهة ما فيها من مصالح ومضار فما كان منها صالحاً أقره، وما كان منها ضاراً بمصالح الإنسان نهى عنه، وما احتاج منها إلى التهذيب هذبه ليكون كفيلاً بخير الناس، ومما أقره الولاء الوطنى، واعتبر حب الوطن من الإيمان فالشريعة الإسلامية وضع إلهى ليأخذ الإنسان بها نفسه فى مختلف علاقاته: بربه، وبأخيه المسلم، وبغير المسلم من بنى وطنه، وبأخيه الإنسان عامة، وبالكون وبالحياة. وهى منظومة من العلاقات متساوقة غير متنافرة، يتسع لها الإنسان، وتساير الفطرة وسنن الله فى العمران البشرى، وتدور كلها حول محور واحد وان تعددت مداراتها، كما أن هدفها النهائى واحد هو سعادة الإنسان فى دنياه وأخراه معاً، وكما يقول ابن القيم فى «الطرق الحكمية» عن مراد الشارع الحكيم من شرعه «إن مقصوده إقامة العدل بين عباده، وقيام الناس بالقسط: فأى طريق استخرج بها العدل والقسط فهى من الدين، ليست مخالفة له. وكما قال ابن عقيل: «السياسة ما كان فعلاً فلا يكون معه الناس أقرب إلى العلاج، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول، ولا نزل به وحى»، فلا تكون هذه الولاءات سبيلاً إلى تمزق الأمة وهوانها، بل سبيلاً إلى قوتها وتماسكها، إذ يساند بعضها بعضاً ويكمله.

وقد جمع النبى ﷺ بين الانتماءين الوطنى والإسلامى فيما عبر عنه فى وداعه لمكة وقد أزمع الهجرة إلى المدينة حين التفت إليها لفتة

حانية قائلاً: «والله إنك لأحب أرض الله إلى الله، وإنك لأحب أرض الله إليّ، ولولا أن أهلك أخرجوني منك ما خرجت».

إن كل من يسيء إلى وطنه أو وحدة أهله أو أمن قومه، ليس من الإيمان في شيء، ولاحظ له من جذوة الإيمان بمفهومها الصحيح وإن رفع شعار التدين، فعمله رد، ودعواه باطلة.

ولن تكون جذوة الإيمان الصحيح سبباً بحال من الأحوال - في قتل الانتماء الوطني أو النيل من الوحدة الوطنية. ومن ثم فلا مكان لخوف من توقدها في القلوب وتناميها في النفوس، بل إن ذلك مطلوب بكل المقاييس، فهي منطلق الوحدة التي نبحث عنها، والتنمية التي نسعى إليها، وأساس الوطنية والقومية في مفهومها الصحيح، كما هي أساس الإخاء الإنساني والسلام الذي لا يعرف تعصباً أو عنصرية أو تسلطاً أو عدواناً، وإنما يعرف السماحة واستباق الخيرات بين البشر كافة، وحوارات الحضارات، من أجل خير الناس، كل الناس، ولا شك في أن تقرير حق المواطنة الكاملة لغير المسلمين في الدولة الإسلامية وحكومتها المدنية مزج بين الانتماءين تضمنت «صحيفة المدينة» - التي عرفت باسم دستور المدينة - إثباته كأصل إسلامي دستوري منذ إقامة الدولة الإسلامية في العهد النبوي.

وكم فات كثيرين أن جذوة الإيمان الحق لا تنطفئ لأنها من نور الله والله رءوف بعباده، فلا استقامة لحياة البشر بدونها.

وهذا هو معنى «الانتماء الديني» في الإسلام أو «الأصولية الإسلامية» الحقة كما هي في الكتاب والسنة. وذلك لمن كان له قلب أو

ألقى السمع وهو شهيد. «والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون» صدق الله العظيم.

فريد عبد الخالق

كاتب المقال أحد رموز الحركة الإسلامية منذ الخمسينيات

المسلمون والأقباط .. الجسد الروح

المصريون فى الخارج.. كالمصريين فى الداخل.. فى حالة قلق وانزعاج لما يجرى فى مصر، إنهم يتساءلون والوجوم يعلو وجوههم: إلى أين تسير مصر؟ وماذا يخبئ لها القدر؟ وإلى متى تظل الدولة مستمرة فى تجاهل الشعب وعزله عن المشاركة فى تقرير مصيره ؟ إنهم يرددون نفس الكلمات والتعليقات التى تتردد على لسان رجل الشارع المصرى.. وليس غريباً أن تلتقى فى شوارع ميونيخ أو بون أو كولونيا بمصريين يقبلون عليك فى لهفة ليطمئنوا عن الأحوال فى مصر، ومدى صحة الأخبار التى تنشرها الصحف والإذاعات الأوروبية عن الصراعات الدامية فى الصعيد.. وهم يقرأون الصحف بعيون مختلفة عن عيون المقيمين فى مصر، فالغربة تضاعف من إحساسهم بالقلق، وتجعلهم نهباً للشائعات والأقاويل. وفى اليوم التالى لوصولى ألمانيا سألنى أحد المصريين عن صحة الخبر الذى يقول إن المتطرفين

المسلمين ألقوا زجاجات (ماء النار) على وجوه الفتيات المسيحيات.. وأن الشرطة قبضت على اثنين منهم بعد أن ارتكبوا جريمتهم فى إحدى محطات مترو الأنفاق، وانزعجت ونهضت على الفور إلى أقرب تليفون، وسألت زملائى فى «الوفد» عن مدى صحة الخبر فنفوه نفياً قاطعاً.. وأدركت إلى أى مدى تساعد الشائعات على إثارة نفوس المصريين المقيمين فى ألمانيا.. وأصبحت الروح السائدة بينهم يغلب عليها التشاؤم حتى أن بعضهم يقول فى بساطة شديدة أن مصر سوف تتحول إلى لبنان أخرى خلال بضع سنين وأنها تسير سيراً حثيثاً نحو هذا الشرك المميت، وأن القوى الأجنبية تسعى إلى تنفيذ مخطط خبيث يقضى بتقسيم المنطقة إلى دويلات أو ولايات هزيلة لتصبح إسرائيل القوة المسيطرة وصاحبة النفوذ الأوحد فى الشرق الأوسط.. ويقولون إن شواهد الأحداث الأخيرة تدل على الرغبة فى إثارة البغضاء بين المسلمين والأقباط حتى تنفذ السهم..

وليس من السهل أن تقنع المصريين فى الخارج بأن تركيبة المجتمع المصرى تختلف عن التركيبة الطائفية فى المجتمعات الأخرى، وأن التدخل بين المسلمين والأقباط هو تداخل عضوى يتغلغل حتى النخاع، ويسرى فى الدم، ويخلط اللحم بالعظم، وأن الفصل بين المسلمين والأقباط لا يساويه إلا فصل الروح عن الجسد، أقول ليس من السهل أن تمحو من أفكار المصريين المهاجرين هذا الانطباع الذى اكتسبوه من معايشتهم لمجتمعات تؤمن بأن المقدمات لابد أن تؤدى إلى النتائج.. وأن طبيعة الأحداث سوف تقهر النزعات العاطفية وتعصف بالرواسخ الثابتة التى يؤمن بها عقلاء الأمة من المسلمين والأقباط..

والمدهش أن المصريين فى الخارج مثل إخوانهم فى ا لداخل يعلقون المسئولية فى رقبة الدولة، ويحملونها تبعة الأحوال المتردية التى يشهدها الصعيد وهم لا يقصدون العجز الأمنى عن مواجهة القضية منذ بداياتها الأولى وقبل أن يستفحل خطرها، وتتحول إلى تحديات مسلحة تهدد سلامة المجتمع وأمنه ووحدته.. وهم يذكرون أن الدولة كانت تقابل هذه الأحداث فى بدايتها بالاستخفاف والتهديد، وترى أنها مجرد أحداث «فردية» لا تدعو إلى الانزعاج.. وكانت الدولة توكل إلى جهاز الأمن مسئولية التصدى لها رغم علمها اليقينى بعدم التكافؤ بين الطرفين سواء من ناحية التدريب والتسليح.. أو من الناحية العقائدية التى تدفع الشباب إلى الشراسة والتضحية إلى حد الاستشهاد.. وظلت الدولة تتجاهل مبدأ المشاركة الشعبية حتى لا تفتح على نفسها بابا لا تستطيع إغلاقه.. وآثرت الانفراد بالمواجهة شأنها فى ذلك شأن كل القضايا الكبرى التى انفردت بمعالجتها بمعزل عن الشعب..

والمصريون المقيمون فى الخارج يرون أن القضية أجلّ وأخطر من أن تتحملها حكومة ثبت عجزها، وأنه لابد من أن ينهض الشعب المصرى بكل طوائفه ونقاباته وهيئاته ليرفع عن البلاد موجة الخطر القادم، والمشاركة الشعبية ينبغى أن تقوم على أصول وقواعد وديمقراطية متينة حتى يشعر أنه يقوم بدور المشارك القوى وليس دور التابع الذى يؤمر فيطيع.. وتقتضى هذه الأصول الديمقراطية أن تبدأ الدولة فوراً وبلا تبطئة بتشكيل جمعية تأسيسية تضع للبلاد دستوراً عصرياً يتمشى مع ظروف المجتمع المصرى وهو يدق أبواب القرن الحادى والعشرين، نعم.. نحن فى حاجة إلى دستور جديد يعطى

للمصريين حقوقهم ويضمن لهم حرياتهم، ويحترم إرادتهم، ويضعهم في موضع السيادة الفعلية.. ولابد أن تسفر هذه الخطوة التقدمية عن انتخابات حرة نزيهة خالية من الغش والتزوير وعندئذ سيقول الشعب كلمته الحقيقية، وسيختار نوابه الذين يمثلون عقله وروحه وأخلاقه وتقاليده.. ولا خوف من أن يحدث في مصر ما حدث في الجزائر، لأن التكوين الثقافي والاجتماعي، والخلفية التاريخية للشعب المصري تختلف عنها في الجزائر، فالتركيبة الجزائرية لا تعرف التنوع الديني ولكنها تعرف التنوع العرقي، بينما عاش المجتمع المصري عنصرا واحداً منذ فجر التاريخ وتمرس على الساحة الدينية قولاً وفعلاً، وعلى أرض مصر تعانقت الأديان السماوية الثلاثة في سلاسة ويسر، مما أكسب الشعب المصري خبرة في الفهم الديني، والوحدة الوطنية ليس لها مثيل بين الأمم والشعوب..

الشعب هو الملاذ الأخير الذي يجب أن تلجأ إليه الدولة حتى تنقذ البلاد مما يدبر لها.. ولا ينبغي أن تخاف الدولة من الشعب لأن الشعب المصري في أزمات المحن والكروب يضرب المثل الأعلى في التضحية والنخوة وانكار الذات، حدث هذا أثناء الثورة العرابية، وحدث أروع منه في أثناء ثورة ١٩١٩، وحدث نظيره في أثناء حرب أكتوبر المجيدة ورأينا نموذجاً مصغراً في أحداث الأمن المركزي ١٩٨٦..

لقد اعترف الأستاذ إبراهيم نافع في «الأهرام» بخطأ التقييم الذي كان يصف الأحداث الدامية بأنها أحداث فردية عابرة.. وهو يطلب أن نكف عن التهوين من شأن ما يجري في جنوب مصر من أعمال

تطرف وعنف وقتل ومجموعات إرهابية خلعت قناع الاستخفاء وأعلنتها مواجهة حربية على الدولة ومواطنيها المسالمين أو المخالفين معهم فى العقيدة.. ثم يتساءل: هل تستطيع الدولة مواجهة الإرهاب مواجهة حاسمة؟ ويطالب بضرورة التصدى للإرهاب مواجهة عامة، وشاملة تتكافأ مع نفس المواجهة العامة والشاملة التى أعلنتها قوى الإرهاب والتطرف، ويختتم مقاله بضرورة العمل على هدى خطة عامة تهدف إلى حماية الأمن والاستقرار والوحدة الوطنية فى بلادنا، ولم يبين الأستاذ إبراهيم نافع فحوى هذه الخطة العامة أو العناصر التى يجب أن تتكون منها(!!) وأخشى ما أخشاه أن يظن أن الإجراءات الأمنية كفيلة بقطع جذور الإرهاب، وأقول له - بكل صراحة وهدوء - إن الإجراء الأمنى هو آخر سلاح يصلح لمواجهة عناصر وصفها بأنها قوى خفية وممتدة الجذور تحت السطح، وأقول له أن الخطة التى ينبغى أن نعمل على هديها هى استنهاض همة الشعب حتى يترك عزلته، ويتحمل المسئولية كاملة، ولن يتحقق ذلك إلا إذا وثقت الدولة فى الشعب، واطمأنت إليه وأزالت من طريقه كل العقبات والسدود وفتحت أمامه بداية الإصلاح الديمقراطى والدستورى.. وعندئذ سوف يكشف الشعب المصرى عن معدنه الأصيل الذى هو أكثر صلابة وقوة من كل الأسلحة التى يحملها أنصار الظلام..

الوفد: ٢٥/ ٥/ ١٩٩٢.

اللاعبون بالنار لتدمير مصر

عدت من الولايات المتحدة وفى حقيبتى صور من الإعلانات التى نشرت فى كبريات الصحف الأمريكية موقعاً عليها من (الجمعيات القبطية فى أمريكا وكندا واستراليا) تحرض الرئيس بوش والإدارة الأمريكية والكونجرس والأمم المتحدة وجمعيات حقوق الإنسان فى العالم، على التدخل العاجل «لإنقاذ الأقباط فى مصر من المذابح التى يتعرضون لها على أيدى المسلمين» (!!) ويطلب الإعلان المنشور على مساحة ربع صفحة فى صحيفتى: واشنطون بوست، ونيويورك تايمز، وضع مشكلة الأقباط على جدول أعمال محادثات السلام فى الشرق الأوسط. وإذا كان الكتاب يعرف من عنوانه، فإن العناوين التى تصدرت الإعلان تكفى للدلالة على ما يطفح به من أكاذيب، فالعناوين تقول: المسيحيون يذبحون مرة أخرى فى مصر، نداء عالمى للمساعدة على إنقاذ الأقباط من الإبادة(!!).

وكان فى نيتى إهمال هذا الموضوع خاصة وأن البابا شنودة الثالث استنكر هذا الإعلان عندما سئل بشأنه فى المؤتمر الصحفى الذى عقده فى نقابة المهندسين منذ أسابيع، ولكنى عدلت عن رأيى عندما وجدت على مكتبى بالأمس صورة من مقال نشرته الصحيفة الألمانية «فرانكفورتر الجماين» يوم السبت الماضى بمناسبة الزيارة الحالية التى يقوم بها البابا شنودة لألمانيا، وتضمن المقال المذكور تصريحات لشخص مصرى مقيم فى ألمانيا وصف نفسه بأنه «رئيس الحكومة القبطية فى المنفى»، وزعم أنه سيقابل البابا شنودة ليقنعه بضرورة إقامة دولة مستقلة للأقباط فى جنوب مصر تسمى «الجمهورية القبطية الفرعونية» وقال إن الأقباط يشغلون ثلث مساحة مصر، وهى - فى رأيه - المساحة المطلوبة لإقامة دولته المزعومة، واستطرد هذا الشخص فى ادعاءاته فقال إن هناك مباحثات سرية تجرى بين الأقباط والحكومة المصرية بهذا الخصوص وأنه سيقابل السفير المصرى ليبحث معه الأمر (!!).

نحن إذن أمام حملة إعلامية خبيثة تستهدف الإساءة إلى الأقباط والمسلمين فى مصر، وتستغل بعض الأحداث الإجرامية التى وقعت فى الصعيد لإشعال فتيل الفتنة، وإظهار الشعب المصرى بمظهر المنقسم إلى طائفتين تتربص كل منهما بالأخرى وتسعى إلى دمارها وفنائها، ووجدت أن السكوت على هذه التحركات المريبة لن يؤدى إلى إبطال مفعول المؤامرات التى تدبر لمصر فى الخارج، وأن الواجب الوطنى يحتم علينا أن نفضح هذه التصرفات الخبيثة حتى يكون أهل مصر مسلمين وأقباطاً على بينة لما يدبر لهم، ويدركوا أبعاد الخطر المحدق

بهم إذا هم استخفوا بما يجرى داخل الوطن من أحداث. وبالطبع فإننا لا نبرئ أجهزة الدعاية الغربية من تهمة التواطؤ على إشاعة الأكاذيب، وتضخيم الحوادث التى تجرى فى مصر حتى تبدو فى عيون العالم وكأنها حرب أهلية بين المسلمين والمسيحيين.

وقد سبق أن عرضت لأثر هذه الحملات فى ألمانيا أثناء زيارتى لها فى شهر يونيه الماضى وقلت إن الانطباع السائد هناك أن المسلمين يلاحقون المسيحيين فى الشوارع وينهالون عليهم بالضرب والإهانات، فلما ذهبت إلى أمريكا قوبلت بنفس التساؤلات من جانب المصريين الذين يتابعون أخبار الوطن بانزعاج، ولا يجدون الوسيلة التى تقدم لهم الحقائق كما تحدث فى الواقع، وليس كما يتصورها الحاقدون والموتورون وذوو النوايا السيئة الذين يسعون إلى خراب مصر، وتصدع وحدتها البشرية التى ترسخت على امتداد القرون الخالية.

وبادئ ذى بدء. فإن الأمانة الموضوعية تقتضينا أن نزن الأمور بميزان العدالة الذى يميز الغث من السليم، فليس من الإنصاف أن نحمل الأقباط المقيمين فى المهجر مسئولية الأعمال الهوجاء التى يقوم بها بعض الأفراد العاقين الذين ضعفت فى نفوسهم روابط الانتماء للوطن. وبنفس القدر فإنه من الظلم أن نحمل المسلمين فى مصر تبعة الأعمال الإجرامية التى يقوم بها نفر من المسلمين ضد المسيحيين، فالتعميم ينطوى على ظلم كبير لأولئك الأقباط الذين يعيشون فى المهجر وقلوبهم تنبض بالحب والولاء للبلد الذى أفاء عليهم نعمة الوجود، كذلك ينبغى أن نبرئ الكنيسة القبطية، على مستوى القيادة

وعلى مستوى الكهنة فى الولايات المتحدة، من هذه التصرفات الهوجاء التى يقوم بها أشخاص يصرون على إلباس أعمالهم الخاطئة لباساً دينياً.. فالبابا شنودة يؤكد فى كل مناسبة أصالة الوحدة الوطنية، ولا يخفى عدم رضاه عن الأشخاص الذين ينشرون أفعالاً غير وطنية. وكان آخر تصريحاته فى هذا السياق ما أعلنه أمس من دسلدورف فقال إن الغالبية فى مصر- مسلمين ومسيحيين - يعيشون فى جو من المودة والمحبة متعاونين من أجل السلام. وإن أقباط مصر جزء لا يتجزأ من شعبها العريق. وإن الأقباط والمسلمين شعب واحد يدين بالولاء لمصر

ولكن، للأسف فإن التعاليم التى يبثها رأس الكنيسة القبطية تجد قلوباً غلفاً عند بعض الأقباط خارج مصر الذين يعطون أنفسهم حق الوصاية على أقباط مصر، ويحرضون الدول الأجنبية على التدخل لحماية الأقباط(!!) وينسى هؤلاء العاقون أن حماية أقباط مصر هى بالدرجة الأولى مسئولية إخوانهم المسلمين الذين يشاركونهم السراء والضراء، ويتحملون معهم الغرم والغنم. ويقتسمون معهم رغيف الخبز وشربة الماء. ويمتزجون بهم امتزاج الدم فى العروق.

وقد أتيح لى أثناء زيارتى الأخيرة للولايات المتحدة قراءة البيان المنشور فى الصحف الذى تخفى صاحبه تحت شعار «الجمعيات القبطية فى أمريكا وكندا واستراليا» واكتفى بذكر رقم صندوق بريد بمدينة «نيوجرسى»، ولن أعرض محتويات الإعلان حتى لا أساهم فى نشر الرذيلة، ولن أتعرض للآثار السيئة التى تركها نشر الإعلان فى نفوس المصريين المقيمين فى أمريكا بمن فيهم الأقباط الذين يرفضون أى

إساءة إلى وطنهم، ويعرفون الجهات الخفية التى تقف وراء هذه الحملة الضارة، وقد تمكنت الزميلة حنان البدرى الصحفية المقيمة فى واشنطون من التوصل إلى معرفة شخص الرجل الذى يقود هذه الحملة، وتبين أنه قبطى مصرى كان يعمل مهندساً فى هيئة التليفونات قبل أن يهاجر إلى أمريكا عام ١٩٧٢، ومنذ هجرته وهو لا يكف عن الإساءة إلى مصر تحت ستار الجمعية التى يزعم أن لها فروعاً فى كافة الولايات المتحدة. وفروعاً فى كندا واستراليا بهدف الدفاع عن الأقباط فى مصر، وعندما سألته الزميلة حنان البدرى عن مصادر تمويل هذه الجمعيات قال لها أنه يعتمد على تبرعات الأعضاء وكلهم من الموسرين، فلما سألته عن عدد الأعضاء رفض الإجابة واعتبر ذلك سراً خطيراً، وعن علاقته بالكنيسة قال: نحن أبناء الكنيسة القبطية. ولكن لا نتعامل معها، ولنا تنظيمنا السياسى المستقل للدفاع عن مصالح الأقباط، وعندما قالت له: إنك تتكلم عن الأقباط، وكأنهم كيان مستقل، قال: لست أنا الذى أقول ذلك.. ولكن البيانات الرسمية فى مصر تتحدث عن (عنصرى الأمة) فقالت له: لماذا لا تسعى إلى الاتصال بالمسئولين فى مصر لتعرف حقيقة الأوضاع هناك بدلاً من نشر المعلومات المضللة فى الصحف الأمريكية؟ فقال لها: إن هذه الصحف لا تنشر الإعلانات إلا بعد التأكد من صحتها، وقد قدمت لهم كل الوثائق التى تثبت صحة دعوانا!

وأجرت الزميلة حنان البدرى اتصالات متعددة بأطراف قبطية لها وزنها فى الولايات المتحدة، فقال لها القمص شنودة البراموسى راعى الكنيسة القبطية فى واشنطون إن هذه الجمعية لا علاقة لها بالكنيسة

بأى حال من الأحوال، ونحن نرفض اتجاه هؤلاء، ولا نشارك فى المجلات والنشرات التى يصدرونها ولا نسمح بتوزيعها داخل كنائسنا، وقد سبق لهذه الجمعية أن نشرت إعلاناً مماثلاً أثناء زيارة الرئيس حسنى مبارك للولايات المتحدة مما تسبب فى إساءة فهمها، ولكنى أبلغت المسئولين عدم ارتباطنا بهذه الجمعيات، وقدمت لهم خطاباً من البابا شنودة يؤكد فيه صراحة أن هذه الهيئة لا تمثل الكنيسة القبطية، ونشاطنا هنا مقصور على الأمور الدينية والاجتماعية، واعترف القمص المصرى بأن الإعلانات الأخيرة أدت إلى انزعاج الأقباط المقيمين فى أمريكا حول أهلهم فى مصر.. وقد حاولت تهدئتهم.. ولكنهم معذورون لأنهم يستمدون معلوماتهم من أجهزة الإعلام الدولية.. وحول شخصية الرجل الذى يتبنى هذه الحملة المشبوهة قال القمص شنودة إنه يعرفه عندما جاء إلى الكنيسة ليمارس نشاطه داخلها.. ولكننى منعته وأوقفته عند حده، وقلت له: إننا نرفض أى نشاط يسىء إلى مصر.. وليس لهؤلاء أى علاقة بالكنيسة وليس لهم حق عضوية مجلس الشمامسة..

وعلى رأس الجالية القبطية فى الولايات المتحدة يتربع العالم الكبير الدكتور رشدى سعيد الأستاذ الزائر بجامعة هارفارد والذى يعكف على وضع كتاب عن «النيل» فقال: لقد فوجئت بالإعلانات المنشورة فى الصحف الأمريكية، وهى تعبير عن شعور مجموعة محدودة وأرجو ألا يؤثر فى أى من الطرفين، نحن نريد الاحتفاظ بالجسور ممتدة مع الوطن الأم، ونصيحتى أن تهتم الحكومة المصرية بإقامة المشروعات الصغيرة فى الريف، وقد يبدو اقتراحى هذا بعيداً عن الموضوع ولكنى

أعتقد أنه فى الصميم، لأن الفراغ والبطالة ونقص الإنتاجية تؤدى إلى النكسات الطائفية، وعلى نفس الوتيرة قال الدكتور جرجس جرجس: إن هذه المشكلة لها جذور عميقة، وهى أشبه بجبل الجليد، وصدقونى إذا قلت إننى خائف على المسلمين بنفس القدر الذى أخاف فيه على الأقباط، خائف أن تحرقنا الفتنة الطائفية، وأحب أن أوضح أن الدين، سواء الإسلام أو المسيحية يعلم الفضيلة ومكارم الأخلاق، والإسلام برىء من العدوان على الأقباط أو سرقة أموالهم أو حرق كنائسهم، ولابد أن تعمل الحكومة على التصدى للمشاكل التى تعترض الأقباط حتى تهدأ نفوسهم.

* * *

هذه عينة من آراء عقلاء الأقباط فى المهجر.. فهل تكفى لإفساد مفعول تلك الألغام التى يجرى إعدادها فى الخارج لنسف الداخل؟ إن الإعلانات أو المقالات الاستفزازية التى تنشر فى الصحف الغربية تبدو فى ظاهرها وكأنها بكائيات على شريحة من المجتمع المصرى، وليس ببعيد أن نقرأ بكائيات مثيلة على الشريحة الأخرى، وهذه وتلك هى فى حقيقة الأمر مؤامرات خبيثة لتفتيت مصر، ودعوة تمهيدية لانشطار شعبها إلى طوائف وشعب وشظايا على النمط الذى حدث فى الاتحاد السوفييتى ويحدث الآن فى يوغوسلافيا.. والأمر المثير للغرابة أننى لم أجد دوراً للسفارة المصرية ترد فيه على هذه الأضاليل، وتوضح للرأى العام الأمريكى حقيقة الأوضاع فى مصر.

الوفد: ٣/٧/ ١٩٩٢.

فيا أيها العقلاء فى هذه الأمة العريقة: إحذروا هذه السحب السوداء التى تتجمع فى سماء مصر لتمطرنا عما قريب بوابل من الدمار والخراب. ويومها لن ينفع الصمت، ولن يجدى الدمع والندم..

ويا أيها اللاعبون بالنار: اعلموا أن الحريق إذا شب فستكونون أول ضحاياه.. فاتقوا الله فى وطنكم ولا تكونوا أول كافر به..

- اللهم بلغت...
- اللهم فاشهد...

لكى نطفئ النار

عزيزى الأستاذ: جمال بدوى

لم يزعجنى مقالك الأخير حول ما فعله نفر من أقباط المهجر له دوافعه ولك تعليقك عليه، فأنا أعلم وأنت تعلم كإعلامى عجوز مثلى أن هذه كلها مجرد ردود فعل لأحداث حدثت هنا بالفعل، وقد ضخم من هذه الأحداث الإعلام الخارجى فى حين غاب عن الساحة الإعلامية الجهد المصرى تماماً، حتى لم يعد لأبناء المهجر من الأقباط، والمسلمين المصريين أيضاً، سوى الفزع على الأهل والأقارب من الآباء والأمهات والمسنين والمسنات والاخوة والأخوات..

لكن الذى أزعجنى كثيراً أنك أعطيت اهتماماً لمقولة لا تصدر إلا عن «مخبول» حاول أن يجد لنفسه طريقاً تحت أضواء الأحداث فأطلق على نفسه لقب «رئيس الحكومة القبطية فى المنفى» فرغم خبرتك

الطويلة فى مهنة المتاعب، كان واجباً عليك أن تتصور هذه الشخصية كما صوره «جنرال الحسين» التى كنا نعرفها أيام سهرات رمضانية فى سيدنا الحسين..

ومن ثم كان لا يمكن أن يكون موضوعاً لافتتاحية العدد الأسبوعى من الوفد، ربما كان يصلح لأن يكون مادة «كاريكاتير» ليس أكثر.. وحسب هذا الإنسان استنكار قداسة البابا شنودة الثالث له وهو فى ألمانيا منذ أيام على نحو ما نشرت الصحف الألمانية ونقلت عنها الصحف العربية وإن كانت الصحف المصرية لم تنشر شيئاً كأن الأمر لا يعنيها.

عزيزى الفاضل..

الأقباط فى مصر ليسوا جماعة، ولا تكتلاً بشرياً أو سكنياً.. الأقباط جزء من النسيج الحى للشعب المصرى ذائبين فى الجسد، والجسد يتألم لآلامهم كما يتألمون لآلامه فى نفس الوقت.. فحكاية «الدولة القبطية» لا تعيش إلا فى خيالات مريضة سواء مرت بخيال قبطى أو تصورها مسلم.. فمن ثم علينا جميعاً أن نغلق الباب على منفذ لا تخرج منه إلا روائح كريهة لكل المصريين أقباطاً ومسلمين.

أما أقباط المهجر، ونتحدث بصراحة، فهم فى عزلة عن الوطن إلا من خطابات الأهل ورسائلهم التى لا تعدو أن تكون قاصرة على أخبار الأسرة، ولا يجب أن نلقى اللوم عليهم كثيراً إذا انزعجوا أو استدرجهم عجوز لمسارات خاطئة، وإن كانت الغالبية العظمى والحمد لله سليمة تماماً وبعيدة عن الخطأ.

أنا أكتب هنا حتى لا يلتبس الأمرعلى أحد فيعمم الهجوم على أبناء المهجر، الذين لا تزال جذورهم هنا فى مصر، وهم ليسوا أكثر من أطراف ممتدة للوطنية المصرية، وليس أدل على انتمائهم الوطنى أن أكثر من ٥٠ ٪ من التحويلات النقدية للبلاد تأتى من أمريكا وكندا واستراليا.. ولا يمكن أن ننسى كم يشرفنا كمصريين النوابغ المصرية فى كافة المواقع العلمية.

الأستاذ الفاضل

هل تتفق معى على أن القصور الرسمى نحو المهاجرين المصريين جميعاً أقباطاً ومسلمين يجب أن ينتهى، وإنه قد آن الأوان كى نمد الجسور لكل المصريين بعيداً عن الولاءات للأجهزة، من أجل تجمع مصرى نابع منهم، من أجل عمل مصرى خالص لا يفرق بين مصرى ومصرى تحت أى شعار دينى أو سياسى..

عندئذ سوف يكون هذا الكيان المصرى قادراً على ضرب كل التوجيهات الإعلامية المضادة.. ونكون رسمياً قادرين على الاتصال السريع بأبناء الوطن فى أى موقع.. وتبقى فى النهاية صورة الوطنية النقية بلا تشوهات أو رتوش مزيفة.

عندئذ.. وعندئذ فقط ـ أيها العزيز جمال ـ سوف نكون جميعاً فى الداخل والخارج قادرين على إطفاء النار فى الداخل وإخماد شرارتها فى الخارج.. نكون قادرين على أن نحمى مصر.. فمصر فعلاً معرضة

الوفد: ٧/ ٩/ ١٩٩٢.

للخطر ووحدة الوطن يعتريها الخطر.. فهى انتصدى لهذا الخطر صوناً لدم الأبرياء.. ودفعاً لخناجر غادرة تستهدف جسم الوطن وجسد الوحدة الوطنية المقدسة.

ماجد عطية

صحفى بالمصور

صــــوت قبطي أصيل

تلقيت مكالمة هاتفية من الأستاذ جمال أسعد عضو مجلس الشعب السابق، يعرض عليّ فيها التوقيع على بيان أصدره بعض المثقفين والسياسيين من شتى الاتجاهات، استنكار تدخل الكونجرس والإدارة الأمريكية للضغط على مصر بحجة الدفاع عن الأقباط، والتهديد بقطع المعونة، وإصدار قانون أمريكي بفرض عقوبات سياسية واقتصادية ودبلوماسية على البلدان التي تضطهد الأقليات، ومنها مصر، وقرأ عليّ صيغة البيان، فأبلغته موافقتي الفورية على التوقيع عليه. وصدر البيان بالفعل، ونشرته الصحف.

●● إلى تلك اللحظة لم أكن أعرف أن جمال أسعد مسيحي، فليس من خلقي ولا من شيمتي التنقيب عن ديانة المواطن المصري، وتعلمنا في مدرسة الوفد أن الوطنية وحدها هي صفة التعامل بين المصري وأخيه المصري، وأن الكفاءة الشخصية - وليس الانتماء الديني - هو

شرط العمل فى صحيفة «الوفد» ولم أعرف أن جمال أسعد قبطى صعيدى مقيم فى القوصية، إلا من خلال الحديث الذى أجرته معه مجلة «روز اليوسف»، وحكى فيه تفاصيل الاستجواب معه فى «القسم السياسى وشئون حقوق الإنسان والمسيحيين» بالسفارة الأمريكية. وكيف أن السيدة (مولى فى) رئيسة القسم استدعته لسؤاله عن أسباب البيان المشار إليه، وكيف جمع هذه التوقيعات رغم تباين الانتماءات الدينية والسياسية للموقعين، وقد شعرت بالفخر والاعتزاز، ورأيت قامتى تطاول السحاب وأنا أقرأ ردود هذا المواطن المصرى النبيل على أسئلة السفارة الأمريكية وألخصها فيما يلى:

•• إن تاريخ الأقباط الوطنى يرفض التدخلات الأجنبية منذ الحملات الصليبية ومروراً بالحملة الفرنسية والاحتلال الإنجليزى، وكذلك رفضهم تصريح ٢٨ فبراير (الذى تضمن نصاً على حماية الأقليات) ورفضهم فكرة التمثيل النسبى للأقباط عند إعداد دستور ١٩٢٣.

• إن الانتماء القبطى الآن يختلف عما كان عليه فى أوائل القرن. ويرجع هذا الاختلاف إلى إحساس الأقباط المتصاعد بالاضطهاد من جراء بعض الممارسات الإرهابية، والدور الذى يقوم به أقباط المهجر فى إثارة الأقباط، ولسلبية أقباط الداخل فى المشاركة السياسية، مماجعلهم غير متنبهين لخطورة ما يحدث. وحول مشاكل الأقباط قال جمال أسعد:

• من المؤكد أن هناك مشاكل، وهى غير مذكورة حتى من الرموز المسلمة المستنيرة. ولكن هناك فرقاً بين تحليل المشكلة سياسياً وعلمياً

وموضوعياً، وبين المتاجرة فيها بشكل طائفى يثير الفتنة، وأن هناك مناخاً طائفياً تسببت فى وجوده أربعة أسباب هى:

١ ـ القراءة الطائفية للتاريخ التى تجعل المسيحيين يعتبرون المسلمين والإسلام ضد الأقباط ومطلوب تصفيتهم، وفى المقابل يعتبر المسلمون أن الأقباط خونة، ويتعاطفون مع المستعمرين بسبب اشتراكهم في الديانة المسيحية.

٢ ـ الممارسات الطائفية للحكومة مثل: التشدد فى بناء الكنائس، وغياب الشخصية القبطية من وسائل الإعلام، وتجاهل الحقبة القبطية فى التاريخ والمناهج التعليمية.

٣ ـ الممارسات الإرهابية ضد الأقباط، والتى جعلتهم يتساءلون: إذا كانوا يعانون من تلك الممارسات فى غياب حكم إسلامى، فما هو الموقف إذا جاء حكم إسلامى(!!).

٤ ـ ممارسات القيادة الكنسية ساهمت فى خلق مناخ طائفى، فهى تعتبر نفسها الممثل السياسى للأقباط مما يزيد من هجرتهم إلى الكنيسة، وأوجد للكنيسة دوراً فى غير اختصاصها وأصبحت بديلاً عن الدولة اقتصادياً واجتماعياً، مما يكرس العزلة عن المجتمع والعمل العام، والتقوقع داخل الكنيسة، وهو الأمر الذى أدى إلى قبوع الأقباط فى بيوتهم يطالبون بحقوقهم دون مشاركة فعلية وانصهار حقيقى فى المجتمع.

●● أما عن حل المشاكل فلن يكون من خلال إصدار أوامر حكومية بتعيين أقباط فى مناصب وإن كان هذا مشروعاً فى بعض الجوانب

التى تحتاج إلى قرارات مثل مناهج التعليم ووسائل الإعلام، وإذا كان الأمريكان وبعض الأقباط فى المهجر وفى الداخل يتصورون أن بالتدخل فى شئون مصر يمكن حل هذه المشاكل.. فالحقيقة أن أمريكا ضد أقباط مصر وليست معهم.

●● وكان مما قاله جمال أسعد للسيدة (مولى فى): إن المشكلة الحقيقية أنكم تسقطون الحضارة الإسلامية من حساباتكم رغم أنها جزء من تكوين الشخصية القبطية، ولكن بالنسبة لكم فالحضارة الإسلامية عدو تريدون محاربته، وتسقطون الجانب المسلم من الحسبان مع أنه طرف أصيل فى المعركة، والجانب المسلم شريك أساسى فى حل مشاكل الأقباط، ولهذا فإن تدخلكم ضد مصلحة الأقباط لأنه يستفز الجانب المسلم ويزيد المناخ الطائفى إشتعالاً.

●● هذا ملخص للأقوال التى أدلى بها جمال أسعد فى محضر الاستجواب معه بمقر السفارة الأمريكية بالقاهرة ونشرها فى (روز اليوسف) وتبين أن استجوابات مماثلة تمت مع شخصيات قبطية أخرى حول نفس المشكلة، ولم تتح لنا قراءة ما تم فيها.

●● إن كلمات جمال أسعد تكشف عن ضمير مصرى يقظ، وفكر حر مستنير، وصوت قبطى أصيل يجعلنا نطمئن إلى صلابة السبيكة المصرية وقدرتها على إحباط المؤامرات التى تحاك ضد مصر فى الخارج، وتحركها عناصر متطرفة فى الداخل والخارج تحت لافتة (حقوق الإنسان).. لقد ارتفع هذا المواطن المصرى إلى قمة الوعى والإدراك والصدق مع النفس عندما لمس أسباب ومسببات الهموم

القبطية، فهو لم ينكر أن هناك مشاكل تراكمت فى السنوات الأخيرة، وتجاهل الجميع معالجتها بحجة الحساسية حتى تورمت.. وصارت ورقة تستخدم فى شق الجبهة المصرية، وتحطيم الصخرة التى قامت عليها مصر منذ نشأتها حتى صارت نموذجاً فريداً للإخاء والتعايش والانصهار غير القابل للتحليل.

•• لقد ظهر صوت جمال أسعد فى وقت ترتفع فيه أصوات التآمر على مصر وتلويث سمعتها واتهامها باضطهاد الأقباط ليجعلوا من هذه الفرية ذريعة لضرب مصر، ولقد أعاد الرجل إلينا أمجاد الرعيل المجيد من أقباط مصر: واصف بطرس غالى، وويصا واصف، وسينوت حنا، ومكرم عبيد، وفخرى عبدالنور، وإبراهيم فرج.. الذين كانوا مسلمين وطناً.. ومسيحيين ديناً.. وضربوا للعالم المثل الأعلى فى الوطنية والتضحية والعطاء.

•• لقد تحدث جمال أسعد عن عزلة الأقباط، وعزاها إلى عزوف الأقباط عن ممارسة العمل السياسى والتقوقع داخل الكنيسة.. وأضيف من عندى: إن الابتعاد عن السياسة مرض مصرى عام أصاب المصريين جميعاً منذ قامت ثورة ٢٣ يوليو بمصادرة الأحزاب السياسية وإسقاط دستور ١٩٢٣، فلم يكن أمام المصريين إلا الهروب إلى المؤسسات الدينية: الأقباط لجأوا إلى الكنيسة.. والمسلمون ذهبوا إلى الجماعات.. وحدث الشرخ فى صميم المصرية السياسية.. وصار الانتماء الدينى بديلاً عن الانتماء الوطنى.. أو السياسى.. أو الحزبى.. ثم استفحلت الطائفية فى مجال العمل والتوظيف.. فرأينا شركات ومؤسسات وهيئات تجعل من الديانة شرطاً وحيداً لتشغيل أتباعها(!!).

●● وبقدر سعادتى لشجاعة ووعى هذا القبطى النبيل - جمال أسعد - بقدر إحساسى بالتعاسة وأنا أرى الآن على شاشة التليفزيون الإسرائيلى (ذى الأهرامات الثلاثة) مسلسلاً مصرياً تجرى أحداثه فى قرية صعيدية مسيحية، وكل من يعمل فيه من الفنانين والفنيين من الأقباط بدءا من مستوى البطولة حتى الكومبارس(!!) .. ولا أدرى كيف وأين جرى تصوير هذا المسلسل الطائفى.. ولا أدرى كيف سمح هؤلاء الفنانون - الذين نحبهم ونقدرهم - أن يصبغوا أنفسهم بهذه الصبغة الطائفية الضيقة التى تجعل من الفن أداة لتكريس العزلة والانكفاء على الذات - وإذا كنا نرفض هذه الطائفية فى السياسة والحكم، فمن باب أولى أن يكون الفن وسيلتنا إلى الانصهار والامتزاج وترسيخ المفاهيم الحضارية الجامعة لكل أبناء مصر.

الكلمة الحاسمة لأقباط مصر .. وليس للكونجرس أو الأمريكان !!

أكتب هذا المقال، مساء الأربعاء قبل أن يجتمع الكونجرس الأمريكى ليبحث القانون الخاص بمعاقبة الدول التى تمارس الاضطهاد الدينى، وقبل حسم الخلاف الذى يدور بين أجنحة الكونجرس، حيث يصر اللوبى الصهيونى، ومن ورائه بعض الخارجين على مصريتهم، على تثبيت اسم «مصر» بين هذه الدول، وسواء كانت الغلبة لأعداء مصر، أو للأجنحة المتعلقة فى الكونجرس، فإن الكلمة الحاسمة فى هذه القضية تبقى لأقباط مصر، فهم الطرف الأصيل فيها، وهم أصحاب الحق فى الحديث عنها. وقد بلغ أحدهم - رجل القضاء العظيم الدكتور إدوار غالى الدهبى - ذروة الإحساس الوطنى عندما وقف بالأمس ليعلن على الملأ بصفته ممثلاً للشعب المصرى كله، وليس بصفته ممثلاً للأقباط فقط،

أن الشعب المصرى منذ الفتح العربى الإسلامى، عاش فى وحدة وطنية لا تعرف التفرقة الدينية، وحدة يسودها الحب والوفاء والإخلاص فى الحياة، وهذه الوحدة هى التى تفسر لماذا وقف الشعب المصرى ـ بمسلميه وأقباطه ـ صفاً واحداً على مر التاريخ يحارب جميع الغزاة من الصليبيين والفرنسيين والإنجليز والإسرائيليين وغيرهم.

●● لقد عبر الدكتور إدوار عما يجيش فى صدور الأقباط من نقمة على المؤامرات التى تستخدم اسمهم بقصد الإساءة إلى مصر فقال: إن أشد ما يغضب ويؤذى مشاعرهم هو التدخل الأجنبى فى شئونهم، والحديث عنهم أو التعامل معهم كأقلية أو طائفة، وأن ما يشيعه أعداء مصر فى الخارج من أن الأقباط يتعرضون للعدوان على أرواحهم وأموالهم وكنائسهم، فمردود عليه بأن هدف الإرهاب هو إحراج الحكومة، وإحداث اضطرابات داخلية تمهيداً للاستيلاء على الحكم، وفى ختام بيانه توجه الدكتور غالى بحديثه إلى من يستعدون الأجنبى للتدخل فى شئون الأقباط قائلاً: أنتم تطعنون وطنية الأقباط فى الصميم.. إرفعوا أيديكم عن الأقباط فهم يرفضون الوصاية عليهم أو التحدث باسمهم.

●● هل يمكن لقائل أن يتكلم بعد هذا الخطاب المعبر عن روح مصرية أصيلة تعيش الواقع المصرى بكل أفراحه وأحزانه.. حيث يعيش المسلمون والأقباط على الحلوة والمرة.. يقتسمون كسرة الخبز الجافة أو المغموسة فى العسل، ويتناوبون شربة الماء سواء كانت نقية أو مشوبة بالطحالب.. أو عالقة بالمرار(!!).

●● نحن شركاء وطن وقدر ومصير.. ومصر هى غطاؤنا.. وهى وعاؤنا الذى انصهرنا فيه.. و اختلطت فيه دماؤنا وعظامنا.. فكيف لمسلم أن يضطهد مسيحياً، وهذا المسلم يعلم علم اليقين أن إيمانه لا يكتمل إلا إذا آمن بالتوراة والإنجيل.. وبنبوة موسى.. والمسيح عيسى روح الله وكلمته ألقاها إلى مريم البتول الطاهرة، التى اصطفاها الله وطهرها ثم اصطفاها على نساء العالمين.. وكيف لمسلم أن يضطهد مسيحياً وهو يعلم أن الإسلام فرض الحرمة على أرواحهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم وأديرتهم.. وفرض علينا القتال دفاعاً عن هذه المقدسات إذا تعرضت لمكروه(!!).

●● هؤلاء الذين يتكلمون فى أمريكا عن اضطهاد الأقباط فى مصر إنما يتكلمون بلغات أجنبية غير مصرية، ومضى بهم العهد فانقطعت صلتهم بالواقع المصرى المفتوح لكل ذى عينين كى يرى الشارع والحارة والقرية والبيت المصرى وما ينطوى عليه من محبة وألفة ووئام لا يتوفر فى المجتمعات التى قامت على العنصرية والتمييز والاضطهاد الدينى والمذهبى.. ولكن ماذا نقول عن عيون غشيت فعميت عن رؤية الحق.. واستهواها الضلال فأنكرت نور الشمس.. وحسبته ظلاماً(!!).

●● ما شأن الكونجرس الأمريكى، ومن يحركه من أصابع صهيونية ضالة، بما يجرى فى مصر بين عوضين ومحمدين وحسنين، وبين جرجس ومرقص وبطرس؟ ولو حدث بينهم ما يعكر الصفو فإنهم قادرون على حل مشاكلهم بأنفسهم.. فالأقباط ليسوا جالية أجنبية تنتظر العون من الأجنبى.. والمسلمون ليسوا غزاة يمارسون حق الفتح.. وهؤلاء وأولئك مصريون أصحاب حق أصيل فى هذا البلد.. وهم

شركاء فى ماضيه الضارب فى جذور الزمن من قبل أن تكون مسيحية أو إسلام.. وهم مسئولون عن تسيير حاضره ومستقبله.. وهم يتحملون عبء الدفاع عن قيمه وأمنه ووجوده ومصيره.. ونحن المسلمين والأقباط أدرى بشعابنا ودروبنا وقضايانا ومشاكلنا. ونعرف كيف نعالجها بروح الإخاء المتين والحب الصادق.. فما لكم ومشاكلنا.. وهل طلبنا منكم أن تتدخلوا فى أخص شئوننا؟ وهل بلغ بنا العجز أن نستمد منكم العون لكى تفسدوا بين الأخ وأخيه.. وتزرعوا روح الشقاق والنفور والوقيعة بين أبناء البيت الواحد.. ونحن نعرف الأهداف الخبيثة لهذه المؤامرة.. فأنتم تريدون فصم عرى المجتمع المصرى.. وتريدون تفتيت الصخرة المصرية العتيدة.. وتريدون إشعال نار الفتنة كى تتحلل مصر وتسقط ثمرة فى يد إسرائيل.. ولكن هيهات.. فنحن لكم بالمرصاد.. ولن نتخلى عن وحدتنا وصلابتنا ولو كلفنا ذلك التضحية بالأرواح.. فالأرواح والأموال تهون من أجل مصر العزيزة القوية..

●● لقد تكلم رأس الكنيسة المصرية، قداسة البابا شنودة الثالث، فجاءت كلماته كالسيف الذى قطع رأس الأفعى وذيلها.. وكشف المستور عن التحركات التى تجرى فى الخارج والتى يشترك فيها ـ للأسف الشديد ـ بعض الأقباط الذين ابتعدوا عن مصر وسخروا أنفسهم فى يد الغير.. وأقاموا منظمات وهيئات مشبوهة تحمل اسم الأقباط وكان آخرها ما يسمى (الاتحاد القبطى العالمى) الذى اشترى صفحة إعلانية أمس الأول فى صحيفة واشنطون بوست ونشر تحريضاً على معاقبة مصر عشية اجتماع الكونجرس الأمريكى وزعم فيه أن الأقباط ليس لهم مكان فى مصر الحديثة.

لقد تحدث قداسة البابا شنودة بإفاضة عن الظروف التى يعيش فيها الأقباط فى المهجر. وفى حواره مع الأستاذ رجب البنا والمنشور فى كتابه (الأقباط فى المهجر) أكد قداسته على عدة محاور:

الأول: أن بعض أقباط المهجر يتناولون شئون الأقباط بالمبالغة ويتصورون أن المبالغة تعكس الحماس والمحبة لمصر وأهلها، وربما يحرك البعض شعور بالذنب، لأنه ترك أهله وذهب بعيداً حيث الثراء والزوجة الأجنبية والجنسية الأجنبية، ويسعى باللاشعور إلى تعويض هذا الشعور بالذنب بالمبالغة فى إظهار الولاء والحرص على شئون الأقباط..

ثانياً: أن بعض أقباط المهجر يحملون الحكومة مسئولية الإرهاب، وهذا ظلم للحكومة، لأن الحكومة تطارد الإرهاب وتحاكم العناصر الإرهابية، فنحن جميعاً فى مصر - مسلمين وأقباطاً - نهاجم الإرهاب.. نعم، أما أن نهاجم الحكومة بسبب الإرهاب فلا.. هذا ظلم للحكومة!..

ثالثاً: إننى أرفض تماماً فكرة إدخال الأجانب فى شئوننا الداخلية تحت أى ادعاء وبأى حجة، وهذا موقف قبطى قديم وقفته الكنيسة ووقفه أقباط مصر حين أرادت بريطانيا التدخل تحت ستار حماية الأقليات فكان الأقباط أول الرافضين للتدخل الأجنبى وقالوا: إنهم فى وطنهم، ووسط شعبهم، لا يحتاجون إلى حماية خارجية.. أكثر من ذلك حين كانت اللجنة التأسيسية لوضع دستور ١٩٢٣ تبحث وضع الأقباط، اقترح بعض المسلمين من أعضاء اللجنة النص فى الدستور على نسبة عددية للأقباط فى مجلس النواب والشيوخ، فجاء الرفض القاطع من

الأعضاء الأقباط فى اللجنة وكانوا بذلك يعبرون عن أقباط مصر جميعاً..

رابعاً: إن بعض أقباط المهجر ينشرون كلاماً لا نوافق عليه، ونرى أنه يضر ولا ينفع، وهم يفعلون ذلك دون استشارة الكنيسة أو الرجوع إليها، وهناك تنظيمات فى أمريكا وأوروبا تعمل خارج الكنيسة ولا صلة لها بالكنائس.. فالكنائس تصدر مجلات باسمها تتضمن مواعظ وإرشادات وموضوعات روحية وأخبار ونشاط الكنيسة، ولا يمكن أن ننشر هجوماً على مصر بأى حال أو بأى صورة..

خامساً: إن بعض أقباط المهجر يهاجمون الكنيسة، وعلى سبيل المثال دخل بعض الأقباط فى منازعات قضائية مع الكنيسة المصرية، لأن البابا أصدر قراراً بنقل راعى الكنيسة، ورأوا أن تعيين ونقل الكهنة والقسس من اختصاصهم وليس من اختصاص سلطات الكنيسة المصرية، كما هو متبع فى قانون الكنائس الأمريكية، حيث يتولى شعب كل كنيسة تعيين وعزل راعى الكنيسة، ورفعوا قضية ضدنا أمام المحكمة، ولما خسروها رفعوا الأمر إلى محكمة استئناف فخسروها، لأن المحكمة الأمريكية تفهمت الوضع فى الكنيسة المصرية على أنه مختلف عن الوضع فى كنائس أمريكا.

ولذلك أنا أريد فى هذا الحديث أن أوضح عبارة أقباط المهجر التى يطلقها البعض وكأنها تعبر عن كتلة واحدة بينها تجانس واتفاق..

وقال قداسة البابا:

إنهم يتحدثون عن «تهميش الوضع القبطى» كلما قرأوا فى الصحف حركة ترقيات وتعيينات وعدوا أسماء الأقباط وأسماء المسلمين.. ولكن هذا لا يعكس القضية.. الأقباط تاريخياً لا يهاجمون الحكومة.. عقيدة عند الأقباط أنهم لا يقفون ضد الحكومة مادامت الحكومة لا تحاربهم فى ديانتهم.. هناك عقد اجتماعى قديم جداً فى مصر.. الأقباط يؤيدون الحكومة، ولم يحدث أبداً أن وقف الأقباط ضد الدولة إلا فى عهد الدولة الرومانية. الآن نجد أقباطاً فى أحزاب المعارضة، ونجدهم أيضاً فى الحزب الوطنى، والذين يعارضون من موقف سياسى كمصريين وليس من موقف قبطى. مكرم عبيد عندما هاجم النحاس لم يكن قبطياً ضد مسلم، ولكنه كان زعيم الكتلة ضد زعيم الوفد.. اختلاف سياسى لا شأن للدين فيه.. ومعروف أن مكرم عبيد كان له أصدقاء وأتباع وأعضاء فى حزبه من المسلمين أكثر من المسيحيين!..

* * *

هكذا تكلم البابا شنودة بلسان مصرى مبين.. فقطع خط الرجعة على الذين يتاجرون باسم الأقباط فى الخارج.

الحالة الدينية فى مصر

«الحالة الدينية فى مصر» هو عنوان مجموعة البحوث القيمة التى قام بها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام فى مجلد كبير من حوالى ٤٠٠ صفحة من القطع الكبير، وقد تناولت البحوث فى قسمها الأول المؤسسات الدينية الرسمية فى مصر وهى بالتحديد: الأزهر، ووزارة الأوقاف و ودار الإفتاء، ثم الكنائس الثلاث: القبطية الأرثوذكسية، والكاثوليكية والإنجيلية، وملحق بها دراسة عن نظام الرهبنة، وتناول القسم الثانى الحركات الدينية غير الرسمية وهى: الإخوان المسلمون، والجماعات الإسلامية الراديكالية والتنظيمات الإسلامية فى الخارج، وأقباط المهجر، وتناول القسم الثالث النشاط الدينى الأهلى ويتمثل فى الجمعيات الطوعية الإسلامية والمسيحية، والحركة الصوفية، وتناول القسم الرابع والأخير: العلاقات والتفاعلات بين الحركات الدينية وتأثيرها فى الحياة العامة، ورصد مناطق التنافس والاختلاف فى مواقفها السياسية والاجتماعية، ومدى التداخل والتفاعل

بين الحركات الدينية والقوى السياسية الرسمية والحزبية والأطروحات التى ترفع الشعارات الدينية كمدخل لتحقيق إنجازات سياسية.

قبل استعراض الملامح العامة: لهذا التقرير الهام، لابد من الإشادة بالجهد الذى بذل فيه حتى خرج على هذه الصورة المشرفة، وقد قامت به كتيبة تضم أربعة عشر باحثاً قديراً يعاونهم اثنا عشر من شباب الباحثين، وقد عملت هذه الكوكبة تحت قيادة الثلاثى: الأستاذ نبيل مرقص، والدكتورة هالة مصطفى، والدكتورة ألفت حسن أغا، وبإشراف المستشارين: الأستاذ السيد يس، والدكتور عبدالمنعم سعيد والدكتور محمد السيد سعيد، أما مسئولية التحرير فقد تحملها بجدارة الأستاذ نبيل عبدالفتاح، يعاونه الأستاذ ضياء رشوان مدير التحرير.

ولابد من الاعتراف بحساسية أى بحث يتناول الحالة الدينية فى مصر بعد أن تعرضت المصطلحات والمفردات الدينية لتأويلات وتفسيرات ترجع إلى اختلاف الرؤى بين الباحثين وإلى المرجعية الفكرية التى ينطلق منها كل باحث، حتى أصبح من العسير الاتفاق على مفهوم محدد لمصطلحات شاعت وراجت مثل العلمانية والأصولية والتشدد والتطرف.. إلخ. فضلا عن صعوبة الاتفاق على وظيفة الدين فى الحياة العامة، وهل يظل محصوراً فى نطاق العبادات، أم تتسع وظيفته لتشمل تنظيم شئون الحياة العامة؟!

للدين جلاله:

ولابد أن يتساءل قارئ البحث عن الدوافع التى جعلت مركزاً متخصصاً فى «الدراسات السياسية والاستراتيجية» يخوض هذا المجال

المتصل اتصالاً مباشراً بالدين، وهو مجال له خصوصيته، بل قدسيته التى يرى معها البعض أن يبقى للدين جلاله وهيبته، ومن ثم يظل موضوع «الدين» بمنأى عن معترك الحياة العامة وما يجرى فيها من صخب وضجيج وصراعات ومنازعات، بينما يرى آخرون أن الدين فى أشكاله الروحية والثقافية والاجتماعية أصبح فاعلاً رئيسياً، لا فى الحياة العامة للأمم فقط، وإنما أيضاً فى تقرير الحياة الإنسانية بشكل عام، ووضع القيم التى تقوم عليها.

ويبدو أن القائمين على البحث قد أدركوا أن هذه التساؤلات لابد أن تثور فى ذهن القارئ المعاصر، فقدموا الجواب على لسان الدكتور عبدالمنعم سعيد مدير المركز فيقول فى افتتاح التقرير: إن العلاقة بين الدين والحياة العامة، وهو موضوع التقرير، أصبح خلال السنوات العشر الأخيرة من أهم الموضوعات التى انكبت على دراستها أقسام العلوم السياسية فى الجامعات ومراكز البحوث السياسية والاستراتيجية بأنواعها المختلفة، وموضع الاهتمام من المؤتمرات والندوات الدولية، وكل ذلك راجع إلى تزايد دور الدين ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية فى الحياة العامة وفى مجال السياسة تحديداً، فى كافة دول العالم الديمقراطية، المتقدمة منها والنامية، الصناعية منها وتلك التى لاتزال تعيش عصر ما قبل الصناعة، وقد أدى انتهاء الحرب الباردة، وانتهاء الصراع الفكرى الكونى بين الشيوعية والرأسمالية إلى بزوغ الظواهر الاثنية والعرقية كمحرك رئيسى لظواهر سياسية متنوعة، وكان «الدين» فى القلب منها جميعاً.

* انقلاب :

ويستطرد الدكتور عبدالمنعم سعيد فيقول: إن هذا الاهتمام المتزايد بالظاهرة الدينية فى العالم، مثّل انقلاباً على تاريخ طويل من الإهمال لها نبع من تصور مؤداه أن انتشارالديمقراطيةوالتحديث بين الأمم المختلفة قلل من محورية الدين وكافة الظواهر التقليدية المؤثرة فى الحياة السياسية فى العالم شرقه وغربه، وجاء الصراع الأيديولوجى بين الشيوعية والرأسمالية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لكى يعطى الانطباع بأن المعركة الفكرية الأساسية والمحددة لنظم الحكم، تدور بين مدارس علمانية فى الأساس، وليس بينها وبين أطر أخرى مستمدة من تاريخ الشعوب وتطورها الروحى والفكرى، ولذا فإنه مع الثمانينيات وبالتأكيد فى عقد التسعينيات، بدا أن ما استقر عليه الفكر السياسى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يعد له ما يبرره مع تزايد دور الدين، ليس فقط داخل الدول، وإنما أيضاً فى العلاقات بين الأمم والشعوب.

ويقررالدكتور عبدالمنعم سعيد أن الفكر السياسى العالمى بشكل عام خلال الأعوام الماضية، انحاز بشكل واضح إلى جانب واحد من الظاهرة الدينية من حيث الدرس والاهتمام، وهو جانب ما يسمى بالأصولية الدينية، وكان للأصولية الإسلامية منها نصيب معتبر، ويرى أن هذا التحيز يمثل انحرافاً كبيراً فى فهم ظاهرة بالغة التعقيد كان لها جوانبها المؤسسية ممثلة فى دور متزايد للكنيسة الكاثوليكية فى روما التى أصبحت تسهم فى تشكيل الفكر العالمى إزاء قضايا أخلاقية واجتماعية، كما كان لها جوانبها السياسية التى ظهرت فى أشكال

تقدمية من خلال ما سمي بلاهوت التحرير فى أمريكا اللاتينية وبأشكال محافظة فى دور الكنائس الشعبية فى الولايات المتحدة فى دعم الحزب الجمهورية ودفعه دفعاً فى اتجاه أكثر يمينية عما كان عليه من قبل، والأمثلة على ذلك كثيرة، وكلها تدل على أن الدين قد أصبح فاعلاً رئيسياً فى الحياة الإنسانية المعاصرة..

هذا عن ظروف التحول العالمى نحو الدين، مما جعل مركز دراسات «الأهرام» يتبنى دراسة خاصة عن الحالة الدينية فى مصر. أما عن الظروف المحلية فتتمثل فى تنامى الأصوليات الإسلامية والمسيحيةواليهودية فى منطقة الشرق الأوسط، وتزايد دور المؤسسات الدينية التقليدية، والمجتمع المدنى المستند إلى الدين، فى تقرير أمور كثيرة فى الحياة العامة المصرية.

* العودة إلى الدين:

أما الأستاذ نبيل عبدالفتاح فقد جعل من عام ١٩٧٤ نقطة انتقال الحالة الدينية فى مصر من محض استلهامات خلقية وسلوكية إلى المجال العام السياسى والثقافى، وتحولت ظاهرة العودة للدين إلى ظاهرة اجتماعية تتغلغل فى أوساط عديدة، ويفسر هذا الاتجاه فى إطار بحث الشخصية المصرية عن توازنات نفسية وثقافية إزاء ظواهر التغير السياسى والذبذبة الثقافية والنزاعات المتعددة على الهوية التى ترتبت على ذلك، وبفعل تفاعلات ظاهرة العودة للدين، اجتماعياً وسلوكياً ومزاجياً، لاح فى الأفق الاجتماعى المصرى أن قوى سياسية تعتمد - ليس فقط على تنظيماتها المتعددة، وإنما قاعدة حركية اجتماعية، ثم

يشير إلى عودة جماعة الإخوان المسلمين أكبر الحركات الإسلامية المصرية - إلى الحياة السياسية المصرية، ودخولها إلى البرلمان على نحو يمثل تحولاً نوعياً فى تجربتها التاريخية، ثم سيطرتها على بعض النقابات المهنية الهامة مما أدى إلى مواجهات عنيفة بينها وبين الدولة إلى أن تم ضبط عمليات تمددها السياسى عبرالآليات القانونية والأمنية. ثم ينتقل إلى تفجير عدد من التنظيمات الإسلامية الراديكالية التى مثلت تحدياً للنظام السياسى حيث وظفت نمطاً من التأويلات الفقهية لتبرير العنف الاجتماعى والسياسى ضد الصفوة الحاكمة، ووصلت خريطة العنف إلى مرحلة غير مسبوقة فى تاريخ المواجهة مع الدولة ظهرت فى حجم ضحايا الاغتيالات مما يشير إلى أن الظاهرة الإسلامية السياسية فى مصر أصبحت إحدى الظواهر السياسية والاجتماعية الأبرز فى حياة المجتمع والدولة والنظام السياسى المصرى، ثم تحولت إلى ظاهرة اقتصادية عبر شركات توظيف الأموال، أما الطريق الذى وضعته الحركة الإسلامية للوصول إلى الحكم فيبدأ من استخدام نظام الشريعة على عدة مستويات تتمثل فى:

* أداة جحد لشرعية النظام ونخبة الحكم.

* نظام للمعايير وتقويم القوانين والسياسات العامة والمؤسسات.

* مدخل لتصور قائم عن الدولة البديلة وهى الدولة الإسلامية.

* أداة ضغط على البرلمان وجهاز الحكم.

* مدخل للتجنيد السياسى للكوادر.

* الإطار المرجعى لأيديولوجيات الجماعات الإسلامية.

* نظام للمعايير والتمييز بين المؤمنين وغير المؤمنين، وبينهم وبين غيرالمسلمين.

ومن ثم لم تعد المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، محض دعوى دستورية أو نزعة قانونية حقوقية كما كان الأمر فى بداية السبعينيات، وإنما مدخل كلى وهجومى على البنيان الفكرى والسياسى للدولة والمجتمع.

* نزاع وتنافس:

كذلك أدى تصاعد الظاهرة الإسلامية فى مصر إلى نزاع داخل مراكز السلطة الدينية والتنافس على الأدوار وحق الفتوى بين شيخ الأزهر والمفتى ووزير الأوقاف، ثم التنافس بينها وبين المؤسسات غير الرسمية كالإخوان والوعاظ المتشددين.

لكل هذا يرى نبيل عبدالفتاح أن الحالة الإسلامية فى مصر لم تدرس إلا من المنظور السياسى الذى يتعامل مع أبعادها السياسية والتركيز على ظواهر العنف الدينى والطائفى، ولايزال الحقل العلمى يفتقر إلى مناهج فى التحليل الأكاديمى للظاهرة الدينية وخصائصها المصرية، فلا يزال الهجاء والسجال طابع الكتابات الصحفية التى لا تستند إلى ممارسة تحليلية فى العمق، ويغلب عليها التعميم.

ومن ملاحظات نبيل عبدالفتاح أن ثمة غياباً شاملاً للظواهر الدينية غير الإسلامية، أى الظواهر الدينية المسيحية، ودراسة المؤسسات

الكنسيـة على تنوع مـذاهبـها، ويخلص من ذلك إلى أن الحـالة الدينيـة المصرية لاتزال مـجهولاً على مستوى المعرفة، وعلى مستوى الوعى العام بها، ومن ثم تبدو الحـالة الدينية وتجسيداتها المؤسسيةوالحركة وتفاعلاتها وقضاياها الخاصة شبه غائبة عن الدراسة والفحص، وفى هذا الإطار لا يمكن النظر فى الخـريطة الدينيـة دون النظر فى الظاهرة المسيحية على النحو التالى:

* شهد وصول البابا شنودة الثالث إلى كرسى البابوية عملية تحول نوعى فى السلطة الكنسيـة، ودورها وعلاقتها بأتباعها، وعلاقتها بالكنائس الأخرى، كاثوليكية وإنجيلية وغيرها، ومن ناحية أخرى وصل البابا ومعه مشروعه الفكرى والاجتماعى المتميز فى المسار التاريخى لبابوات الأقباط، ودعم هذا المشروع السمات الكارزمية للبابا شنودة، وشخصيته الحاسمة، وذكائه المميز.

ثم ظهور أجيال جديدة من رجال الكنيسة شغلوا مواقع بالغة الأهمية والتأثير على الحياة الاجتماعية للمسيحيين المصريين، وانخرطت غالبية هذا الجيل تحت لواء مشروع البابا الدينى والتأويلى والاجتماعى والمؤسسى، وشهدت كرازة البابا شنودة منذ السبعينيات اتساع دائرة نفوذ الكنيسة الأرثوذكسية فيما وراء البحار من خلال انتشار فروعها فى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واستراليا، الأمر الذى أحدث نتائج هامة ومشكلات مع الدولة أحياناً، بالإضافة إلى مظاهر جديدة ارتبطت بالأجيال الجديدة الأرثوذكسية من حيث اللغة والتربية والثقافة السياسية أو الاجتماعية، ومن ثم أثارت هذه المتغيرات مشاكل اجتماعية خاصة

بالأسرة وبالتفسيرات الدينية للنص المقدس وتأويلاته فى تعاليم الآباء والأكليروس، واتجاهاتهم الجديدة إزاء نمط إدارة الكنيسة ذاته.

* **العنف الطائفى:**

ويرصد نبيل عبدالفتاح حوادث العنف الطائفى ضد الأقباط ويرى فيها مساساً بمبدأ الوحدة الوطنية مما أدى بالأقباط إلى الالتحام بالمؤسسة الكنسية، وصعود الدور البارز الذى يمارسه الأكليروس فى كافة مناحى الحياة اليومية السياسية والعقيدية للمسيحيين المصريين، وهو ما انعكس على مشاركة الأقباط السياسية، وتفاعلاتهم الاجتماعية أو الأسرية أو الوظيفية، ومن ناحية أخرى بدأت بعض التفاعلات التى تجرى داخل المؤسسة الكنسية تظهر علانية فى السجالات الصحفية، بما يشير إلى خلافات فى الرؤى حول أدوار رجال الكنيسة المنتشرين فى كنائس مصر وخارجها، وإذا كانت التعاليم ذات السيطرة والنفوذ هى تعاليم البابا دون درس لاتجاهاتها، فإن هناك دوراً لبعض كبار رجال الكنيسة لايزال محروماً من الوعظ والدرس والعظات، وكلها ظواهر تحتاج إلى الرصد والتحليل.

انطلاقاً من هذه النظرة التحليلية للواقع الدينى المصرى، نشأت فكرة صناعة تقرير بحثى عن الحالة الدينية فى مصر، وتلبية لحاجة المواطن المصرى إلى المعرفة والوعى بالحالات الدينية المصرية فى مختلف مناحيها، وهناك هدف آخر كان فى ذهن القائمين على هذه الدراسات، فمن البدهى أن دراسة ظواهر التدين الإسلامى والمسيحى فى عمل واحد، يعطى تأكيداً لمفهوم الوحدة والتكامل والاندماج الوطنى

المصرى، ويأمل المشرفون على هذا العمل بتطويره ليكون تقريراً إقليمياً يرصد الظاهرة الدينية فى منطقة تعد حياتها الدينية من أبرز سماتها التاريخية والثقافية، وحيث تتوزع انتماءات شعوبها إلى ملل ونحل وأديان ومذاهب شتى تستحق الرصد والتحليل.. ولكن.. إذا كانت دائرةاهتمام البحث سوف تتسع إقليمياً لتشمل أرض الديانات والرسالات، فكيف غاب عن ذهن القائمين على البحث رصد ومتابعة الديانات اليهودية التى عاشت فى مصر أحقاباً طويلة، ولايزال لها فى مصر أتباع - مهما قل عددهم - ولهم مؤسسات دينية تمارس شعائرها المعروفة باسم «الجينزا».

* شعور سلبى :

لقد اقتصر البحث على الحياة الدينية الإسلامية والمسيحية، ولكن عندنا أيضاً الحالة الدينية اليهودية، وأخشى أن يكون إهمالها راجع إلى أسباب سياسية متأثرة بالمتغيرات الدرامية التى أدت إلى قيام الدولة العبرية على أرض فلسطين وما نجم عنها من شعور سلبى تجاه كل ما يمت بصلة إلى هذه الدولة، ولو كان هذا التفسير صحيحاً فإنه يتعارض مع طبيعة البحث العلمى، ويمثل قصوراً فى دراسة أكاديمية تريد أن تسد فراغاً فى المكتبة الاجتماعية والثقافية والسياسية المصرية - والعربية معا - وتقدم للقارئ بانوراما واقعية عن التفاعلات الدينية فى رحم الحياة المصرية. وحتى لو اختزلنا البعد التاريخى، واقتصرنا على العصر الحديث، فسوف نكتشف أن اليهود شغلوا مواقع مؤثرة فى الواقع الاقتصادى، والسياسى المصرى، وكان منهم وزراء ونواب ورجال

بنوك وشركات ومصانع وأصحاب محلات تجارية شهيرة، كما كان منهم محامون وصحفيون وكتاب وفنانون شاركوا فى الحياة الثقافية والأدبية والفنية عموماً. وكل هذا يحتاج إلى قدر من الضوء والمعرفة حتى تكتمل صورة الحالة الدينية فى مصر، ويلم القارئ المعاصر بهذه الشريحة التى تعتنق الديانة اليهودية، وعلاقتهم بالمسلمين والمسيحيين، وما حجم الدور الذى يقومون به فى الواقع المصرى.

الوفد: ٢١/ ١١/ ١٩٩٦.

الاضطهاد الدينى فى مصر

يقال إن إحدى لجان الكونجرس الأمريكى بدأت جلسات استماع حول الإضطهاد الدينى فى الشرق الأوسط، وتم توجيه الدعوة إلى عناصر من مصر وبلدان أخرى للاستماع إليها.. إلخ.. ولقد أصاب كاتب المقال - عصام السباعى فى الأخبار - عندما اقترح على لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان المصرى تشكيل لجنة لمناقشة قضايا اضطهاد المسيحيين الزنوج فى أمريكا، وإحراق ٣٩٠ كنيسة لهم خلال عامين فقط على أيدى المتعصبين من الأمريكيين البيض(...) فإذا كان الكونجرس الأمريكى قد أعطى لنفسه الحق فى التدخل فى شئون مصر الداخلية، فمن حقنا - نحن المصريين - أن نعاملهم بالمثل، ونناقش مشكلة الاضطهاد الدينى فى أمريكا حرصاً على حرية التدين ومكافحة الاضطهاد الدينى.

●● ولا أعتقد أن هذا الاقتراح المتوازن سيلقى قبولا من مجلس الشعب المصرى - ليس بسبب العجز والتبعية - ولكن لأننا تعودنا إهمال

مثل هذه القضايا بحجة أنها تثير الحساسية، وهو مرض لم نكتشف له علاجاً ناجعاً، ولكن بعضاً من أبناء مصر يتجاوزون هذه الحساسية، ولا يضيرهم إذكاء نار الفتنة: فمن قائل إن الأقباط مواطنون من الدرجة الثانية، ومن قائل إن الأقباط لابد أن تفرض عليهم الجزيةولا يستحقون شرف المشاركة فى القوات المسلحة(!!) وكلها أعشاب سامة تتغذى عليها قوى أجنبية تضمر لمصر الشر والعداء، رغم حملة الاستنكار المضادة لهذين القولين.

●● نحن لا نعرف من هم العناصر الذين وجهت الدعوة إليهم للمثول أمام لجنة الكونجرس الأمريكى للإدلاء بشهادتهم عن الاضهاد الدينى فى مصر.. وهل هم من مصر الداخل.. أم من مصر الخارج؟؟ ولا نعرف الأسانيد التى سيقدمونها للدلالة على اضطهاد المسيحيين فى مصر.. وأغلب الظن أن ملف الاضطهاد الدينى سيتضمن وقائع الاعتداء الإجرامى على بعض الكنائس فى الصعيد، لإظهار مصر فى صورة البلد الذى يعتدى فيه المسلمون على مقدسات الأقباط.. وبالطبع لن يتوقف «قضاة» الكونجرس عند تحديد هوية المجرمين الذين ارتكبوا هذه الحوادث.. ولن يضعوهم فى صف الإرهابيين الذين ارتكبوا حوادث التفجير فى نيويورك وأوكلاهوما ومضى الخبراء الأمريكيون فى الخبر.. ولن يكلفوا أنفسهم مشقة البحث عن رؤوس الإرهاب العالمى الذين يخططون وينشرون الفوضى فى كل أركان الدنيا بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.. وسيركزون أبصارهم على مصر واتهامها باضطهاد الأقباط(!!).

●● إزاء هذا التـربص الأمـريكى: لا يكفى أن نقـول إن المسلمين والأقباط فى مصـر يعيشون مثل السمن والعسل، وأنهم يقتسمون اللقمة كـما يقتسمـون الهمـوم والأحزان والأفـراح، وأنهم يشربون من وعـاء واحد.. وأن ما يعانى منه القبطى هو نفس ما يعانيه المسلم فى حياته اليومية والمعيشية، كل هذا لا يكفى لإحباط الحملات المغرضة التى تستهدف ـ بالدرجةالأولى ـ زعزعة التماسك الاجتماعى والامتزاج الوطنى، وهو أثمن وأغلى مـا تملكه مـصـر منذ ظهـرت على مـسـرح التاريخ. وهو النواة الصلبـة التى قام عليها وجـودها ثم ازداد صلابة على مر القرون. ولم يزعزع من هذا التماسك القومى تحـول المصـريين من أديانهم القديمـة إلى المسيحية، ولا تحـولهم من المسحيـة إلى الإسلام، وإنما بقى المصـريون مـحـافظين على وجـودهم المتـفـرد، وقـوميـتـهم الشاخصـة التى ساهمت فى صناعتها عوامل البيئة والانصهار، وبينما كـانت الامبـراطوريات القديمة تحاول تذويب مصـر فى كـيانها، ظلت مـصـر تناوئ عـوامل التشتت وتقاوم مـحـاولات التـجـزئة بفضل قوتها الذاتية وتماسكها الداخلى. ولقد مرت على مصـر ـ منذ أفول الفرعونية ـ جـحـافل الآشوريين والفرس واليونان والرومان والترك والشركس.. فلم تنل من وحـدتها الإقليميـة أوالبشرية، وبقيت مـثل الشرنقة تتحـصن بنسيجها القومى الذى ضمن لها صيرورة الحياة وتجددها.. بينما زالت الامبراطوريات من حولها..

الوفد: ١٢/ ٦/ ١٩٩٧.

●● ومصر ـ بهذا العتاد القومى والامتزاج البشرى ـ لابد أن تستفز دولا عظمى بلغت الغاية فى القوة المادية، ولكنها لم تبلغ ما بلغته مصر فى قوة التماسك والامتزاج، وهؤلاء الذين وصلوا إلى القمر، واستنسخوا النعاج، لم يستطيعوا الوصول إلى ما وصلت إليه الحارة المصرية من عاطفة ورحمة وتكافل.. ولم يصلوا إلى عمق البيت المصرى وما ينطوى عليه من قيم ومبادئ ومثل عليا تشد المصرى إلى أخيه المصرى برباط وثيق من الألفة والمحبة والانسجام.

●● هؤلاء الذين عقدوا جلسات الاستماع فى الكونجرس الأمريكى عن الاضطهاد فى مصر: ما كان أحراهم أن يجوسوا خلال الديار المصرية.. وينزلوا ضيوفاً على البيت المصرى.. وأتحداهم أن يعرفوا المسلم من القبطى.. وأتحداهم أن يفهموا اللغةالتى يتحدث بهاالمصريون.. لأنها لغة تترفع عن التعصب وتعلو على التمايز.. ولا يفهمها إلا من عاش فى جوار الحسين والسيدة وسانت تريزا.. والتمس البركة من مار مرقص وأبو العباس المرسى والسيد أحمد البدوى(!!).

●● فيا أيها الأمريكان الحريصون على حرية الأديان فى مصر: اتركونا نعش فى سلام وأمن ومحبة.. وابحثوا عن الاضطهاد الدينى فى بلاد أخرى غير مصر.. والمسيحيون الزنوج فى بلادكم أولى بجهودكم وحماستكم.. بدلا من تبديد الجهد فيما وراء البحار..

أســباب الفتنة

هذا كتـاب من الصـعب أن«تركله» ضـمن مـجـموعـة الكتب التى تشتريـها أو تصل إليك، فأنت أمـام عنوان يبدو أنه يتناول قضية شائكة «الفتنة الطائفية فى مصر.. جذورها وأسبابها» وهو موضوع تجد عندما تقلب الصفـحات أن كـاتبه قد استـوقفك لصـراحتـه الكاملة فى تناول الموضوع وعمق الحديث فيه بغير عقد ولا حساسية فهو مثل للطبيب يطلب إلى المريض خلع مـلابسـه لا ليتـفـرج عليـه وإنما ليكشف عن أسباب المرض» .

يقول الكاتب الأستاذ جمال بدوى: إن البـحث عن مسببات الفتنة الطائفية فى مصر يقودنا إلى مجموعتين من الأسباب الظاهرة (محاولة إثبات كل طرف وجوده فى مواجهة الطرف الآخر) أما النوع الثانى وهو الأخطر فهو كامن فى ضمير كلا الجانبين ويرتبط بالجذور الفكرية

التى يستمد كل طرف منها شخصيته ويتمثل فى الصراع بين مفهومين متعارضين لمسألة انتماء مصر كلها: هل مصر قبطية أم إسلامية؟ وهل يتحدد الانتماءلمصر على أساس الجذور التاريخية أم على أساس المعتقد الديني؟ فالفكر القبطى يرى أن دور مصر الحضارى هو استمرار لوجودها القديم منذ العصر الفرعونى بصرف النظر عن الديانات التى تعاقبت عليها، أما الفكر الإسلامى فيرى أن مصر تستمد مقوماتها الفكرية والحضارية والوجدانية من الإسلام وأن انتماء مصر الطبيعى هو للجامعة الإسلامية التى تضم كل الشعوب التى تعتنق الإسلام بصرف النظر عن انتماءاتها العرقيةأو القومية أو اللسانية انطلاقاً من النص القرآني «إنما المؤمنون إخوة».

هذه مجرد سطور قليلة من كتاب رائع تحدث فيه جمال بدوى عن قضية الفتنة الطائفية ومن عناوين فصوله عقدة اضطهاد الأقباط والإخوان المسلمين والإخوان الأقباط ومطالب الأقباط والمسيحيين فى ظل الإسلام.. لكن السطور التى نقلتها استوقفتنى لأنها فى رأيى تجيب عن سؤال: لماذا عند الخطر الذى يهدد مصر يتحد المسلمون والأقباط؟.. لأن الخلاف بينهما كما أوضح جمال بدوى بحق ليس دينياً بمعتقداته، وإنما هو خلاف على الانتساب لمصر ومن يستحوذ على مصر أكثر من الآخر أنه خلاف حب وبالتالى لا يمكن فى رأيى أن يتجه التفكير كما قد يحاول البعض إلى تقسيم مصر لأن هذا التقسيم يلغى المحبوبة التى يسعى الجميع لنيل رضاها والتقرب إليها.

يؤكد جمال بدوى بكتابه الموضوعى عن الفتنة الطائفية أن الموضوعية القائمة على الاحترام لا تمنع أى صاحب رأى من أن يقول رأيه لا عن تملق أو زيف وإنما عن تحليل واقعى يرضى به ضميره، وهذا ما أعتقد أن جمال بدوى حققه بالفعل.

صلاح منتصر

كتاب الفتنة الطائفية فى مصر

جذورها وأسبابها

مقدمة الطبعة الثانية

القرآن فى بيت عم صليب !

حفظت أوليات سور القرآن الكريم فى بيت عم صليب، وكان عم صليب من أعيان الأقباط فى بسيون، ولم يجد حرجا من أن يؤجر بيته لجمعية المحافظة على القرآن الكريم، وكانت فصول المدرسة لا تخلو من تلاميذ يحملون أسماء: مرقس وجرجس ومسيحة وسمعان. كنا نجلس معا فوق دكك خشبية متهالكة نحفظ القرآن ونتعلم القراءة والكتابة والحساب، ونتلقى ين أفواه مشايخنا مبادئ الحب والاخاء، ونتفاعل فى بوتقة الامتزاج الحضارى الذى ورثناه عن أجدادنا منذ آلاف السنين.

وفى الوقت نفسه، كان قسيس الكنيسة - أبونا متى - يسكن فى بيتنا ونشأت بينى وبينه ألفة عقلية، رغم الفارق الكبير فى السن، فكنت

أجلس إليه بالساعات نتبادل الحديث والقصص والنوادر التاريخية، كما نشأت بين أمي وزوجته عشرة قوية فكانتا تقضيان سحابة النهار فى الثرثرة والمشاركة فى المهام المنزلية التى تتطلب تعاونا عائليا وفى الأعياد والمواسم تتبادلان أطباق الحلو والكعك و «عاشورة» ولاحظت أن أمي كانت تتحرج من تناول طعام الأقباط ـ استنادا إلى معلومات دينية مغلوطة ـ فلما أدت فريضة الحج عادت بأفكار صحيحة، وعلمت ما كانت تجهل من أن طعام أهل الكتاب حلال للمسلمين وطعام المسلمين حلال لأهل الكتاب، فكانت تحمد الله على نعمة العلم.

ورحلت أسرة «أبونا متى» إلى بيت تمليك، وحلت محلها أسرة وافدة من القاهرة تضم مدرسا مسيحيا حديث الزواج، وكانت زوجته ـ أبلة ماري ـ سيدة قاهرية صميمة ليس لها سابق خبرة بالحياة فى الريف، وقضت الأسابيع الأولى وهى فى غاية الضيق، ولكن أمى ـ سريعة..الامتزاج بالأغراب ـ سرعان ما نجحت فى إزالة الإحساس بالغربة عند القاهرية المستوحشة! فاندمجت فى أسرتنا لدرجة أنها لم تكن تغادر شقتنا الا عند النوم وعندما وضعت وليدها الأول ـ رفيق استقبلته أمي بين يديها، وأقامت له طقوس السبوع التقليدية قبل أن تقام له طقوس التعميد فى الكنيسة.

وكانت مارى مسيحية فاضلة محبة للخير فجمعت حولها رهطا من أطفال الأقباط لتعليمهم الدين وتحفيظهم الترانيم الكنسية، وكانت أصوات الترانيم الجماعية تتردد فى الشارع الكبير فتثير دهشة بعض الناس، فيبعثون إلى أمي بعتابهم ويحرضونها على التدخل حتى لا

يتحول بيتنا إلى كنيسة، وكان رد أمى غاية فى البساطة: كيف تطلبون منى أن أمنع سيدة تعلم الأطفال دروس الدين والفضيلة،؟ أليس ذلك أفضل من دروس الفجور والرذيلة،؟ وكانت أمى تقصد بذلك ضابط النقطة الذى كان يقيم فى نفس الشقة - قبل سنوات - ويمارس فيها الفجور دون أن يجرؤ أحد على التعرض له !!

وظلت أبلة مارى وزوجها الاستاذ رشدى فخرى يعيشان معنا وكأنهما جزء من أسرتنا فلما جاء قرار نقلهما إلى بلدة أخرى شعرنا كأن شيئا عزيزا قد انتزع منا، ولما حان وقت سفرهما غادرت أمى البيت حتى لاتشهد لحظة رحيلهما وبعدها أقسمت ألا تؤجر الشقة لمغترب حتى تتجنب ألم الرحيل والفراق بعد متعة الألفة والامتزاج. وبقيت العلاقة العائلية قائمة بيننا وبين أسرة الاستاذ رشدى، لسنوات طويلة، يزوروننا فى المناسابات، ونزورهم فى شبرا كلما هبطنا القاهرة حتى باعدت بيننا الأيام بشواغلها التى لا ترحم ومنذ سنوات قليلة - وكنت فى أبو ظبى - قرأت فى الصحف نعى الاستاذ رشدى فتملكنى إحساس عميق بالألم وطافت برأسى ذكريات غالية بقيت راسخة فى قلبى عن هذه الاسرة المسيحية الفاضلة التى عاشت بيننا وامتزجنا بها ولم يخالطنا أى شك فى حبهم لنا وحبنا لهم.

هل كان مسلكنا مع هؤلاء الأقباط ومسلك هؤلاء الأقباط معنا شيئا غريبا فريدا يثير الدهشة ويستحق التسجيل؟؟

لا أظن.. بل هى الصورة الطبيعية والمسلك المألوف عند المصريين منذ عاشوا على ضفاف النيل، يأكلون من وعاء واحد، ويشربون من

وعاء واحد، ويتكلمون لغة واحدة، ويمارسون عادات وتقاليد غاية فى التطابق، حتى ليصعب على الغريب أن يميز المسلم من المسيحى إلا حين يذهب أولهما إلى المسجد وثانيهما إلى الكنيسة وكانت هذه الوحدة الازلية مثار دهشة الأوربيين الذين عانوا فى بلادهم جحيم التفرقة المذهبية والدينية والعرقية، انظر إلى مايقوله جورج يونج فى كتابه «مصر» عند حديثه عن الأقباط والمسلمين، ونقله طارق البشرى فى كتابه الجليل «المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية» يقول جورج يونج: لا يوجد فى مصر تفرقة طائفية ضد الأقباط، تفرقة من تلك التى تعانى منها الأقليات الضعيفة فى أوروبا، فالكتاتيب مفتوحة للأقباط الذين يمكنهم أن يتلقوا فيها تعاليم دينهم، وفى الأقاليم التى تزيد فيها نسبة السكان من الأقباط تعين الحكومة المدارس القبطية لها أثرها، وقال إنه عندما لا يتمكن الأقباط من الوصول إلى المجالس النيابية المحلية كمجالس المديريات يعين فيها عدد منهم، وإنه منذ قرون لم يحدث اضطهاد لهم، وإن تاريخ الأقباط يكشف عن أنهم عانوا ضيما من أهل ديانتهم المسيحيين - الأرثوذكس أو الكاثوليك - أكثر مما عانوا من أهل وطنهم المسلمين، وأنه من المثير للفضول أن يلاحظ أن العلاقة بين العنصرين تظهر أوثق ما تكون فى المناسبات الدينية، إذ يبنى الأقباط مساجد المسلمين، كما يعيد المسلمون بناء الكنائس القبطية، ويشترك الشيوخ والقسس فى الاحتفالات الدينية وما بقى من مظاهر الديانات القديمة مثل عبادة النيل وشم النسيم، ويذهب المسلمون والأقباط إلى زيارة الأضرحة ذاتها للأولياء والقديسين المحليين، ويتناقلون الأقاصيص ذاتها، ويهزجون بالأغانى ذاتها، ولهم الفضائل

ذاتها، والصفات ذاتها، ووجهات النظر ذاتها عن الحياة؛ لذلك لم يكن الإخاء القبطى الإسلامى فى ثورة ١٩١٩ جديدا ولا طارئا.

ويشير طارق البشرى إلى بعض المسلمين الذين تلقوا تعليمهم فى المدارس التى أنشأتها الكنيسة القبطية، وإلى بعض الأقباط الذين تعلموا فى مدارس الأوقاف الإسلامية، وفضلا عن ذلك لم يكن الأزهر موصد الأبواب من دون القبط، وقد ذكرت صحيفة «الوطن» القبطية أنه كان للأقباط قديما رواق بالأزهر يتلقون فيه العلوم المنطقية والشرعية، وأن ممن درسوا بالأزهر قديما «أولاد العسال» وهم من كبار مثقفى القبط ولهم مؤلفات هامة، ومنهم حديثا ميخائيل عبد السيد صاحب صحيفة الوطن درس فى الأزهر ثم انتقل إلى دار العلوم لما أنشئت، ووهبى تادرس الشاعر الذى كان يحفظ القرآن الكريم ويكثر من الاقتباس منه، وفرنسيس العتر الذى كان يحضر دروس الشيخ محمد عبده سنة ١٩٠٢.

لذلك كان الإسلام من ناحية، ومسيحية القبط من الناحية أخرى، والامتزاج الحضارى بين المسلمين والأقباط فى مصر، كان كل ذلك مما كون المناخ التاريخى الحضارى والاجتماعى والثقافى والنفسى لتبلور المفهوم القومى للجماعة السياسية المصرية، فانطلق بغير عراك حقيقى مع العقيدة الإسلامية، ويحكى السيد رشيد رضا أن الشيخ محمد عبده كان يرى الوطنية عبارة عن تعاون أهل الوطن الواحد - المختلفى الأديان - فى كل مافيه عمرانه وإصلاح حكومته، وأن الإسلام لا يعارض فى شئ من ذلك كما يثبته شرعه فى العدل والمساواة، وأن السيد جمال الدين الأفغانى كان يرشد تلاميذه وحزبه السياسى ألى

وجوب اتحاد أهل كل قطر شرقى فى التعاون على الأعمال الوطنية السياسية والعمرانية، وكان حزبه مؤلفا من أذكياء الملل المختلفة.. ولم نر أحدا من الناس الذين تكلموا فى شئونه والذين كتبوا عنه فى مدة حياته، ولا بعد مماته، اتهمه بالتفريق بين أهل الوطن الواحد، وكذلك كان الشيخ محمد عبده... يرى القبط على أتم الاتحاد والتآلف والتعاون بينهم، ولم يصدر عنه قول ولا فعل فى مقاومتهم أو دعوة المسلمين إلى ذلك، إنما كان يحب أن يجتهد كل فريق بنفسه فى ترقية مصالحهم المالية، ويتعاون الجميع على المصالح المشتركة الوطنية.

وكتب الإمام محمد عبده عن مصر والمصريين: إن الدين الإسلامى الحقيقى ليس عدو الألفه، ولا يحارب المحبة، ولا يحرم المسلمين من الانتفاع بعمل من يشاركهم فى المصلحة، وإن اختلف عنهم فى الدين. ويذكر أن العارف بحقيقة الإسلام أبعد عن التعصب الجاهلى، وأقرب إلى الألفة مع أبناء الملل المختلفة، وأن القرآن منبع الدين يقارب بين المسلمين وأهل الكتاب «حتى يظن المتأمل فيه أنه منهم لا يختلفون عنهم إلا فى بعض أحكام قليلة»، ولكن أعداء الدين أفسدوا قلوب أهاليه «ولا قلوب أقرب إلى الإصلاح من قلوب أهل مصر..».

تدبروا هذه العبارة الأخيرة:

«لا قلوب أقرب إلى الإصلاح من قلوب أهل مصر..».

● ● فما الذى جرى يا قوم..!! ومن المسئول عن هذه الموجات العاتية التى تهب على بلادنا بين الحين والحين، لتنشر السواد والظلمة

والفساد فى قلوب أهل مصر، وتعكر على المصريين صفاء قلوبهم.. ونقاء ضمائرهم .. وسلامة نفوسهم..

●● هل نتقدم إلى الإمام .. أم نرجع إلى الوراء ..؟

لقد كان أباؤنا أكثر وعيا.. وأعمق فكرا.. وأرق حسا... عندما أدركوا قيمة الوحدة الوطنية، فتشابكت أيديهم.. وتضامنت قلوبهم.. وواجهوا رصاص العدو الغاصب صفا واحد كالبنيان المرصوص.

●● هل أصبحنا أقل منهم وعيا عندما سمحنا للأصابع الخفية بأن تعبث فى الظلام.. وتحيل بلدنا إلى حريق مشتعل؟!

●● أى دين يرضى بالفرقة والانقسام والدمار والانتحار؟!

●● وأى دين يرضى لأتباعه أن يكونوا وقودا لهذه الحرب الخبيثة؟!

إن الأديان السماوية سواء فى الحض على إشاعة الحب والألفة والتعاون والبناء المشترك لنجعل من الوطن واحة للسلام والرخاء.. فكيف نحيله جحيما مستعرا بالبغضاء والأحقاد والضغائن!!

ويا أيها الأطهار الأبرياء أتباع محمد والمسيح.. أفيقوا إلى مايدبر لكم واحذروا نار الفتنة التى تدبرها عقول خبيثة تريد لهذا البلد أن يتحول إلى «لبنان» جديد .. وستكونون أنتم أول ضحايا هذه الفتنة الهوجاء وعندها لن يغفر الله لكم ما فرطتم فى حقه وفى حق الوطن.

جمال بدوى

مصر الجديدة

مقدمة الطبعة الأولى

الفتــنة نائمة

إن البحث عن جذور الفتنة الطائفية فى مصر أشبه بالخوض فى حقل ألغام، وسواء كان الباحث ينتمى إلى دين الأغلبية أو إلى دين الأقلية فإنه يستشعر الحرج الذى تفرضه طبيعة البحث فى أمور تمس العقيدة والوجدان الدينى والانتماء الوطنى، ففى مجتمع كالمجتمع المصرى - اكتسب شهرته من صلابة وحدته الوطنية وانصهار مكوناته البشرية فى سبيكة واحدة - يصبح الحديث عن الفتنة الطائفية بمثابة التركيز على الاستثناء الذى يناقض القاعدة وتسليط الضوء الباهر على البثور العرضية - أو المرضية - التى تشوه المظهر ولا تمس الجوهر، وهو فى كل الأحوال يندرج تحت القول المأثور: الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها، ولكن التفكير العلمى الحديث، والتجارب الإنسانية المريرة قديما

وحديثا علمتنا أن معالجة الظواهر قبل استفحالها خير من السكوت عليها أو تجاهلها، ومن ثم يصبح من واجبات الفكر السياسى أن يقتحم هذه القضايا مهما بلغت من الدقة والحساسية، وأن يستخرجها من نطاق الجدل الضيق والغرف المظلمة إلى حيز النور قبل أن تتخمر وتتفاقم ثم تتفجر فى شكل احتكاكات انفعالية أو صدامات لا تحمد عقباها، أما عن الحساسية التى تخامر شعور الباحث فليس لها من ضابط سوى الالتزام المطلق بالموضوعية التى تجعل من الباحث مجرد راصد لأحداث جرت أو تجرى، تاركا حرية التفسير للقارئ الكريم، لذا فسيكون سبيلنا فى هذه الدراسة الاعتماد على الوثائق الرسمية، والمعلومات والآراء التى تحملها كتب مطبوعة فضلا عن الدراسات الأكاديمية التى ظهرت أخيرا، فإذا لمس القارئ - بعد كل ذلك - شططا فى التحليل فلن يكون وراءه من دافع سوى حسن القصد وسلامة النية، والرغبة الصادقة فى أن تزول هذه الغمة العارضة عن جبين الشعب المصرى، فيواصل مسيرته الخالدة فى ظلال التسامح والتكافل، ناشرا ألوية الحب والسلام والأمان على كل أبنائه.

الفصل الأول

مسلسل الأحداث الطائفية

يعتبر الخطاب الذى ألقاه الرئيس أنور السادات فى ذكرى ١٥ مايو[١] نقطة تحول فى مجرى الأحداث التى شهدتها مصر فى السنوات العشر الأخيرة فيما يعرف بالفتنة الطائفية فلأول مرة فى تاريخ العلاقات التقليدية بين قيادة الدولة المصرية الحديثة وقيادة الكنيسة القبطية ، تلجأ الأولى إلى المواجهة العلنية مع الزعامة الدينية القبطية واتهامها بمحاولة جعل الكنيسة سلطة داخل الدولة واستعداء القوى الأجنبية للتأثير على التوازن القائم بين المسلمين والأقباط.

قبل ذلك، كانت دائرة الصراع مقصورة على العناصر المتشددة من الجانبين، وكانت الدولة تكتفى بموقف المراقب ثم التدخل ـ فى حال

(١) الخطاب الذى ألقاه الرئيس أمام مجلس الشعب فى ١٤ مايو ١٩٨٠

تصعيد الأزمة ـ عن طريق الإجراءات الأمنية أو سن القوانين التى تهدف إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية والحيلولة دون استمرار الفتنة، فما الذى دفع قيادة الدولة إلى الدخول بكل ثقلها فى هذا المعترك؟والتهديد باتخاذ(قرار كبير) ضد القيادة الدينية القبطية؟ يمكن استخلاص الإجابة من تضاعيف الخطاب الذى ألقاه الرئيس السادات وتضمن العديد من المؤشرات الهامة التالية:

- أولا: إن الحوادث الأخيرة التى وقعت بين المسلمين والأقباط هى استمرار للتوتر الذى بدأ عقب تولى الرئيس السادات سلطاته الدستورية فى عام ١٩٧١ . واتخذ هذا التوتر شكل احتكاكات ومصادمات مباشرة بين الطرفين، ورغم صدور قانون (حماية الوحدة الوطنية) فى إغسطس ١٩٧٢ فقد استمر التوتر حتى بلغ ذروته فى حادث الخانكة فى نوفمبر ١٩٧٢ وهو الحادث الذى دفع مجلس الشعب إلى تشكيل لجنة برلمانية تضم مسلمين وأقباطا للبحث عن مسببات الفتنة الطائفية ومع ذلك بقى الخط البيانى للتوتر قائما. يصعد حينا ويهبط حينا دون أن ينقطع، حتى تفجر فى الشهور الأخيرة فى أسيوط والمنيا وبعض الجامعات المصرية.

- ثانيا: إنها المرة الأولى التى يكشف فيها النقاب بشكل رسمى عن مخطط لإقامة دولة مستقلة للأقباط تكون عاصمتها أسيوط، وقال الرئيس السادات إن هذا المخطط الذى تم تدبيره فى الستينيات ضمن حملة الغرب لضرب عبد الناصر اشتركت فيه هيئة أجنبية (لم يعلن إسمها) وإن البابا الراحل كيرلس السادس علم به أثناء زيارته للحبشة

فرفض الاشتراك فيه وعاد الى مصر ولم يفاتح عبد الناصر ولم يكن يعلم أن عبد الناصر والسادات هما الوحيدان اللذان كانا يعلمان بأمر هذا المخطط.

● ثالثا: دخل رئيس الجمهورية فى مواجة صريحةوعلنية مع القيادة الدينية للأقباط (الباباشنودة الثالث)وقد وجه الرئيس اتهاما صريحا لهذه القيادة بأنها تريد أن تجعل من الكنيسة سلطة داخل الدولة، وتسعى إلى إقامة زعامة وسلطة دنيوية، وتحويل الأقباط إلى جالية أجنبية . وتكتيل الطوائف المسيحية الأخرى فى مصر، واستعداد الدول الأجنبية ضد نظام الحكم فى مصر وقد بلغت المواجة ذروتها عندما أعلن السادات فى خطابة أنه كان بصدد اتخاذ (قرار كبير) لولا أن وصلته رسالة من طالبة طب قبطية تناشده فيها بضبط النفس . (وقد فسر المراقبون هذا القرار المزمع بأنه عزل البابا) .

● رابعا: إن ذيول الفتنة الطائفية خرجت من النطاق المحلى إلى النطاق المحلى إلى النطاق الخارجى عن طريق المهاجرين الأقباط الذين نظموا مظاهرات فى واشنطون ضد الرئيس السادات خلال زيارته المتكررة للولايات المتحدة، كما قامو بمظاهرات أمام الأمم المتحدة فى نيويورك تطالب بحقوق الأنسان للأقباط. ووزعوا منشورات تتحدث عن اضطهاد الأقباط وهدم كنائسهم وحرقها، وتعرض للقسس والطلبة والعمال بالقتل والتعذيب. وخطف الفتيات المسيحيات على أيدى المسلمين .

• خامسا: أعلن السادات أنه سيأخذ بمبدأ (**لا سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة**) وأنه سيطبق ذلك على المسيحيين والمسلمين. وأنه أصدر أمرا عاجلا إلى وزير الداخلية لوقف نشاط الجمعيات والتنظيمات التى تنشر الطائفية والتعصب الدينى والتبشير المتطرف، وتطبيق قانون حماية الوحدة الوطنية (**على أى إنسان مهما كان**).

• سادسا: اتهم الرئيس السادات قيادة الكنيسة القبطية بأنها تعمل على منع التعديل الدستورى الذى إلى جعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع، وقال إنها دعت الأقباط الى عدم التصويت (**بنعم**) على هذا التعديل. وأن المجمع المقدس (هيئة القيادة العليا فى الكنيسة) يعد صيغة قرار بشأن التغييرات الجديدة التى أصدرها مجلس الشعب وبخاصة التى تمس النواحى الدينية والنص صراحة على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع.

وقال: إن القيادة القبطية غير راضية عن النواب الأقباط المعينين فى مجلس الشعب وتتهمهم بأنهم عملاء للحكومة.

مسلسل الأحداث الطائفية منذ السبعينيات

وجه الخطر فى هذه المعلومات أنها صدرت من أعلى سلطة للحكم فى مصر. مما يدل على أن الأحداث الطائفية بلغت حدا جعل هذه القيادة تتخلى عن موقف المراقب إلى موقع المشارك وتشدد قبضتها على مجريات الأمور، وتلوح بعصا السلطة ضد التجاوزات التى تصدر

عن العناصر المتشددة فى الجانبين الإسلامى والمسيحى. ولسنا هنا بصدد التنبؤ بمدى نجاح هذه الخطة فى علاج الأزمة، فالأيام وحدها كفيلة بذلك ولكننا بصدد تعقب جذور الفتنة الطائفية والبحث عن أسبابها ومسبباتها من خلال الأحداث القريبة والبعيدة، ومعالجة التربة التى اختمرت فيها بذور الفتنة حتى وصلت إلى حد المواجهة الساخنة بين أبناء الوطن الواحد، وعندما نتعقب سلسلة الأحداث فسوف نكتشف أنها ظهرت فى بداية السبعينيات فى شكل أحداث فردية، ولكن التعبئة النفسية والشكوك المتبادلة ساعدت على تضخمها وتصعيدها، وسوف نتعرض لهذه الأحداث منذ بدايتها من خلال التقرير البرلمانى [1] الذى أعدته لجنة تقصى الحقائق التى شكلها مجلس الشعب على أثر حادث الخانكة [2] وكانت هذه اللجنة تضم ثلاثة أعضاء من المسلمين هم: **محمد فؤاد أبو هميلة وكمال الشاذلى وعبد المنصف حزين ومثلهم من الأقباط هم : ألبرت برسوم سلامة ومحب إستينو ورشدى سعيد وبرئاسة وكيل المجلس (وقتئذ) الدكتور جمال العطيفى، وفيما يلى سرد تاريخى للحوادث الطائفية التى شهدتها مصر:**

- فى خلال عام ١٩٧٠ وقع بالاسكندرية حادث فردى خاص باعتناق شابين من المسلمين للمسيحية تحت تأثير ظروف مختلفة، وقد سرت أخبار ذلك بين الناس، وكانت موضع تعليق ونقد بعض أئمة المساجد استنكار للنشاط التبشيرى. وقد أعد وكيل مديرية الأوقاف

(١) نشر التقرير بالصحف المصرية صباح ٢٩ نوفمبر ١٩٧٢.

(٢) بدأت وقائع الحادث بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٧٢ وتكررت فى ١٢ من نفس الشهر.

بالإسكندرية تقريرا عن الحادث ذكر فيه الأخطار التى تهدد بعض الشباب نتيجة حملات تبشير نسبت إلى بعض القسس. وكان هذا التقرير داخليا - غير قابل للنشر- ولكن الذى حدث أنه فى عام ١٩٧٢ - أى بعد سنتين من تقديم التقرير- أمتدت يد خبيثة إلى صورة من التقرير وقامت بنسخه على «الأستنسل» وتوزيعه على نطاق واسع.

وقد تضمن التقرير بعض الأمور المنسوبة إلى بعض رجال الدين الأقباط، والتى من شأنها أن تثير استفزاز من يطلع عليها من المسلمين وأن تحمله على تصديق أمور لم يقم أى دليل على نسبتها إليهم، وبعضها بعيد عن التصديق، مما حمل بعض أئمة المساجد على تناولوها فى خطبهم بالتنديد الشديد، الأمر الذى نتج عنه زرع بذور الشك بين المسلمين والأقباط.

● حينما بدأ إعداد الدستور الدائم بعد حركة ١٥ مايو ١٩٧١، كان من الواضح بروز تيار متدفق يدعو إلى اعتبار الشريعة الإسلامية مصدر التشريع، تقابلة دعوة أخرى من المواطنين الأقباط إلى التمسك بحرية العقيدة والأديان، وخاصة إلغاء الشروط المقررة لإقامة الكنائس. ولم يكن التوضيح كافيا بأن الدعوة إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية لا تتنافى مع حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية التى كفلها الدستور لجميع المواطنين، وإن رسالتى الإسلام والمسيحية رسالتا تسامح ومحبة.

● فى هذا الوقت انتخب البابا شنودة بطريركا للأقباط (١٤ نوفمبر١٩٧١) واستهل البابا الجديد عهده بنشاط واسع، فألقى محاضرة عن إسرائيل فى نقابة الصحفيين تقرر طبعها بخمس لغات، وأخذ ينشر

بعض المقالات فى بعض الصحف، وأعلن تنظيمات جديدة للكنيسة، ويبدو أن بعض الحساسيات كانت تنشأ أحيانا عن هذا النشاط الواسع حتى من قبل انتخابة للبابوية. إذا سبق له أن نشر مقالا عن «القرآن والمسيحية» فى «مجلة الهلال» (ديسمبر ١٩٧٠) بين فيه نقط الالتقاء بين الإسلام والمسيحية، وقد تناوله بالرد بعض خطباء المساجد. وعندما أعلن البابا - بعد انتخابه تمسكه برفض إباحة الطلاق للمسيحيين - إلا لعلة الزنا - كان يقابله على الجانب الإسلامى رفض أى محاولة لتعديل قانون الأسرة بالنسبة للمسلمين ووضع أى قيود على حق الطلاق (وهو القانون الذى صدر بقرار جمهورى بعد حل مجلس الشعب السابق) يضاف إلى ذلك الحساسيات التى قوبلت بها دعوة الأنبا شنودة إلى تطوير الكلية الاكليريكية أو استعادة كنيسة الإسكندرية لمنزلتها العالمية، ومثل هذه الحساسيات لمستها اللجنة أيضا لدى بعض رجال الدين المسيحى بشأن ما ينشره بعض الكتاب المسلمين عن المزامير والتوراة والتثليث ومن هذه النقاط المختلفة - يقول تقرير لنة تقصى الحقائق - تعاظم الشعور بالحساسية من كل ما ينشرة أو يقولة رجال الدين المسيحى فى نطاق العقيدة المسيحية عن فهم للإسلام، ومن كل ما يدلى به رجال الشرع الإسلامى فى نطاق العقيدة الإسلامية عن فهمهم للمسيحية، وقد استطاعت اللجنة أن تلمس - من خلال لقاءاتها بالبابا شنودة من ناحية وبشيخ الأزهر (**الدكتور محمد الفحام**) ووزير الأوقاف (**الدكتور عبد الحليم محمود**) من ناحية أخرى - الحساسية المفرطة من كل ما ينشر متعلقا بالموضوعات الدينية، حتى وصلت هذه الحساسية المفرطة إلى حد الاستياء من أية عبارة قد

ترد عرضا فى سياق مقال لكاتب أو صحفى مما يمكن أن يساء تأويله أو فهمه.

• وفى أواخر مارس ١٩٧٢ تناقل الناس تقريرا آخر وصف بأنه تقرير وضعته جهات الأمن الرسمية عن اجتماع البابا فى ١٥ مارس بالكنيسة المرقسية بالإسكندرية، وقد صيغ هذا التقرير على نحو يوحى بصحته كتقرير رسمى، وتضمن أقوالا منسوبة إلى البابا فى هذا الاجتماع، ورغم أن هذا التقرير كان ظاهر الاصطناع، فقد تناقله الناس على أنه حقيقة، مما ولد اعتقادا خاطئا بأن هناك مخططا لدى الكنيسة القبطية يهدف به إلى «أن يتساوى المسيحيون فى العدد مع المسلمين وإثراء الأقباط حتى تعود البلاد إلى أصحابها المسيحيين من أيدى الغزاة المسلمين، كما عادت أسبانيا النصرانية بعد استعمار إسلامى دام ثمانية قرون..!».

ورغم خطورة هذا المنشور المصطنع وأثره على نفسية بعض المسلمين الذين يطلعون عليه، فلم يتخذ إجراء حاسم لتنبيه الناس إلى إفكه. وقد إستغل بعض المتطرفين هذا التقرير فراحوا يوزعونه مع تعليق فيه إثارة وحض على الكراهية. وقد أحدث ذلك رد فعل كان أسوأ مظاهره أن عقد بعض رجال الدين المسيحى مؤتمرا بالإسكندرية يومى١٧ و١٨ يوليو ١٩٧٢ وأتخذوا فية قرارات أبرقوا بها إلى الجهات المسئولة ومجلس الشعب وكلها تدور حول المطالبة بما سموه «حماية حقوقهم وعقيدتهم المسيحية.. وأنه بدون

ذلك سيكون الاستشهاد أفضل من حياة ذليلة، ويصف تقرير اللجنة هذا الموقف بأنه كان موضع استياء عام من جميع الطوائف المسيحية نفسها.

منشورات من أمريكا للتأثير فى مصر

كل هذه الظروف مجتمعه نبهت إلى الخطر الذى بدأ يهدد الوحدة الوطنية، مما دعا رئيس الجمهورية إلى أن يدعو المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى العربى إلى أن يبحث فى دورة انعقاده فى ٢٤ يوليو ١٩٧٢ موضوعا واحدا هو «الوحدة الوطنية» وخلال جلسات المؤتمر أعلين الرئيس السادات أن محاولات التشكيك فى الوحدة الوطنية بلغت إلى حد بث منشورات من خارج مصر ـ وبالتحديد من الولايات المتحدة الأمريكية ـ للتأثير فى الجبهة الداخلية، وبعد ذلك دعا رئيس الجمهورية مجلس الشعب إلى عقد دورة طارئة، وبالفعل انعقد المجلس فى أغسطس من نفس العام حيث أقر قانون (حماية الوحدة الوطنية[1]) الذى ينص فى مقدمته على أن الوحدة الوطنية هى القائمة على احترام المقومات الأساسية للمجتمع ومنها على وجه الخصوص حرية العقيدة وحرية الرأى بما لا يمس حريات الآخرين أو المقومات الأساسية للمجتمع. ورغم صدور هذا القانون فقد وقع حادث اعتداء مؤسف على مبنى جمعية النهضة الأرثوذكسية بجهة سنهور بمحافظة البحيرة فى يوم ٨ سبتمبر ١٩٧٢ وأبلغ بعدها عن قيام بعض الأشخاص بطبع مائة نسخة من التقرير المصطنع..

---

(١) نص القانون فى نهاية الكتاب.

وظلت عملية إثارة الخواطر تتصاعد حتى انتهت بوقوع حـــادث الخـــانكة الذى نسرد تفاصيله فيما يلى من واقع تقرير أجهزة الأمن والنيابة:

● وفى يوم الاثنين ٦ نوفـمـبـر ١٩٧٢ - وهو يصـادف عـيـد الفطر المبارك - وضع مجهولون النار فى دار جمعية الكتاب المقدس التى كان يتخـذها أهالى مركز الخانكة من الأقباط كنيسة بدون ترخيص لإقامة الشعائر الدينية، وفى يوم الأحد التالى - ١٢ نوفمبر - وفد إلى الخانكة عدد كبير من القساوسة قدموا إليها بالسيارات ومعهم بعض المواطنين من الأقباط حيث ساروا إلى مقر الجمعية المحترق، وأقاموا شعائر الصلاة فيهـا، وفى المساء تجمع عـدد كبير من المواطنين فى مسجد السلطان الأشرف وخرجوا فى مسيرة احتجاج وخلال ذلك نسب إلى أحـد الأقـبـاط أنه أطلق أعـيـرة نارية فى الهـواء على رءوس المتظاهرين من مسدس مرخص، فتوجه بعض المتظاهرين إلى مسكن هذا الشخص، وإلى أماكن أخرى للأقباط، وقاموا بوضع النار فيها وإد تلافها دون أن تقع إصابات.

● وفى اليوم التالى تشكلت لجنة برلمانية خاصة للتحقيق فى الحادث وبدأت اللجنة عملها على الفور وانتقلت بكامل هيئتها إلى مركز الخانكة يصحبها وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام لتسهيل مهمة اللجنة، وقد بادرت بزيارة الأماكن التى كـانت مـسرحـا للأحـداث، ونـاقـشت المسـئـولين المحليين فى مـركـز الشـرطـة ومـجلس المدينة والاتحـاد الاشتراكى، كما استمعت إلى ملاحظات المجنى عليهم، وعاينت دار

(جمعية الكتاب المقدس) وشاهدت آثار النار ومساكن الأقباط التى تعرضت للتلف، وواصلت اللجنة اجتماعاتها مع البابا وشيخ الآزهر ووزير الأوقاف والعديد من القيادات الدينية الإسلامية والمسيحية، وفى أثناء ذلك تلقت اللجنة عديدا من الشكاوى من بعض المواطنين - أقباطا ومسلمين - يشكو كل منهم من بعض التصرفات التى يرى فيها افتئاتا على حرية العقيدة.. وبعد أن أنتهت اللجنة من تقصى الحقائق وضعت تقريرها حول الحادث الذى نلخصه فيما يلى:

«منذ عام ١٩٤٦ وجمعية أصدقاء الكتاب المقدس تباشر نشاطها فى الخانكة كجمعية دينية مسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية، ومنذ حوالى سنة (سنة ١٩٧١) باع المحامى أحمد عزمى قطعة مجاورة لمنزله إلى أحد الأشخاص، الذى باعها بدوره إلى شخص آخر حتى انتهت ملكيتها إلى الأنبا مكسيموس مطران القليوبية، وكان الظن وقتها أنها ستبنى مقرا للجمعية، وقد سورت فعلا وألحقت بها حجرات نقلت إليها الجمعية، غير أنه فى مطلع صيف ١٩٧٢ أقيم فيها مذبح للصلاة ورتب فناؤها بما يسمح بإقامة الشعائر الدينية فيه، وتولى القس مرقس فرج، وهو راعى كنيسة أبو زعبل التى تبعد قرابة ثلاثة كيلو مترات من الخانكة، إقامة الشعائر الدينية فيها أيام الجمع، ولما كانت الجمعية لم تستصدر قرارا جمهوريا بالترخيص بإقامة كنيسة فقد أخذت الإدارة تعهدا على رئيس الجمعية شاكر غبور بعدم استخدامها ككنيسة إلا بعد الحصول على الترخيص، وقد أثار

استخدام هذا المكان ككنيسة بغير ترخيص اعتراض بعض المسلمين دون أن يتخذ هذا الاعتراض مظهرا عنيفا.

«وفى صبيحة يوم الحادث أخطرت النيابة العامة بوقوع حريق فى المبنى. وقد تبين أن النار قد أتت على سقفه الخشبى، كما امتدت إلى موجوداته ولكنها لم تمتد إلى جدرانه المبنية، ولم يتوصل التحقيق إلى معرفة الفاعل، غير أن بعض الذين كانوا يبيتون فى المبنى لحراسته قرروا أنهم شاهدوا عدة أشخاص يلقون زجاجات مشتعلة من الخارج وقد أمكن لرجال المطافى إخماد النار بمعاونة بعض الأهالى من المسلمين والمسيحيين.

وفى تقريرها أوردت اللجنة هذه الحقائق التى رأت أن تؤخذ فى الاعتبار:

١ـ أن أهالى مدينة الخانكة كانوا يعيشون دائما معا فى وئام، وقد ضربوا المثل فى التعاون والوحدة حينما تعرض أحد مصانع أبو زعبل لغارات طائرات إسرائيل الفانتوم فى فبراير ١٩٧٠ حيث قتل سبعون عاملا وأصيب ٦٩ بجراح، مما عبأ الجميع ضد العدو؛ لأن القنابل التى ألقيت لم تفرق بين المسلم والقبطى.

٢ـ كان رئيس مجلس المدينة السابق من الأقباط وظل فى مركزة قرابة ١٢ سنة ولم يثر ذلك أى حساسية طوال هذه السنوات، وجاء خلفه المسلم فاحتفلت به جمعية الكتاب المقدس فى مبناها الجديد.

٣- يشغل عدد كبير من الأقباط وظائف هامة خاصة فى قطاعى الصحة والصحة النفسية، حيث تزيد نسبة الموظفين الأقباط على ستين فى المائة ويبلغ عدد الموظفين الأقباط فى نطاق المركز ١١١ موظفا من بين مجموع الموظفين البالغ عددهم ٨٥٦ موظفا. أما عدد سكان المدينة وفقا لتعداد ١٩٦٠ فقد بلغ ٨٦٣، ٢١ منهم ٦١٥ مسيحيا، غير أن البيانات المقدمة من مجلس المدينة أفادت بأن عدد المسيحين لا يجاوز ٣٦ أسرة. وقد أتصلت اللجنة بالجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء فأفاد بأنه كان فى المدينة فى عام ١٩٦٦ عدد ٦٩٢ مسيحيا فزاد فى ١٩٧٢ إلى ٨٠٣ مسيحيين، بينما بلغت جملة المسيحيين فى المركز (مدينة وقرى) فى عام ١٩٦٦ عدد ٢٥٥٢ فى عام ١٩٧٢ إلى ٢٩٦٣ نفسا.

٤- أن مبنى الجمعية الذى احترق سقفه وهو مبنى صغير يقع فى مكان منزو غير مطروق، وتقوم حوله بعض مساكن المسلمين، ولم يكن مرخصا كبناء فضلا عن عدم الترخيص به ككنيسة، ولكن من ناحية الأمر الواقع كانت تباشر فيه الشعائر الدينة دون تعرض من جهات الإدارة، وبتسامح منها، وقد قام بعض المسلمين من أهالى الخانكة بجمع تبرعات لإقامة مسجد شديد القرب من هذا المكان، وشرع فعلا فى بنائه.

٥- لقد بولغ فى تصوير الحادث فيما عرض على البابا شنوده من معلومات عنه تقول إن المكان قد أحرق بالكامل، وإن المطافى تباطأت فى إطفاء الحريق وإن المتآمرين منعوا رجال الإطفاء من

أداء واجبهم، كما تضمن التقرير المرفوع إلى البابا تشكيكا فى سلامة إجراءات التحقيق، وعدم حيدتها كما وصف الحادث بأنه حريق لكنيسة (بينما توجد كنيسة مصرح بها رسميا) وقد أضفى على تصوير الحادث طابع الإثارة.

مسيرة لرجال الدين الأقباط

• ومضى تقرير اللجنة البرلمانية فى تسجيل أحداث يوم الزحد ١٢ نوفمبر عندما اتجهت إلى مدينة الخانكة فى صبيحة ذلك اليوم بعض سيارات الأتوبيس السياحية والسيارات الخاصة والأجرة يستقلها حوالى ٤٠٠ شخص يرتدى أكثر من مائة منهم الملابس الكهنوتية، وكانت السلطات قد علمت بأن مجمع كهنة القاهرة قد اتخذ قرارا بإقامة بمقر الجمعية (المحترق) فاستوقفتهم قوات الأمن قبل دخولهم المدينة فى محاولة لإثنائهم عن عزمهم خشية أن يؤدى هذا التجمع الكبير إلى إثارة غير محمودة العواقب واكتفاء بعدد محدود منهم، ولكنهم صمموا على المضى فى تنفيذ خطتهم، ومضوا سيرا على الأقدام فى موكب طويل مرددين التراتيل الدينية يتقدمهم بعض القساوسة حتى وصلوا إلى مقر الجمعية فثبتوا مكبرات للصوت وأقاموا القداس على مرتين حتى يتاح الاشتراك لهذا العدد الكبير، ثم انصرفوا بعدها دون وقوع حوادث، وقد نسب إلى بعض الغلاة منهم تفوههم بعبارات غليظة فى الاحتجاج على حادث الحريق، وتصويره على أنه عداء طائفى لم تتخذ الدولة حيالة الإجراءات المناسبة.

• وفى المساء حينما عاد إلى المدينة شبانها من المسلمين الذين كانوا فى الجامعات أو المصانع أو المكاتب، وسمعوا بما جرى اعتبروا ذلك تحديا واستفزاز لشعورهم فاجتمعوا بمسجد السلطان الأشراف ومعهم إمام المسجد وتوجهوا إلى مركز الشرطة فى مسيرة تكبر لله، وقد طلب منهم المسئولون الانصراف فانصرف بعضهم ومضى الباقون إلى مقر الاتحاد الاشتراكى، وأثناء مرورهم على حانوت بقال قبطى سمع صوت طلقات نارية نسب البعض إطلاقها إلى هذا البقال الذى تبين فلعلا أنه يحمل مسدسا مرخصا خاصا به، مما أدى إلى إثارة الجماهير التى اندفعت إلى بيت هذا البقال فوضعت فيه النار، واندس بينهم من اغتنم هذه السانحة للسرقة، كما أحرقت مساكن أخرى لعدد من الأقباط وحطمت بعض محالهم، ثم توجه بعض المتظاهرين إلى مقر الجمعية وأشعلوا النار فى إحدى حجراتها الملحقة بفنائها المتخذة كنيسة للصلاة، ومع ذلك لم تحدث أية خسائر فى الأرواح وأصيب ثلاثة أشخاص بإصابات بسيطة وقد قبض على عدة أشخاص متهمين بالسرقة أو بالحريق والإتلاف وقررت النيابة العامة حبس منهم حبسا احتياطيا.

البحث عن الأسباب المباشرة

فى ختام تقريرها عن الفتنة الطائفية قالت اللجنة البرلمانية إنه «مالم ننفذ إلى المشكلة فى أعماقها، ونتعقب الأسباب المؤدية إليها ونضع لها علاجها، فإن هناك تخوفا من أن تتوقف المتابعة حينما تهدأ النفوس وتستقر الأوضاع، وتفتر المسكنات الوقتية مما يهدد بعودة الداء الكامن إلى الظهور أشد خطرا وفتكا..».

وهو ما حدث بالفعل من تكرار الأحداث وحدوث المصادمات الدامية فى المنيا وأسيوط وبعض الكليات الجامعية فى القاهرة.. بل وخروج الفتنة من النطاق المحلى إلى النطاق العالمى.. لذلك يكون من الضرورى البحث عن الأسباب المباشرة لهذه الظاهرة، ودراسة التربة التى تنمو فيها بذور الفرقة والكراهية بين المسلمين والأقباط.

الفصل الثانى

قبطية . . . أم إسلامية ؟

إن البحث عن مسببات الفتنة الطائفية فى مصر يقودنا إلى مجموعتين من الأسباب يمكن إدراج الأولى تحت عنوان الأسباب الظاهرة؛ لأنها تنبثق من تذبذب العلاقات والمعاملات اليومية بين المسلمين والأقباط، بسبب حرص كل جانب على إظهار حماسته الدينية فى شكل أنشطة ثقافية أو اجتماعية تهدف إلى تأكيد الذات وإثبات وجود كل طرف فى مواجهة الآخر، أو فى شكل تنافس حاد على بناء المساجد والكنائس فى مواقع متقاربة ودون اعتبار للقواعد المنظمة لعملية البناء، ومن الأمثلة أيضا تزايد الوجود القبطى فى بعض القطاعات الهامة كالمالية والمصارف والطب والصيدلة، يقابل ذلك ما يذاع بين الحين والآخر عن مطالب الأقباط فى إطلاق حرية بناء

الكنائس وتحديد نسبة ثابتة لهم فى المجالس النيابية والمحلية والمناصب الكبرى، كالوزراء والمحافظين والسفراء وأن يكون التعيين فى الوظائف على أساس الكفاءة وليس الانتماء الدينى.. الخ.

ومن شأن هذه المطالب، فى حال عرضها فى جو التوتر والأزمات أن تؤدى إلى مزيد من مشاعر الشك والريبة لدى المسلمين، وإثارة مخاوفهم من حدوث خلل فى التوازن القائم بين الأغلبية والأقلية.

أما النوع الثانى من مسببات الفتنة.. وهو الأخطر .. فهو كامن فى ضمير كلا الجانبين، ويرتبط بالجذور الفكرية التى يستمد كل طرف منها شخصيته ، ويحدد دوره على مسرح الحياة، ويتمثل فى الصراع بين مفهومين متعارضين لمسألة انتماء مصر كلها..

- هل مصر قبطية أم إسلامية؟؟
- وهل يتحدد الانتماء لمصر على أساس الجذر التاريخى أم على أساس المعتقد الدينى..؟

هنا يكمن أصل الخلاف ..

فالفكر القبطى يرى أن دور مصر الحضارى، هو استمرار لوجودها القديم منذ العصر الفرعونى بصرف النظر عن الديانات التى تعاقبت عليها..

- والفكر الإسلامى يرى أن مصر تستمد مقوماتها الفكرية والحضارية والوجدانية من الإسلام، وأن انتماء مصر الطبيعى هو

للجامعة الإسلامية التى تضم كل الشعوب التى تعتنق الإسلام بصرف النظر عن انتماءاتها العرقية أو القومية أو اللسانية، انطلاقا من النص القرآنى «إنما المؤمنون أخوة».

• • المواطن القبطى يرى سليل العنصر المصرى القديم. وأنه الوريث الوفى لحضارة مصر القديمة، وأن عليه أن يعمل على إحياء هذه الحضارة فى مختلف مظاهر الحياة كالفن والأدب وأساليب الحياة اليومية، فضلا عن استخدام اللغة القبطية فى المعاملات اليومية، وليس فقط فى الطقوس الكنسية.

• • والمسلم المصرى يرى أن علاقته بالحضارة الفرعونية هى علاقة (متحفية) فقط، بمعنى أنه لا يراها إلا حبيسة المتاحف وغرف البحث الأكاديمى، لثقته من أن عقيدة الإسلام نسخت كل ماسبقها من عقائد وأديان. وأن الإسلام هوالمعين الذى يستمد منه حضارته.

وباختصار يمكن تحديد الخلاف بأنه صراع بين قوميتين تعيشان فى وطن واحد وتشربان من نيل واحد وتحاول كل منهما أن تقنع الأخرى بسلامة موقفها:

قبل الدخول فى تفاصيل هذا الصراع ينبغى أن ننبه إلى تحفظ هام، وهو أن فكرة القومية المصرية عند الأقباط لا تعنى إنشاء كيان مستقل للأقباط داخل الدولة المصرية. فمثل هذه الفكرة غير واردة فى الفكر القبطى الذى يرى أن الأقباط «جزء من نسيج الشعب الواحد» يرى مستقبله يكمن فى وطن واحد مع إخوانهم المسلمين.. وأن هذا المجتمع

القبطى التمناثر فى جميع أنحاء مصر ـ رغم احتفاظه بكيانه الداخلى ـ قد أسهم بدور ما داخل المجتمع الإسلامى حتى ولو كان دورا محدودا أو مختلفا فى بعض الأحيان،[1] وأغلب الظن أن فكرة الكيان المستقل كانت مشروعا استعماريا يلوح به الإنجليز بهدف تخويف الأغلبية الإسلامية ولضرب الوحدة الوطنية التى كانت عاملا قويا فى زعزعة الوجود البريطانى فى مصر، وليس من المستبعد أن يكون المهاجرون الأقباط فى الولايات المتحدة الأمريكية قد تبنوا هذه الفكرة بعد أن ضعفت خيوط انتمائهم إلى الوطن، وتحت تأثير الحركة الصهيونية العالمية التى تستخدمهم كأداة لتنفيذ مخططها فى إقامة كيانات دينية أو جيوب عرقية لتفكيك وحدة الدول العربية، ومنها مصر بالطبع.

بعد هذه الجملة الاعتراضية، نعود لإجلاء الغموض عن فكرة القومية المصرية، وتتبع المنابع التى استقت منها والظروف التاريخية التى نشأت فيها.

نظرية السلالة المصرية عند الأقباط

يرى الأقباط أنهم البقية الباقية من سلالة المصريين القدماء وأنهم لم يختلطوا بغيرهم من الأجناس التى وفدت على مصر، مثلما حدث لإخوانهم الذين تحولوا عن المسيحية إلى الإسلام، ويرون أن كلمة

(١) الأقباط فى الحياة السياسية المصرية (سميرة بحر) ص ١٧٢.

«أقباط» كانت تعنى« مصريين» ولكنها، بعد دخول الإسلام، أصبحت مقصورة على المسيحيين وحدهم، ويقول زكى شنودة فى الجزء الأول من (موسوعة تاريخ الأقباط) إن الأقباط احتفظوا بمميزات الجنس المصرى القديم حتى اليوم. إذ كان اختلاطهم بالأجناس المختلفة التى نزحت إلى مصر قليلا إلى درجة لم تؤثر عليهم «وبذلك يمكن القول إن أقباط اليوم هم، من ناحية الجنس، سلالة مباشرة لقدماء المصريين»[1].

ومن الواضح أن هذه النظرية تحمل فى مضمونها عناصر ضعفها، فضلا عن تعارضها من الحقائق المعروفة عن تطور السلالات البشرية نتيجة هجرة الشعوب واختلاطها، أما خطؤها فيتضح فيما يلى:

١- إذا كان القبطى المعاصر قد سلم من الاختلاط بالأجناس التى نزحت إلى مصر الإسلامية ـ العرب ـ فكيف له أن يضمن بأن أجداد هذا القبطى لم يختلطوا بالأجناس التى وفدت قبل الإسلام من رومان ويونان وفرس وأشوريين وهكسوس وإسرائيليين إلخ.. إلا إذا كان المقصود هو التدليل على نقاء العنصر القبطى من الدماء العربية التى وفدت مع الإسلام.

٢- ليس مما يتفق مع أصول البحث العلمى أن يحكم كاتب حكما جازما بأن كل مسلم مصرى قد اختلط بأجناس غير مصرية؛ وبذلك يكون قصر الصفات السلاليةعلى القبطى من باب التعسف الذى يأباه المنطق وتأباه البديهة.

---

(١) تاريخ الأقباط جزء أول ص ٨.

وأيا كان الرأى فى خطأ هذه النظرية، فإن أهميتها تكمن فى أنها تعبر عن مفهوم معين لدور الأقباط كجماعة تمثل تيارا حضاريا يمتد منذ العصر الفرعونى وحتى وقتنا الحاضر وينظر إلى الكنيسة القبطية فى تراثها العريق على أنها «قد ورثت الحضارة المصرية القديمة فى كل مناحيها فى اللغة والأدب والفن» وبناء على هذا المفهوم ترى الدكتورة سميرة بحر، وهى كاتبة قبطية، أن شعور المصرى بالانتماء إلى الأرض هو من الرسوخ والعمق بحيث يتجاوز انتماءه إلى دين من الأديان، ومن ثم يفخر الأقباط بأنهم استطاعوا الحفاظ على كيانهم الحضارى المستقل بالرغم من الطوفان الإسلامى الذى أحاط بهم، وفى ذلك يقول الدكتور زاهر رياض (دكتوراه فى التاريخ الإسلامى جامعة القاهرة ورئيس قسم الدراسات الأفريقية بمعهد الدراسات القبطية) يقول فى كتابه «المسيحيون والقومية المصرية»:

«شئ آخر يجب أن يفخر به أقباط مصر؛ أ نهم فى وسط هذا الخضم من القومية الإسلامية، لم يكن هناك من دليل واحد على بقاء القومية المصرية الحية سوى هؤلاء الأقباط الذين احتفظوا بأسمائهم القبطية دليلا على مصرياتهم، بل حرصوا على أن يعطوا أولادهم هذه الأسماء المميزة ليميزوا أنفسهم كمصريتن فى وسط هذا البحر الذى لم يكن يعرف فيه المصرى من غيره من رعايا الدولة. فكانوا مثلا حيا للقومية المصرية حتى إذا رأوا بوادر أمل فى إحياء هذه القومية لم يكونوا يترددون فى تشجيعها.. وإذا كان التاريخ

قد سجل لنا ثورة على بك الكبير على الحكم التركى ومحاولته الاستقلال بمصر عن السلطان.. وسعيه فى استعادة القومية المصرية وإحيائها فى رأى بعض المؤرخين؛ أو محاولته فقط التمتع بمركز مرموق فى الدولة فى رأى البعض الآخر. فإن الأقباط كانوا من ورائه يشجعونه وينظمون له حركته ويعينونه على القيام بها..»[1].

التمرد على السيادة التركية

فهل كان ظهور فكرة القومية المصرية مواكبا لحركات التمرد المحلية على السيادة التركية، وإخراج مصر من دائرة الخلافة العثمانية..؟

إن الجواب عن هذا السؤال يمكن تلمسه من خلال تتبع الدور الذى لعبه زعماء الأقباط فى زحزحة الوجود التركى من مصر، خاصة بإن السنوات الثلاث التى قضتها الحملة الفرنسية فى مصر. والتى يعتبرها زاهر رياض «أثمن لدينا فى التاريخ من هذه القرون الأربعة الطويلة التى مكثها العثمانيون فى مصر، فقد علمتنا دروسا كانت نعم الزاد فيما خلف من أيامنا.. فقد تعلمنا قيمة هؤلاء الأتراك والمماليك الذين يستأسدون علينا وهم أجبن من الأرانب، وأن قيمتهم لا تساوى جنديا واحدا من الجنود

---

(١) المسيحيون والقومية المصرية ص ٢٢.

الأوروبيين، ولكن الأثمن من هذا كله أنها دفعت بأقباط مصر لأن يظهروا قوميتهم الغافلة، فيتقدمو الصفوف كى يصرخوا فى إخوانهم (يقصد المسلمين) أن الوقت قد حان لأن يفكوا هذا الطلسم عن عيونهم فيسعوا نحو الاستقلال التام بعيدين عن تركيا وغير تركيا، وأن ولاءهم للخليفة أو لأمير المؤمنين لن يغنى عن استقلالهم المفقود شيئا، وأن رابطتهم الإسلامية لا تغنى خضوعهم للأجانب وإن كانوا مسلمين..»[1]

هنا، تتضح بعض معالم فكرة القومية المصرية من خلال آراء أحد المروجين لها. فهى تعنى - من وجة نظره - استقلال مصر عن دولة الخلافة الإسلامية، وفك الرابطة الإسلامية التى وضعت مصر تحت حكم يصفه بأنه «أجنبى حتى لو كان مسلما» .

وهذا المفهوم يتعارض بطبيعة الحال مع مفهوم (الوحدة الإسلامية) التى تجمع كل شعوبها فى إطار العقيدة والمصلحة المشتركة، ولكن هل كانت فكرة القومية المصرية تعنى حقا استقلال مصر عن الأتراك وغير الأتراك.. ؟ أم استقلالها لحساب قوة أجنبية أخرى، كفرنسا مثلا ؟

لا ينكر الدكتور زاهر أن الأقباط « نظروا إلى الحملة الفرنسية نظرة أمل يرجى تخلصهم من القومية الإسلامية التى اصطنعتها الخلافة ثم الاتراك العثمانيون بعدهم من أجل القضاء على القوميات الوطنية للبلاد التى دخلت فى نطاقها، فأقبلوا - أى الأقباط - يعينونها بمختلف الوسائل،

---

(١) اص ٤٢ نفس المصدر .

فكل مساعدة تقدم للفرنسيين إنما هى مسمار فى نعش الاحتلال التركى ، ثم يعرض علينا صورة وصفية لبطولة المعلم يعقوب الذى تعاون مع الفرنسيين تعاونا جعله جديرا «بأن نقيم له تمثالا من حجر ، بل من ذهب فى أوسع ميادين القاهرة ونكتب على قاعدتها : أول من نادى باستقلال مصر فى العصر الحديث..»

والأمانة التاريخية تقتضينا أن نلقى نظرة على الأعمال «البطولية» التى قام بها المعلم يعقوب حتى يستحق هذا التكريم العظيم من جانب دعاة القومية المصرية!

يقول زاهر رياض إن يعقوب عندما علم أن الفرنسيين على وشك الجلاء عن مصر اتصل بقائد الحملة الجنرال كليبر وأقنعه بأن أحسن قوة تستطيع فرنسا أن تستند لها فى مصر هى إنشاء جيش قبطى تقوم فرنسا بتسليحه، وبالفعل تم انشاء هذه القوة من حوالى ٢٠٠٠ شاب من أقباط الصعيد، ولم يكتف المعلم يعقوب بإنشاء هذا الجيش الطائفى وإنما أصر على مصاحبة القوات الفرنسية عند رحيلها من مصر، حتى يقنع فرنسا بالعودة إلى مصر، وأخذ معه وفدا قبطيا، ولكن يعقوب مات أثناء الرحلة، فواصل الوفد مهمته، وكتب نمر أفندى ـ سكرتير الوفد ـ رسالة إلى تاليران وزير خارجية فرنسا يقول له فيها (إن فرنسا خسرت خسارة عظيمةفى الشرق، فلم لا تتخذ من مهمة هذا الوفد وسيلة لتعويض ما خسرته، فإنها تستطيع ـ أى فرنسا ـ مستندة إلى صداقة

مصر المستقلة - أن تمد نفوذها الأدبى نحو أوساط أفريقيا، وهكذا يتحول جلاؤكم عن مصر من حادث نحس إلى منبع مجد للقناصل الأول ورفاهية لأقليم فرنسا الجنوبية .. (١).

ومن حقنا أن نتساءل: هل تعنى فكرة القومية المصرية استبدال الاستعمار الفرنسى المسيحى، بالاستعمار التركى المسلم؟ وهل من مآثر القومية المصرية توجيه الدعوة إلى فرنسا الاستعمارية لاستخدام مصر كقاعدة تنطلق منها إلى أفريقيا؟

هجوم مضاد على فكرة الجامعة الإسلامية

على أى حال فإن فكرة القومية المصرية ارتبطت زمنيا بانهيار الدولة العثمانية، وظهور فكرة الجامعة الإسلامية التى حمل لواءها السيد جمال الدين الأفغانى وتلاميذه، ولاشك أن كثيرا من الوطنيين المصريين- من غير رجال الدين - تشربو فكرة الجامعة الإسلامية للحفاظ على وحدة العالم الإسلامى فى مواجهة الحملات الاستعمارية الغربية التى تهب على الشرق، وكان مصطفى كامل أحد الدعاة المتحمسين لفكرة الجامعة الإسلامية على أساس أنها القوة الكفيلة بتخليص مصر من الاحتلال البريطانى - ولكن بروز فكرة الجامعة الاسلامية لاقى هجوما مضادا من الجانب القبطى، وفى ذلك تقول الدكتورة سميرة بحر فى كتابها (الأقباط فى الحياة السياسية المصرية) :(٢).

---

(١) المصدر السابق ٥٦.

(٢) المصدر السابق ص ١٤٦.

«لقد ربط مصطفى كامل القضية المصرية بالاستانة، واعتقد أن الوطنية المصرية لا يمكن أن تتأجج إلا من خلال الإسلام، وأنه إذا كانت الدولة العلية رأس الإسلام، فمصر هى روحه، وعز مصر من عز الدولة العثمانية، وسقوط هذه الدولة معناه سقوط الصلة القانونية الوحيدة التى تفكر بريطانيا فى بترها تلقائيا من قبل أن تجعل الاحتلال البريطانى لمصر أمرا مفروغا منه نهائيا، وقد ساعدت عوامل مختلفة على تغلغل فكرة الجامعة الإسلامية بين الجماهير المصرية، وبخاصة أن الشعب المصرى ـ كما لاحظ الباحثون من أقدم العصور ـ شعب متدين حريص على معتقداته حرصا شديدا مما ساعدة على الاعتزاز بانتسابة للدولة العثمانية المسلمة.

«وكان رد الفعل التلقائى فى الأوساط القبطية ـ تقول الدكتورة سميرة ـ هو الهجوم على دعوة الجامعة الإسلامية، فكانت الصحف القبطية، وعلى رأسها (الوطن) تتحين الفرصة للنيل من الدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد الثانى، وكان جندى إبراهيم المسئول عن إصدار وتحرير جريدة (الوطن) القبطية، يرى أن الجامعة الإسلامية «وهم» خلقه السلطان عبد الحميد لتهدى دول أوربا». وفى معرض حديثها عن الحزب الوطنى الذى أسسه مصطفى كامل تؤكد أنه استحوذ على إعجاب الكثير من الشباب القبطى، ولكنها لا تلبث أن تقول: « إلا أن الصبغة الإسلامية فى فكر الحزب الوطنى بعد ذلك قد تسببت فى تصاعد حساسية الأقباط المؤيدين له والابتعاد عنه تدريجيا مع التزام الحذر فى تأييده، أما بالنسبة لبقية جماهير الأقباط فلم تستطيع أن تنصر دعوة تضع الإيرانى والأفغانى والتونسى إلى جانب المصرى

المسلم على عدم المساواة ثم تضع القبطى المصرى فى مرتبة أقل، ولم يستطع هؤلاء الأقباط أن يهضموا هذه الدعوة للجامعة الإسلامية، فهم وإن آمنوا بعدم شرعية الاحتلال البريطانى، إلا أنهم لم يستطيعو أن يؤيدوا دعوهم إلى أن يستبدلو بالسيد البيرطانى سيدا آخر، هو السيد العثمانى الذى قاسوا من حكمه الكثير من المظالم والويلات.(١)

ولم يقتصر موقف الأقباط عند حد الرفض السلبى لفكرة الجامعة الإسلامية ، بل مضوا إلى خطوة أبعد من ذلك وهى إنشاء حزب قبطى، بعد أن نفرو ا من الاتجاه الإسلامى المتطرف الحاد للحزب الوطنى وبخاصة بعد وفاة مصطفى كامل، وكان مما أثار تخوفهم دعوة محمد فريد بأن مسلمى مصر يجب أن يتعلقو دائما بتركيا لأنها دولةالخلافة الإسلامية ولا عبرة بتاريخها السياسى فى مصر وغير مصر، ورأى مؤسسو الحزب الجديد أن البديل للاتجاه الإسلامى هو الغلو فى الاتجاه المصرى.

المؤتمر القبطى فى أسيوط

وجاء حادث إغتيال بطرس غالى باشا (أول رئيس وزراء من الأقباط) فى ٢١ فبراير ١٩١٠، ليوسع من هوة الشقاق بين المسلمين والأقباط ويدفع بالفكر القبطى إلى مزيد من العزلة عن الحركة الوطنية

(١) المصدر السابق ١٤٧.

التى كانت تلبس ـ حتى ذلك الوقت ـ مسوحا إسلامية، ورغم أن الأسباب التى دفعت القاتل إبراهيم الوردانى إلى ارتكاب جريمته لم يكن بينها سبب دينى واحد، فإن الصحف القبطية عزت الدافع إلى التعصب الدينى وأن بطرس غالى لم يقتل إلا لأنه «قبطى» وساندتها فى ذلك الصحف الأجنبية ، وانحرفت حركة القبط انحرافا جديدا ـ على حد قول سميرة بحر ـ فزادوا على الكتابة فى الصحف القبطية الشكوى إلى الصحافة الإنجليزية والنقل عنها فى صحفهم ، وسافر بعضهم إلى إنجلترا شاكين مستنجدين. وراحت الصحف القبطية تكيل التهم للمسلمين عامة ، وللحزب الوطنى ورجاله وصحافته خاصة، وراح هؤلاء يردون على هذا العنف بمثله ، بعد أن اعتبروا الوردانى شهيدا وطنيا عظيما ، وازدادت حدة الجدل بين الصحافة الوطنية والصحافة القبطية وبدأت الصحف القبطية تتحدث عن «مطالب الأقباط» وضرورة عقد مؤتمر قبطى لمناقشة هذه المطالب. وبعد أخذ ورد طويلين وافقت الحكومة على عقد مؤتمر فى أسيوط فى ٤ مارس ١٩١١ . وجاء فى هذا القرار: وبالرغم من معارضة بطريرك الأقباط الشديد التى أظهرها رسميا. وبالرغم من معارضة فريق الأقباط المعتدلين ونصائح الحكومة. فلقد أصر فريق من الأقباط على طلب السماح لهم بعقد الاجتماع فى أسيوط حيث قاموا بالاستعدادات اللازمة وتعهدوا بعدم حدوث شيء يؤدى إلى الإخلال بالأمن. وقد رأت الحكومة أن ليس فى طبيعة هذا الاجتماع أو فى أهميته ما يدعو إلى منعه» .

وعارض الحزب الوطنى فكرة عقد مؤتمر للأقباط، انطلاقا من وجهة نظر ترى أن من شأن الخلاف الطائفى أن يعيد إلى بريطانيا

حجتها ضد الحركة الوطنية المصرية، وأنه إذا كان للقبط مطالب تتعلق بالمساواة فى الوظائف والخدمات العامة، فالأحرى بهم أن يتقدموا بمطالبهم إلى الإنجليز باعتبار أنهم الحكام الفعليون لمصر، وليس للمصريين سيطرة على حكومتهم ولا للمسلمين سيطرة عليها حتى توجه لهم هذه المطالب، وأن المسلمين مستعدون للوقوف بجانب أخوانهم فى هذا الأمر إن كان حقا، وإذا كان الأمر هكذا فينبغى عقد مؤتمر (مصرى) يطالب بحق المصريين عامة فى الوظائف الحكومية ضد منافسيهم من الموظفين الأجانب وضد السيطرة الاحتلال عليها.

موقف الأقباط

ورأى العقلاء الخطر الكامن فى عقد مثل هذه المؤتمرات التى يمكن أن تكرس الطائفية، وتباعد بين أبناء الوطن الواحد، وفى هذا المعنى كتب عبد القادر حمزة باشا فى جريدة «الأهالى».

«ماذا بعد مقابلة المؤتمر القبطى بمؤتمر إسلامى؟ وبأى عين ينظر جهلاء الفريقين إلى كل من المؤتمرين، وأية نتيجة ينتجها وقوف المؤتمرين وجها لوجه؟ لينظر العقلاء فى ذلك قليلا، وليتبصر الذين يدعون أنهم مصريون وأن لهم وطنا يغارون عليه ويدفعون عنه السوء. ألا فليحاسب كل منا ضميره ولنتساءل جميعا ماذا نفعل وإلى أين نسير؟!».

وعندما عقد المؤتمر القبطى تغلبت عليه نزعة التعقل «وحتى دعاة الشقاق لو حظت فى كلماتهم نغمة الهدوء والرغبة فى التآلف ولم

يستعملوا ذات اللهجة التى كانوا يكتبون بها فى الصحف مراعاة لما عسى أن تواجه من معارضة داخل المؤتمر من الأقباط، وكان صخب الجرائد القبطية أمرا بعيدا تماما عن الجو الذى ساد المؤتمر نفسه عند انعقاده». وقد سجل عبد القادر حمزة ـ وهو الوحيد من كتاب الصحف الإسلامية الذى حضر المؤتمر ـ أهم ملاحظة له وهى أن خطباء المؤتمر كلهم وقفوا يعلنون بلسان واحد وبعبارة تكاد تكون واحدة: «إن **المسلمين لم يغبنوهم فى الماضى، وإنهم لم يريدوا ولايريدون غير أن يكونوا معهم قلبا واحدا ويدا واحدة».**

ومؤتمر للمسلمين فى مصر الجديدة

وكان من آثار عقد مؤتمر الأقباط فى أسيوط أن تنادى أعيان المسلمين فى القاهرة لعقد مؤتمر للمسلمين. وعرضوا فكرتهم على رياض باشا رئيس الوزراء الأسبق على أن يكون هو رئيسا للمؤتمر. فقبل. وبالفعل انعقد المؤتمر فى ضاحية مصر الجديدة فى ٢٩ إبريل ١٩١١ . وأطلق عليه اسم (المؤتمر الإسلامى المصرى) دفعا للصبغة الدينية: وتوكيدا لوحدة العنصرين، وتجاهلا للأساس الطائفى الذى قام مؤتمر أسيوط عليه، وكان وجود العناصر المستنيرة فى هذا المؤتمر من رجال حزب الأمة أو الحزب الوطنى، وجودا فعالا فى تسيير المؤتمر باتجاه الوحدة الوطنية المصرية.

وبالنسبة لمطالب الأقباط التى انبثق عنها مؤتمر أسيوط. قرر المؤتمر الإسلامى استحالة قسمة الحياة السياسية فى مصر. ورفض اعتبار يوم الاحد عطلة رسمية، وبالنسبة للوظائف أوضح أنه يجب

التعيين بالكفاءة من جميع وجوهها علمية وإدارية وأخلاقية دون شرط آخر، وذكر عن التعليم أن الأقباط يتمتعون بما يفوق نسبتهم العددية. ورفض تخصيص حصيلةى أية ضريبة على المر افق العامة، كما رفض إعطاء كل طائفة ماتجبيه مجالس المديريات من ضريبة الخمسة فى المائة لتنفقة كما تشاء وبالنسبة للتمثيل الطائفى رفض المؤتمر تعديل قانون الانتخاب بما يجعل لكل طائفة دينية دائرة انتخاب خاصة. وقرر أن يبقى الانتخاب شائعا بين جميع المصريين على أن تسعى الحكومة إلى جعل الكفاءة العلمية ذات نصيب أوفر مما هو قائم فى المجالس النيابية.

نخلص من ذلك إلى أن فكرة القومية المصرية هى فكرة حديثة العهد، ولم تظهر إلا فى بدايات القرن العشرين، ولم يكن لها أدنى وجود منذ دخل الإسلام مصر على يد عمرو بن العاص فى عام ٦٤١ ميلادية، وطوال العهود الإسلامية التى توالت على مصر على مدى ١٣ قرنا لم يسجل التاريخ أى مظهر من مظاهر رغبة الأقباط فى إحياء تراث مصر القديم، أو المتعلق بأهداب الحضارة الفرعونية التى اندثرت بعد ضياع مفاتيح اللغة المصرية القديمة، وانقطع الحبل السرى بين المصريين وحضارتهم السالفة، فتلاشى تأثيرها فى الوجدان المسلم مثلما تلاشى فى الوجدان القبطى، وقصارى القول إن فكرة القومية المصرية لم تبزغ إلا مع نهوض الأقليات المسيحية التى كانت خاضعة للخلافة فى البلقان ومع انتشار التيار العلمانى ـ وهو غير الإلحاد ـ

الذى وجد له ركائز فى مصر بين المسلمين والأقباط معا، فتمسك به الأقباط لإبعاد الصبغة الدينية عن وجه الحكم، فلما قامت ثورة ١٩١٩ وانتقلت بالحركة الوطنية من المفهوم العام للجامعة الإسلامية إلى المفهوم الوطنى البحت، ارتبط بها الأقباط ارتباطا وثيقا.

الفصل الثالث

عقدة اضطهاد الأقباط

قبل ثلاثين عاما من ميلاد السيد المسيح، فقدت مصر استقلالها وأصبحت ولاية رومانية، وفى منتصف القرن الميلادى الأول تسللت الديانة المسيحية إلى مصر على يد القديس مرقص الذى كان من أشد المؤمنين برسالة المسيحى، وأحد الإنجيليين الأربعة فكتب الإنجيل باللغة اليونانية. وبدأ عملية التبشير فى بعض البلدان حتى استقر به المقام فى الإسكندرية حيث كانت التربة مواتية لاستقبال الدين الجديد بعد أن تعرضت العقائد المصرية للضعف والفساد، واستجاب المصريون للمسيحية التى تدعوهم إلى عبادة الإله الواحد، ولم يجدوا صعوبة فى فهمها لوجود تشابه بينها وبين معتقداتهم الأصلية على النحو الذى

يشرحه زكى شنوده بالتفصيل عند استعراضه لعقائد المصريين القدماء[1].

ولكن الوثنيين من أ هالى الإسكندرية حقدوا على رقص لنجاحه فى دعوته، فتربصوا به ثم هجموا عليه أ ثناء احتفاله مع أتباعه بعيد الفصح ونكلوا به تنكيلا شديدا حتى أسلم الروح، وما إن بدأت المسيحية تنتشر فى البلاد المصرية، وتتغلب شيئا فشيئا على الوثنية فزع قياصرة روما ولاتهم فى مصر، واعتبرت المملكة الرومانية الدين المسيحى عدوا لها وخطرا يهدد كيانها ويعطمل على تقويض أركانها، فقاومته أشد المقاومة ، وأوقعت بالمسيحيين أقسى صنوف التعذيب والقتل وتوالت عهود الاضطهاد حتى بلغت ذروتها على عهد الإمبراطور دقلديانوس الذى صمم على استئصال المسيحية وقتل المسيحيين ،حتى تصل دماؤهم إلى ركبة فرسه، مما دفع الأقباط إلى أن يخلدوا تاريخ شهدائهم فبدأوا تقويمهم ٢٨٤ ميلادية وهى السنة التى ارتقى فيها دقلديانوس عرش روما.

ولم يكن اضطهاد الرومان للمسيحية مقصورا على أقباط مصر وإنما كان اضطهادا عاما ضد هذه الديانة التى ظهرت كاحتجاج روحانى ضد الطغيان الرومان على حد تعبير الأستاذ عباس محمود العقاد[2] . وإيطالا لعقيدة الرومان فى عبادة الامبراطور، على اعتبار أنه يتمتع بطبيعتين إحدهما بشرية والأخرى إلهية، ومن ثم كان المصريون من

---

(١) موسوعة تاريخ الأقباط (جزء أول) ص ٣٥.

(٢) عمرو بن العاص - عباس محمود العقاد.

أشد الأمم إنكارا لفكرة الطبيعتين، ووقفت كنيسة الإسكندرية فى هذا المجال موقفا صلبا مما جعلها ندا مصاولا للدولة الرومانية، ورمزا للعقيدة الدينية والحماسة الوطنية فى آن واحد.

وحتى بعد أن دانت الدولة الرومانية بالمسيحية أيام قسطنطين فى أوائل القرن الرابع الميلادى، لم يتوقف الصراع بين الدولة الرومانية والكنيسة القبطية، وإنما اكتسب بعدا جديدا تمثل فى الخلاف المذهبى حول طبيعة المسيح، فقد أخذت روما بالمذهب الملكانى الذى يرى للمسيح طبيعتين (امتدادا لمعتقداتهم القديمة) بينما التزمت الكنيسة بمذهب الطبيعة الواحدة، واتخذ اضطهاد الأقباط فى هذه الرحلة مظهرا أشد وأعتى، خاصة بعد أن اكتشف الرومان أن هذا العناد المذهبى يخفى تحت سطحه بوادر ثورة قومية، وبذور مقاومة للمظالم التى يرتكبها الرومان فى استنزافهم لثروات المصريين وإرهاقهم بالضرائب الباهظة، وما أن فرغ هرقل من حرب الفرس حتى اعتزم التفرغ للمعاندين المنشقين فى مصر، وأسرف فى طغيانه حتى اضطر العديد من الأقباط للهرب إلى الصحراء وعلى رأسهم البطريرك بنيامين.

كيف استقبل الأقباط الإسلام؟

وفى هذا الوقت الذى ساد فيه الضجر واليأس، وانهارت فيه الأخلاق، وشاع فى الشرق كله أن هزيمة الدولة الرومانية حق وعدل ـ كما يقول العقاد ـ تسامع الناس بأنباء الدين الجديد الذى انبثق من قلب جزيرة العرب، وتناقلوا أخبار الفتوحات فى العراق والشام وفلسطين، وما انتهت إليه من عهود أبرمها الفاتحون مع أهل البلاد تؤمنهم من حيث

خافوا، وتبيح لهم ما لم يكن مباحا فى أيام الدول الزآئلة، فكان طبيعيا أن يرحب المصريون بجيش الخلاص الإسلامى الذى سيرفع عنهم وطأة الطغيان الرومانى، والدراسات الأكاديمية التى كتبها أقباط، تعترف بهذه الحقيقية التاريخية ولا تنكرها؛ ولكننا لا نلمس هذه الروح عند رجال الكنيسة الذين تعرضوا للكتابات التاريخية. وسنعرض للنوع الأول من خلال الرسالة الجامعية التى أعدتها (سميرة بحر) وحصلت بمقتضاها على درجة الدكتوراة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فتقولا [1]:

«ولاشك أن حالة اصراع الجاد المستمر الدموى بين القبط وروما قد مهدت لدخول العرب إلى مصر، وجعلت القبط يرحبون بالعرب الذين وعدهم بالحرية والأمان، وبخاصة أ ن الاضهاد قد وصل مداه غلى يد الأسقف الجديد الذى قدم الإسكندرية فى خريف ٦٣١ وهو (قيرس) الذى عرفه كتاب العرب باسم (المقوقس)، والذى أغرق القبط فى بحر من العذاب وكان أكبر مظهر لهذا الاضطهاد العنيف هروب بنيامين أسقف الإسكندرية إلى مدينة قوص للاحتماء بالرهبان كما جرت اعادة أساقفه كنيسة الاسكندرية الرومانية بصفة عامة، ولم تنس الكنيسة المصرية هذه الحقبة من تاريخها وهى تذكر أبناءها أثناء اجتماعات الصلاة الدورية بما لاقاه أباؤهم على يد الملكانيين (اتباع المذهب البيرنطى) ولا يكاد يمضى شهر إلا وفيه ذكرى أحد شهداء هذه الفترة.. وظل الحال كذلك حتى تمكن المسلمون من فتح سوريا ومصر،

(١) الأقباط فى الحياة السياسية المصرية ص ١١.

ولاشك أن أقباط مصر قد قدموا العون للمسلمين أثناء فتحهم لمصر، وإن كان هذا لا ينفى حدوث بعض المقاومة، فمن الواضح أنه لم يكن للأقباط مصلحة فى الدفاع عن سيد (الدولة البيزنطية) أذاقهم مر العذاب فى محاولته القضاء على استقلالهم ، وكان شعور الأقباط تجاه المسلمين حافزا جديدا للإدارة البيزنطية فى مصر لمزيد من اضطهاد الأقباط.

الوهم الناجم عن عقدة الاضطهاد

ومن شأن هذه الرؤية التاريخية المنطقية من جانب واحدة من المثقفات الأقباط أن تعمل على إزالة ذلك الوهم الكامن فى الضمير القبطى عن القهر الإسلامى للمسيحيين، وهو «وهم» ناجم من عقدة الاضطهاد التى لا تفرق بين عهد «خاض فيه الإمبراطور فى دماء المسيحيين حتى ركبة فرسه» وعهد لم يسجل عنه التاريخ حادثا واحدا لشهيد مسيحى لقى حتفه بسبب عقيدته الدينية.. ! وماذا نتوقع غير تكريس عقدة الاضطهاد فى نفوس الأقباط إذا انبرى أحد القسس فوصف عهود الحكم الإسلامى بأنها «تلك العهود المظلمة التى سلبت كل معنى للحرية للمسيحيين فى مصر، والتى استبد بهم فيها الحكام وأذاقهم ألوانا من العذاب وميزوا بينهم وبين المسلمين وفرضوا عليهم ترك لغتهم الأصلية (اللغة القبطية) وعدم المجاهرة بها» كما يقول القس داود عزيز فى كتابه (أقباط بين الماضى والحاضر) .

فتحت عنوان (كيفية دخول العرب مصر وأحوال القبط فى عهد عمرو بن العاص) كتب داود عزيز هذا الفصل[1]:

«بعد أن ظل المقوقس حاكم مصر من قبل الرومان يعذب الرهبان ويطارد الأقباط المتمسكين برأيهم، المحافظين على معتقداتهم، يعذب منهم من يعذب، ويقتل منهم من يقتل، وظل على هذا الحال فترة طويلة لا تقل عن عشرة أعوام، أخيرا سمحت له نفسه في الاستقلال بمصر، وتأخر عن أداء الجزية للإمبراطور الرومانى هرقل، اطمأن على نفسه عندما وجد أن هرقل خاف أن يقتص منه بالقتل، فذهب يمهد السبيل للاستقلال، فعندما سمع بنهضة العرب أهدى إلى نبى المسلمين، خلاف مارية وشيرين أختها، هدايا كثيرة من ضمنها الجواسيس الذين دلوا العرب على مداخل مصر عندما أرادوا فتحها، لاسيما يعقوب رسولهى الخاص، والغلام مابور ابن عم مارية وغيرهما «فانتهز العرب هذه الفرصة السانحة بإرشاد المتصلين بالمقوقس الذين كانوا فى مصر وتربوا فيها وعرفوا طرقها وأسرارها وأماكن الدفاع فيها..».

وفى معرض حديثه عن الجزية التى بموجبها تم الصلح بين عمرو بن العاص والمقوقس، يقول القس داود عزيز:

وتدفع الجزية إجباريا، ومن لم يقدر أن يدفعها فأمامه أمران: إما أن يدخل الإسلام أو يقتل، وكان هذا بتوجيه

---

(١) أقباط مصر بين الماضى والحاضر القس داود عزيز ص ٢٣ .

وأمـر من الخليـفـة عـمـر بن الخطاب، لذلك فـإن تعـداد المسيحيين تناقص من ٣٥ مليون نسمة إلى بضع مئات من الآلاف بســبب هذا الاضطهــاد العنيف، فـمنهم من دخل الإسلام، ومنهم من استشهد، والذين استشهدوا كثيـرون جدا» .

وبالطبع لم يذكر القس الفـاضل المصـادر التى اسـتقى منهـا هذه المعلومات، ولم يذكر اسم شهيد واحد من الشهداء الذين عجزوا عن دفع دينارين ففضلوا الاستشـهاد على الدخول فى الإسلام..! إذ ليس من المعقول أن تتجاهل كتب التاريخ الكنسى استشهاد «عدة ملايين من الأقباط على أيدى المسلمين»، وهى التى اعتزت بسير شـهدائها فى العصر الرومانى امثال دميانه وكاترينة وتيودورة ويوتامينا وصوفيا وجاورجيوس وتادرس ويوليوس ومرقوريوس، وتحرص الكنيسة على ذكر بطولاتهم فى اجتماعـات الصلاة الدورية، ولا يمضى شهر دون الاحتفال بذكرى واحد منهم، كما سبق أن ذكرت سميرة بحر.

وليس من مهمة هذا البحث أن يتفرغ لتفنيد الروايات غير الدقيقة التى ترد فى بعض الكتب والمطبوعـات القبطيـة عند تأويلها لمسألة تحول المسيحيين إلى الإسلام (حتى تناقص عددهم من ٣٥ مليونا إلى بضع مئات من الألاف ومحاولة إضفاء شبهة القهر والإجبار على هذا التحـول، فرارا من دفع جـزيه سنوية لا تتعدى دينارين على الرجل

---

(١) عمرو بن العاص تأليف عباس محمود العقاد.

البالغ، (وليس على الطفل أو المرأة أو الشيخ الفانى) وليس أدل على انتفاء شبهة الإكراه مما تردد على ألسنة بعض المؤرخين من أن بعض الولاة أجبروا المسيحيين على دفع الجزية حتى بعد تحولهم إلى الإسلام، والتمسوا تأويل ذلك بأن «الولاة كانوا يشفقون من تناقص الجزية وإفقار الخزينة»، وهو تأويل خاطئ ولكنه صحيح فى الإبانة عن الواقع فى مسألة الدعوة الدينية، وهو أن الفاتحين أحجموا عن الإكراه ولم يقسروا أحدا على الخروج من دينه (٢).

كذلك ليس من مهمة هذا البحث أن يتعقب القصص التى تحفل بها بعض الكتب القبطية عن اضطهاد الأقباط فى المجتمعات الإسلامية، وهى روايات تهدف إلى زيادة عزلة الأقباط وتخويفهم من أى محاولة لصبغ الدولة بالصبغة الإسلامية، وإثارة شكوكهم تجاه أسس الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية عن طريق تذكيرهم بصور مختلفة عن المظالم التى عاناها أجدادهم تحت الحكم الإسلامى، وحسبنا أن نستخلص صورة وصفية عن وضع الأقباط فى المجتمع الإسلامى من خلال العبارات التى ترد عرضا فى كتابات بعض المؤرخين الأقباط ولن نختار من هذه العهود تلك الفترات التى بلغ فيها شأن الأقباط شأوا عظيما، كالعهد الفاطمى حيث شغل أحدهم - عيسى بن نسطوروس - منصب الوزير الأول للخليفة العزيز بالله بن المعز، ولكننا سوف نختار العهد التركى الذى يرى الكتاب الأقباط أنه أشد فترات التاريخ الإسلامى ظلمة وأكثرها إيغالا فى التعصب.

ومن البديهى أن القياس على الأسوأ ينقلنا تلقائيا للحكم على الأمثل، فتعالوا نلق نظرة على وضع الأقباط خلال الحكم التركى، وقبل أن نستعرض التفاصيل يجب أن ننوه إلى أن الكاتب - زاهر رياض - وهو يرصد حوادث القهر والإكراه لم يذكر حادثة واحدة من حوادث القهر الدينى التى نعهدها عند الدول الطاغية، ولعل ذلك هو السبب الذى جعل الكاتب يبدأ موضوعه من نهاية الوجود التركى فى مصر، وهى الفترة التى بلغ فيها الترك أدنى درجات الضعف والهزال، ومن المنطقى أنه فعل ذلك لأنه لم يجد فى الفترات السابقة - وهى فترات العنفوان والقوة - ما يخدم هدفه فى التدليل على تعسف الدولة.

الأقباط فى عهد المماليك والأتراك

يقول زاهر رياض فى كتابه (المسيحيون والقومية المصرية) [1] «إن الأقباط كانوا من أشد المقربين إلى على بك الكبير والى مصر فى الثالث الأخير من القرن الثامن عشر، وهم الذين كانوا من ورائه يشجعونه وينظمون له حركته الانفصاليةعن تركيا، فقد كان المعلم رزق اليد اليمنى لعلى بك، إليه يرجع الفضل فى التنظيم المالى الذى استند إليه على بك فى محاولة الخروج على السلطان، وكذلك المعلم غبريال سيداروس بالنسبة لإبراهيم بك، بل اشترك هؤلاء فى تدريب جند مصر، وأبلوا بلاء حسنا فى المواقع التى دارت».

وينقل عن الجبرتى وصفه للمعلم رزق بأنه كان رجلا حازما ومدبرا يقظا وأنه كان على شئ من العلم، وعلى الأخص علم الفلك الذى مهر

---

(١) ص ٢٢.

فيه بينما كان على بك من المصدقين بصدق المنجمين، وقد بدأ رزق حياته العملية سكرتيرا لدار سك النقود، ووثق به على بك الكبير حتى رفعه إلى مدير حسابات الحكومة وقتئذ وذلك على الرغم من قسوة على بك على القبط، ثم رفعته هذه الثقة أيضا إلى رئاسة الدواوين، واعتمد على بك عليه فجعله مع القيام بوظيفته مستشاره الخاص فى تدبير شئون الدولة، وعاون على بك معاونة صادقة فى تحقيق أغراضه التى كان يهدف إليها من الاستقلال بمصر، فتوافر للمعلم رزق من النفوذ والسلطة ما لم يتوافر لأحد من رجال الدولة، وقد استخدم المعلم رزق لمعاونته فى عمله كثيرين من الأقباط - رغم كراهية على بك لهم - فكان المعلم رزق بذلك صاحب مدرسة تؤهل الأقباط لأن يحتلوا أكبر مناصب الدولة(١).

وإذا كان ذاك حال الأقباط فى عهد حاكم يصر الكاتب على أن يصفه بين الحين والحين بأنه كان يكره الأقباط، فماذا كان شأنهم فى عهود غيره من الحكام..؟ وبماذا يعلل الكاتب اعتماد الأمراء المماليك على الأقباط فى تدبير الشئون المالية حتى كانوا بمثابة وزراء المالية لهم؟ يقول رياض إن انضمام الأقباط إلى المماليك هو بمثابة اتحاد «العناصر الثائرة» ضد الاستعمار الأجنبى (التركى). وهو بذلك يلوى عنق الحقيقة التى تؤكد أن الأقباط شغلوا مناصب مرموقة ليدلل على الفكرة المسيطرة على ذهنه وهى أنهم كانوا عناصر ثائرة ضد

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٣ .

الاستعمار التركى، وهو ادعاء يناقض الواقع لأنهم كانوا العنصر الفعال فى جهاز الإدارة المالية طوال العصر العثمانى.

ويقدم لنا الكاتب شخصية أخرى من تلك الشخصيات القبطية التى بلغت مركزامرموقا فى العهد التركى، وهو المعلم ابراهيم الجوهرى الذى يصفه الجبرتى بأنه «كان رجلا عظيما فى خلقه وفى علمه، سخيا كريما إلى أبعد الحدود، أما عن خلقه الشخصى فقد كان وقورا فى دعة، متواضعا فى رفق ولين. وطيب السريرة عطوفا»، ولما مات فى ٣١ مايو ١٧٩٥ حزن عليه ابراهيم بك حزنا شديدا وخرج ليشهد جنازته أثناء مرورها بقصر العينى [١].

وقبل أن ينقل لنا زاهر رياض رثاء الجبرتى للمعلم الجوهرى لا ينسى أن يدمغ الجبرتى بتهمة « التحيز ضد المسيحيين». وإليكم عبارة الجبرتى: «ومات الذمى المعلم إبراهيم الجوهرى رئيس كتبة الأقباط فى مصر. أدرك فى هذه الدولة من العظمة ونفاذ الكلمة وعظم الصيت والشهرة مالم يسبق لمثله من أبناء جنسه، وكان من دهاقين العالم ودهاتهم، لا يغرب عن ذهنه شئ من دقائق الأمور، ويدارى كل إنسان بمايليق من المدارة، ويحابى، ويهادى، ويواسى الامراء عند دخول رمضان، وعمرت فى أيامه الكنائس وديور (أديرة) النصارى وأوقف عليها الأوقاف الجليلة والأطيان ورتب لها المرتبات العظيمة والأرزاق الدارة والغلال» (٢). فأين هذا التميز الذى لا تجد له وجودا إلا فى وهم الكاتب(!!)

---

(١) المصدر السابق - ص ٢٤.

(٢) المصدر السابق - نقلا عن الجبرتى ج ٢.

ويقول المؤلف إن الفضل فى بناء الكنيسة المرقسية الكبرى فى شارع كلوت بك إنما يرجع إلى ابراهيم الجوهرى وحسن تصرفه إذ انتهز فرصة مرور إحدى الأميرات لأداء فريضة الحج فخدمها بنفسه وحصل بواسطتها على فرمان برفع الجزية عن الرهبان وإذن ببناء الكنيسة الكبرى، ولم يكن أخوه المعلم جرجس يقل عنه فى علو الهمة. إذ يصفه الجبرتى بأنه كان عظيم النفس. يعطى العطايا ويفرق على الأعيان ـ عند قدوم رمضان ـ الشموع والعسلية والسكر والأرز والكساوى والبن، ويعطى ويهب، وكان يقف بأبوابه الحجاب والخدم».

وعن علاقته بسادة البلاد الترك الذين عادوا إلى مصر عقب جلاء الحملة الفرنسية عنها، يقول زاهر رياض : أراد الأتراك أن يجمعوا القلوب حولهم استعدادا لمعركتهم القادمة مع المماليك، فأصدروا أمرهم بألا يتعرض أحد لأعيان القبط، ولما كانوا فى حاجة إلى المال قربوا إليهم المعلم جرجس الجوهرى فعاد إليه احترامه وشئ كثير من نفوذه وقدموه وأجلسوه لما يسديه إليهم من الهدايا والرغائب حتى كانوا يسمونه جرجس «أفندى»، ورأيته يجلس بجانب محمد خسرو باشا ـ وبجانب شريف أفندى الدفتردار ويشرب بحضرتهم الدخان ويراعون جانبه ويشاورونه فى الأمور».

وعلينا أن نفهم مغزى هذه المعاملة الكريمة التى لاقاها جــرجس أفندى على يد الأتراك العــائدين، مع أى من المفروض أن تكون نفوسهم مشحونة بالضغينة على الأقباط بسبب تعاونهم مع الفرنسيين خلال فترة وجودهم بمصر، وهو التعاون الذى بلغ مداه على يد المعلم يعقوب على النحو الذى فصلناه فى فصل سابق.

الأقباط فى المناصب الإدارية الكبرى

ولسوف يستمر المعلم جرجس الجوهرى فى أداء دوره حتى بعد أن ينجح محمد على فى الاستئثار بالسلطة، فيقف إلى جواره لتدبير شئونه المالية، ولم يكن هو القبطى الوحيد الذى ارتقى أعلى المناصب فى عهد الوالى الجديد وإنما كان هناك المعلم رزق أغا الذى أصبح مديرا وحاكما لإقليم الواقع وراء فرع دمياط، والمعلم غالى الذى عهد إليه بمسح عموم أراضى مصر وإليه يعزى فضل قيام النظام الإدارى الذى بدأه محمد على، وقدى عرف الوالى للمعلم غالى قدره «إذا لم يكد يعينه كبيرا للمباشرين حتى نزلت طلخانة الباشا إلى بيته واستمرت تضرب النوبة التركية ثلاثة أيام وكذلك الطبل الشامى وباقى الملاعيب، ثم طلع الملعم إلى القلعة فخلع عليه الباشا خلع الرضا وألبسه فروة سمور وعاد إلى داره وأمامه الجاويشية والأتباع بالعصى المفضضة، فأقبل عليه الأعيان من المسلمين والنصارى للسلام عليه والتهنئة له»، وقد خلفه ابنه باسيلى فى وظيفة (رئيس المحاسبين) وأنعم عليه محمد على برتبة البكوية، فكان أول قبطى يمنح هذه الرتبة وبلغت أطيانة عدة قرى فى الوجه البحرى. وعين الوالى بطرس غالى أغا ناظرا لشونات الغلال ثم حاكما لبرديس، كما عين عيد فرج أغا حاكما على دير مواس، وميخائيل عبده حاكما على الفشن، وكرم أغا على شرقى أطفيح، وتكلا سيداروس فى بهجورة وأنطون أبو طاقية فى الشرقية، وعبود كاتبا

للخزينة «وكان الباشا يحبه ويثق به ويقول له: لولا الملامة لقوتك الدفتردارية وهو المنصب الذى يتولاه ابنه ابراهيم باشا».

ويواصل زاهر رياض حديثه عن وضع الأقباط فى عهد محمد على فينقل عن رمزى تادرس هذه الفقرة من كتابه (الأقباط فى القرن العشرين)[1]:

«وأرادت الحكومة أن تؤكد للأقباط حرية إدراتهم لأيحوالهم وأملاكهم دون تدخل من الدول، وقد كان هذا الحق معترفا به من قبل (أى فى عهد الحكم التركى) إلا أن الأقباط لم يكونوا يتمتعون به بشكل جدى لكثرة ما تدخلت الحكومة فى مصالحهم، ولكثرة ما نالهم من الأذى، فأرادت الحكومة أن تؤكد لهم كتابة، وفى ذلك إطلاق لحريتهم فى أن يبنوا ما يشاءون من الكنائس الجديدة ويرمموا القديمة منها بكل حرية دون ما حرج أو تدخل أو إذن أو شبه ذلك، فيكان أن صدر قرار أن يديروا بأنفسهم وبالاشتراك مع رجال الإكليروس أموال أديرتهم وكنائسهم ومدارسهم.

وعندما امتد النفوذ المصرى إلى السودان كان للأقباط وجود فعال عن طريق الموظفين والتجار (حتى عادت المسيحية إلى الظهور فى السودان بعد أن غابت عنه خمسة قرون)، وجنى الأقباط من عملية التجارة أرباحا طائلة وجاها عريضا لدرجة أنهم استخدموا الأعوان المدججين بالسلاح وأنشأوا النقاط العسكرية لحماية طرق التجارة

---

(١) الأقباط فى القرن العشرين (رمزى تادرس) جـ أول ص ٢٧.

مدخل الأقباط إلى الحياة العامة

وترى الدكتورة سميرة بحر أن عهد محمد على كان بمثابة الميلاد الحقيقى للأقباط فى العصر الحديث[1] ومدخلهم إلى الحياة العامة وتفسر ذلك بأن محمد على لما أعطى اهتماه للعنصر المصرى فى إدارة الدولة كنتيجة لنزعة الاستقلالية عن الخلافة العثمانية، انعكس ذلك على الأقباط بصفتهم جزءا من العنصر المصرى الذى أبرزه محمد على واستخدمه لتحقيق طموحه الكبير وللوصول إلى آماله الواسعة، وكان موقفه من الأقباط محكوما بنظرته إلى المصريين عموما.

وإلى جانب السلطات الإدارية الواسعة التى أتاحها محمد على للأقباط على النحو الذى أوضحناه، يلاحظ حيازة الأقباط للملكيات الزراعية الكبيرة، فكان بطرس أغا يمتلك ألفى فدان (وربما خمسة آلاف) قرب جرجا ويربى الخيول والمواشى والأغنام على أعلى مستوى، وتبين من حصر الملكيات أن العائلات القبطية فى الوجه القبلى تحظى بالمرتبة الرابعة بعد الدولة وعائلة محمد على والباب العالى، وليس من شك فى أن حجم الثروة القبطية سيكون له تأثيره فى تحديد دور الأقباط السياسى والاجتماعى، وقد استمر تقدم الأقباط فى الحياة العامة الحديثة مع أخوانهم المسلمين خاصة أن الوالى سعيد أدخلهم فى صلب الدولة، لأنه كان يريد إخراج الأتراك من الوظائف المدنية والحربية، فبدأ يعتمد على المصريين، ويفسح لهم المجال واسعا

---

(١) مرجع سابق ٣٤.

فى وظائف الدولة والجيش، ورفع الحظر المفروض على تجنيد المسيحيين كما ألغى «الجزية» التى كانت مفروضة عليهم.

والتزام الخديوى إسماعيل سياسة التسامح الدينى [1] فعين الأقباط فى مناصب نظارة الأقلام فى قضايا المديريات (تشبه رؤساء النيابات) وهى مناصب يرقى شاغلها إلى مناصب القضاء، وعين واصف باشا عزمى رئيسا للديوان الخديوى، ولما شكل مجلس النواب لأول مرة سنة ١٨٦٦ قضى بوجوب انتخاب عضو قبطى عن كل مديرية، كما تقرر فتح المدارس الحكومية أمام أبناء المسلمين والنصارى بدون تفرقة، ولم يعد الدين شرطا للتعيين فى القضاء، وتم إلغاء المجالس القضائية التى كانت تقتصر على قضاة المسلمين، وحلت محلها المحاكم الأهلية التى خضع لها كل المصريين على اختلاف دياناتهم. وشجع هذا الاتجاه العلمانى على التقارب بين المسلمين والأقباط، فأسهم بعض الأقباط فى بناء المساجد ووقف الأوقاف عليها، كما شارك بعض المسلمين فى بناء الكنائس.

موقف الإسلام من حق العمل

فإن كان تاريخ العلاقات بين المسلمين والأقباط قد سار على هذا النحو الذى لم تلوثه وصمة التعصب، حتى فى أشد العهود شهرة بالتعصب، وإذا كان الخط البيانى للعلاقات بين الجانبين قد سلم من نكبة اضطهاد الأقلية وسار فى اتجاه الوئام والتعاون، فما الظروف التى

---

(١) المصدر السابق ٣٦ .

دفعت بهذا الخط نحو الانحراف والتوتر؟ وما العوامل التى تجعل من حديث الاضطهاد صخبا وضجيجا يعلو على صوت العقل والحكمة والواقع؟ وكيف يجوز تجاهل موقف الإسلام من حق العمل لغير المسلمين وإسناد أكبر الوظائف إليهم [1]. حتى بلغ التسامح أن أفتى فقهاء كبار مثل الماوردى فى «الأحكام السلطانية» بجواز تقليد الذمى (وزارة التنفيذ). ووزير التنفيذ هو الذى يبلغ أوامر الإمام ويقوم بتنفيذها ويمضى مايصدر عنه من أحكام وقد تولى تلك الوزارة بعض النصارى أكثر من مرة منهم نصر بن هارون سنة ٣٦٩ هـ، وعيسى ابن نسطوروس سنة ٣٨٠هـ، وقبل ذلك كان لمعاوية بن أبى سفيان كاتب نصرانى اسمه سرجون. وقد بلغ تسامح المسلمين فى هذا الأمر أحيانا إلى حد المبالغة والجور على حقوق المسلمين، مما جعل المسلمين فى بعض العصور، يشكون من تسلط اليهود والنصارى عليهم بغير حق.

وقد قال المؤرخ الغربى آدم ميتز فى كتابه (الحضارة الغربية فى القرن الرابع الهجرى):

«من الأمور التى نعجب لها كثرة عدد العمال (الولاة وكبار الموظفين) والمتصرفين غير المسلمين فى الدولة الإسلامية، فكان النصارى هم الذين يحكمون المسلمين فى بلاد الإسلام، والشكوى من تحكيم أهل الذمة فى أبشار المسلمين شكوى قديمة».

يقول أحد الشعراء المصريين [1] فى يهود عصره وسيطرتهم على حكامه:

---

(١) كتاب (غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى) (د. يوسف القرضاوى ص ٢٤).

يهـود هذا الزمـان قـد بلغـوا غـايـة آمـالهم وقـد ملكوا
المجـد فـيـهم والمال عندهم ومنهم المسـتـشـار والملك
يا أهل مصر، إنى نصـحـت لكم تهودوا، قد تهود الفلك!

وقال آخر بيتين تمثل بهما الفقية الحنفى الشهير (ابن عابدين) لما رأى من استئثار غير المسلمين فى زمنه على المسلمين، حتى أنهم يتحكمون فى الفقهاء والعلماء وغيرهم قال:

أحـبابنا، نوب الزمان كثيرة أمـر منها رفعة السفهاء!
فمتى يفيق الدهر من سكراتـه وأرى اليهود بذلة الفقهاء؟!

ويصف الدكتور يوسف القرضاوى تلك الصور بأنها من أثر الجهل والانحراف، والاضطراب الذى أصاب المجتمع الإسلامى فى عصور الانحطاط، حـتى انتـهى الأمـر إلى عـزة اليـهـود وذلة الفـقـهـاء.

وآخر ما سجله التاريخ من ذلك، وما سارت عليه الدولة العثمانية فى عهدها الأخير بحيث أسندت كثيرا من وظائفها الهامة والحساسة إلى رعاياها من غير المسلمين، وجعلت أكثر سفرائها ووكالائها فى بلاد الأجانب من النصارى.

وقد استلفتت سماحة الإسلام مع غير المسلمين أنظار المؤرخين الغربيين، فيقول آدم ميتز فى مؤلفه الذى سبقت الإشارة إليه:

---

(١) هو الحسن بن خاقان كما جاء فى (حسن المحاضرة) للسيوطى ج٢ ص ١١٧ انظر الحضارة الإسلامية لآدم ميتز. جـ ١ ص ١١٨.

«ليس فى التشريع الإسلامى ما يغلق دون أهل الذمة أى باب من أبواب العمل، وكانت قدمهم راسخة فى الصنائع التى تدر الأرباح الوافرة، فكانوا صيارفة وتجارا وأصحاب ضياع وأطباء، بل إن أهل الذمة نظموا أنفسهم، بحيث كان معظم الصيارفة الجهابذة فى الشام - فعلا - يهودا، على حين كان أكثر الأطباء والكتبة نصارى، وكان رئيس النصارى ببغداد هو طبيب الخليفة[1]، وكان رؤساء اليهود وجهابذتهم عنده..».

والعلامة الفرنسى (جوستاف لوبون) بعد أن استعراض فى مؤلفه الضخم (حضارة العرب) آيات القرآن الكريم التى تؤكد حرية الاعتقاد، وتمنع الإكراه والقهر، يقول:

رأينا من آى القرآن التى ذكرناها آنفا أن مسامحة محمد لليهود والنصارى كانت عظيمة إلى الغاية، وأنه لم يقل بمثلها مؤسسو الأديان التى ظهرت قبله كاليهودية والنصرانية على وجه الخصوص، وسنرى كيف سار خلفاؤه على سنته، وقد اعترف بذلك التسامح بعض علماء أوروبا المرتابين أو المؤمنين القليلين الذين أمعنوا النظر فى تاريخ العرب، والعبارات الآتية التى اقتطفها من كتب الكثيرين منهم تثبت أن رأينا فى هذه المسألة ليس خاصا بنا، قال روبرتسون فى كتابة (تاريخ شارلكن) :

---

(١) يقصد «بختيشوع» طبيب الخليفة العباسى المنصور.

«إن المسلمين وحدهم الذين جمعوا بين الغيرة لدينهم وروح التسامح نحو أتباع الأديان الأخرى، وإنهم مع امتشاقهم الحسام نشرا لدينهم تركوا من لم يرغبوا فيه أحرارا فى التمسك بتعاليمهم الدينية.. [1].

---

(١) كتاب حضارة العرب لجوستاف لوبون ترجمة عادل زعيتر (صفحة ١٢٨).

الفصل الرابع

المسألة الطائفية

بين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢

جاء الاحتلال البريطانى لمصر ١٨٨٢ ليضع أقباطها فى مأزق جديد مشابه للمآزق السابقة التى تعرضوا لها خلال الحروب الصليبية والحملة الفرنسية، وسبب المأزق هو تلك القرابة الدينية التى تربط المسيحيين فى مصر بالمسيحيين القادمين من أوروبا، والتى من شأنها أن تضع الأقباط أمام خيار صعب بين الولاء الدينى والانتماء الوطنى.

* ولكن مسألة الولاء الدينى تحتاج إلى نظر.

فقد سبق أن أوضحنا أن كنيسة الإسكندرية كانت لها ـ منذ نشأة المسيحية ـ رؤية مستقلة بشأن بعض المسائل التى تدخل فى صلب

العقيدة المسيحية، ونهجت الكنيسة فى ذاك المجال نهجا مناوئا للمذهب الرسمى (الملكانى) الذى أخذت به قيادة الدولة البيزنطية، وتحول هذا الخلاف المذهبى إلى حرب ضروس بين الرومان والمصريين وتوالى عقد المجامع المسكونية للوصول إلى حل وسط، ولكن الكنيسة القبطية بقيت على موقفها المستقبل عن بقية الكنائس الرئيسية الأخرى فى روما والقسطنطينية، فلما ظهر البروتستانت (المحتجون) فى القرن السابع عشر احتجاجا على طغيان الكاثوليكية، أضاف ذلك بعدا جديدا فى الصراع بين المذاهب والكنائس المسيحية فى العالم.

هذه لمحة خاطفة عن حجم الخلاف بين الطوائف المسيحية، وهو خلاف كان يستمد جذوره من الخلاف العقائدى، ولكنه تأثر إلى حد كبير بشئون السياسة الدنيوية، عندما كانت كنيسة روما ثم كنيسة القسطنطينية تسعى إلى مد نفوذها على بقية الكنائس انسياقا مع رغبة الإمبراطورية فى تكريس سيادتها على ولاياتها. ولسوف تتضح أهمية هذا الخلاف المذهبى عندما كانت الأقباط يجدون أنفسهم أمام تيارات مسيحية وافدة ترفع شعار الصليب ولكنها تحمل معها ـ إلى جانب الهدف الاستعمارى ـ هدفا آخر هو إضعاف الكنيسة القبطية وتذويبها فى الجسم الكاثوليكى أو البروتستانتى. فماذا كان موقف المسيحيين المصريين من هذه الحملات العسكرية والدينية..؟

والواقع أن المراجع التاريخية الإسلامية لاتعطينا إجابة وافية عن هذه المسألة ويمكن تفسير هذا التجاهل بما يلى:

١ ـ أن الوجود القبطى خلال العصر الأيوبى وبداية العصر المملوكى ـ وهو العصر الذى شهد ملاحم الحرب الصليبية ـ بلغ درجة واضحة من الضعف والهزال فبعد مضى ستة قرون على دخول الإسلام، كانت الغالبية العظمى من المصريين قد تحولت إلى الإسلام، كما شهد هذا العصر انهيار اللغة القبطية نهائيا وتحول الأقباط إلى وضع مؤلفاتهم باللغة العربية بمن فيهم البابا داود بن لقلق والأنبا بولس البوشى، فكان ذلك بمثابة «**المسمار الأخير فى نعش اللغة القبطية**» على حد تعبير القمص داود عزيز[١] ومن شأن هذا الإنحسار أن يحول دون قيام الأقباط بدور واضح يلفت أنظار المؤرخين.

٢ ـ يمكن النظر إلى دور الأقباط ضمن الموقف العام للشعب المصرى كله. وهو ما لم يحظ بالعناية الكافية من جانب المؤرخين بسبب تركيزهم على أدوار السلاطين والأمراء قادة الأجناد وإهمالهم لحركة الشعوب.

الصليبيون يتهمون الأقباط بالإلحاد

ومع ذلك فإن الباحثة القبطية سميرة بحر ترى أن الأقباط اتخذوا من الصليبيين موقفا حازما حاسما عندما وجدوا فى الصليبيين صورة جديدة للارتباط بين الدين والسياسة والاستعمار، وكانوا التجسيد المادى للنظرة الغربية السائدة فى عهدهم نحو الدين وهى نظرة تخالف تماما مفهوم الدين لدى أقباط مصر التى تفصل تماما بين السلطة الزمنية

---

(١) أقباط مصر بين الماضى والحاضر ـ ٥٦.

والسلطة الدينية وتقول:[1] **لقد أعرض الأقباط عن النظر إلى الغزاة على أنهم مسيحيون، حتى أنه بلغ من شدة غيظ الصليبيين لعدم مساعدة الأقباط لهم. أن أصدروا قانونا يمنع أقباط مصر من زيارة القبر المقدس. بدعوى أنهم «ملحدون». وتقول: وإذا كان الأقباط قد وقفوا فى البداية موقفا سلبيا من هذه الحروب، وذلك بعدم تقديم العون للصليبيين مادامت حكوماتهم الوطنية لم تشترك فيها، فإنهم هبوا للدفاع عن بلادهم حينما أصبحت هذه الحروب خطراً مباشرا، وتمكنوا من صد الأجنبى الدخيل مع إخوانهم المسلمين.**

وتقول: فى هذه الحروب التى كان ظاهرها الدين وباطنها الدنيا والرغبة فى السيطرة، لم يتحرك من أجلها الأقباط، وعموما لم نسمع بثورة للقبط فى ذلك الوقت، ولاسمعنا أن الصليبيين تواطأوا ومعهم ضد الحكومة الإسلامية كما تواطأوا مع ذيول الدولة الفاطمية فى مصر، واجتاز الأقباط ذلك الاختيار الصعب فى مواجهة غزاة ينتمون إلى ذات ديانتهم، ويرفعون الصليب مرددين شعارات حماية الأماكن المقدسة والدفاع عن الأقليات المسيحية فى الشرق ـ اجتازوا ذلك الموقف الدقيق الذى وجدوا أنفسهم فيه معتصمين بوطنيتهم وارتباطهم بالأرض المصرية قبل كل شىء بل إن الكنيسة المصرية وجدت فى اندحار الصليبيين عقابا سماويا للكنيسة الغربية التى خرجت على التعاليم المسيحية الحقة كما يرونها.

---

(١) مصدر سابق (ص١٦).

بل إن المستشرقة الإنجليزية بوتشر تعترف فى كتابها (قصة الكنيسة فى مصر) بأن الأقباط فرحوا بانهزام الصليبيين فرحا لا يوصف «لأنهم وجدوا أن معاملة المسلمين لم أفضل من معاملة أولئك فلما رأى الملك الكامل ذلك منهم ركن إليهم وقربهم ورفع مقامهم وعمل على ما فيه راحتهم».

نابليون يسترضى المسلمين..!

وتجدد المأزق عندما قدم نابليون إلى مصر ولكن المدهش أنه لم يعلن انتسابه إلى المسيحية، وإنما ادعى أنه حامى حمى الإسلام، مع أن الأولى أقرب إلى التصديق من الثانية ولكن نابليون الذى كان يدرك قوة ارتباط المصريين المسلمين بدولتهم العثمانية، أراد أن يسحب البساط من تحت النفوذ العثمانى فأعلن احترامه للإسلام عسى أن يفلح فى كسب رضاء المسلمين عنه. وإمعانا فى هذه السياسة أظهر الجفاء للأقباط، ونحاهم عن وظائفهم التقليدية فى الشئون المالية وجمع الضرائب. وعندما شكل الديوان جعله مقصورا على المسلمين. ولكن بعد ثورة القاهرة عليه تخلى عن هذه السياسة. فلما أعاد تشكيل الديوان أشرك فيه الأقباط، «بقصد إشعار المسلمين بالذلة عن طريق مساواتهم بالأقباط، الأمر الذى لم يحدث منذ الفتح الإسلامى، بعد أن تنكروا لما عاملهم به من قبل» على حد تعبير مؤرخ قبطى هو زاهر رياض الذى يقول(١): **إن الأقباط لم يدخروا وسعا فى التعاون مع**

---

(١) المصدر السابق (ص ٣٧).

الفرنسيين على أمل أن يخلصوهم من الحكم الإسلامى. وعرف الفرنسيون ما كان عليه الأقباط من مهارة وكفاءة فولوهم المناصب الكبيرة، وذكر أسماء عدد من الأقباط تولوا مناصب حكام الأقاليم بل انضم إلى القوة الفرنسية كثير من الأقباط مثل المعلم مكاريوس حنين، والمعلم غبريال سيداروس، والقس حنا راعى كنيسة منفلوط، ووصل كل منهم إلى رتبة كولونيل، أما عبد الله منصور فحصل على رتبة قومندان، وعين نابليون المعلم إلياس بقطر سكرتيرا خاصا له ثم عضوا بالمجمع العلمى».

وقد سبق أن أوضحنا دور المعلم يعقوب الذى أسس جيشا قبطيا لمعاونة الاحتلال الفرنسى ثم غادر البلاد بصحبة الفرنسيين ليقنع حكومة فرنسا بالبقاء فى مصر.

ولكن سميرة بحر ترى غير ما يراه زاهر رياض فتقول(١) إنه بعد اغتيال الجنرال كليبر على يد سليمان الحلبى تراجع الفرنسيون عن استرضاء الأقباط وخلعوهم من مناصبهم، فتساوى فى النهاية شعور المسلمين تجاه الفرنسيين وإن اختلفت دوافع كل فريق وكان الأقباط قد تحفظوا فى بداية شعورهم فى البداية أملا فى التخلص من نظام المماليك والأتراك، فلما رأوا أن وجود دولة مسيحية فى مصر لم يفدهم بل أساء إلى العلاقات بينهم وبين إخوانهم المسلمين ـ فضلا عن إقصائهم من وظائفهم ـ عندئذ **«تمنوا» رحيل الفرنسيين الذين**

---

(١) المصدر السابق ص ١٨ .

كان وجودهم فى مصر يسىء إليهم وإلى العلاقات بينهم وبين المسلمين بمحاولة خلق جو من عدم الثقة والتشكك فى ولائهم وإخلاصهم لأخوانهم المسلمين. ولكنها لاتقدم لنا وقائع محددة لتحويل التمنيات إلى عمل جدى.

ومعنى ذلك أن موقف الأقباط من الحملة الفرنسية مر بثلاثة أطوار:

١ - **الطور الأول:** اتخذوا فيه موقف الانتظار والترقب عندما وجدوا الفرنسيين يتطلعون إلى استرضاء المسلمين ويتجاهلون الأقباط رغم القرابة الدينية.

٢ - **الطور الثانى:** وهو تكالب الأقباط على ترضية الفرنسيين والتعاون معهم عسكريا وماليا وإداريا.

٣ - **الطور الثالث:** وهو عودة الجفاء بين الجانبين بعد أن قرر الفرنسيون الجلاء عن مصر، ولم يعد الفرنسيون بحاجة إلى أصدقاء.

*** وانتهت هذه المرحلة كلها بعودة الأقباط إلى حظيرة الوحدة الوطنية التى اهتزت خلال الوجود الفرنسى.**

الشىء اللافت للنظر أن الإنجليز عند احتلالهم مصر، استخدموا نفس الأسلوب الذى جربه الفرنسيون، وهو إثارة الفرقة بين المسلمين والمسيحيين عن طريق «الوظائف» فقد عمدت سلطات الاحتلال - فى البداية - إلى إقصاء كبار الموظفين من المسلمين والأقباط وإحلال مسيحيين سوريين محلهم، وفى المرحلة الثانية ركز الإنجليز على استبعاد الكثير من القبط من وظائفهم بالتدريج تحت شعار (حق الأغلبية) فى هذه الوظائف حتى تثور مشكلة اضطهاد القبط وتتبادل

ردود الفعل العشوائية وغير العشوائية وينمو الاحساس الذاتى لدى كل من القبط والمسلمين، ثم يسعى الإنجليز لجذب بعض عناصر القبط إليهم فلما تثور المشكلة من الجانب الآخر يتدخل الإنجليز لعلاجها لصالح القبط والتظاهر بحمايتهم من المسلمين(١).

وليس من شك فى أن هذه السياسة البريطانية نجحت فى الوفاء بالغرض المنشود وهو خلق حالة من التوتر بين المسلمين والقبط وقد انعكست هذه الحالة على صفحات الصحف حيث لجأ كل فريق إلى اتهام الآخر بالتعصب، وطفحت الصحف بالمقالات المتطرفة والتعبيرات الحادة التى صبت الزيت على النار، وتصاعدت حدة النعرة الطائفية حتى تنادى الأقباط إلى عقد مؤتمر أسيوط لبحث مطالبهم، ورد عليهم المسلمون بعقد مؤتمرمصر الجديدة **وأثمر هذا الانشقاق أولى ثماره فى عام ١٩١٣ عندما صدر القانون النظامى للجمعية التشرعية - أول مؤسسة نيابية - وقد تقرر فيه مبدأ «التمثيل الطائفى» لتكريس التفرقة بين الأقباط والمسلمين. وإذ نص على أن تقوم الحكومة بتعيين أربعة أعضاء من القبط. وثلاثة من عرب البدو. ونجحت سياسة الإنجليز فى الظهور بمظهر الحريص على حقوق الإقليات وتم إعداد قانون الهيئة التشريعية خفية عن الرأى العام الذى كان يطالب بإنشاء هيئة برلمانية ذات تكون تمثيلى شامل واختصاص تشريعى مطلق»**. ولكن الشعب لم يطلع على القانون إلا بعد أن وقع عليه الخديو عباس الثانى(٢). وبعد أن عقد هذا

---

(١) الأقباط فى الحياة السياسية (ص ٤٥).
(٢) المصدر السابق (ص ٧٧).

المجلس دورته الأولى تأجل انعقاده إلى أجل غير مسمى ثم قامت الحرب العاليمة الأولى سنة ١٩١٤ لتضع مصر كلها تحت الرقابة فى ظل الحماية البريطانية حتى انتهت الحرب واشتعلت ثورة ١٩١٩ لتنتقل بالحركة الوطنية إلى مسار جديد.

الحركة الوطنية تنتقل إلى المفهوم العلمانى

ولاشك أن أبرز معالم ثورة ١٩ بزوغ تلك الجامعة الوطنية التى وحدت المسلمين والأقباط تحت زعامة سعد زغلول، وجنبت الكفاح الوطنى كثيراً من الانكسارات التى تعرضت لها شعوب أخرى ـ كالهند ـ وهى تكافح من أجل الاستقلال.

وتقول سميرة بحر[1] إن انتقال الحركة الوطنية المصرية من المفهوم العام للجامعة الإسلامية إلى المعنى المحدد للوطنية المصرية، قد جاء معبرا عن نضج تيار علمانى ليبرالى جديد، وأصبحت الدعوة إلى الاستقلال السياسى لمصر، تعنى سقوط السيطرة العثمانية والبريطانية فى وقت واحد. وهنا نجد الأقباط يندفعون فى الحركة الوطنية بشكلها الجديد والتى تجسدت بقوة وفعالية بزعامة سعد زغلول وحزب الوفد بعد ذلك.

وقد عبر سعد زغلول عن علمانية الثورة فى حديث صحفى إلى جريدة (الأكوبارى) قال فيه: **«إن الحركة الحالية فى مصر**

---

(١) المصدر السابق (ص ٨٠).

ليست حركة دينية؛ لأن المسلمين والأقباط متظاهرون معا».

وجاء تشكيل «الوفد» خليطا من المسلمين والأقباط ليؤكد على الطبيعة العلمانية للوفد كتنظيم ومؤسسة سياسية، وأن المصرية الجامعة كانت نسيجه الفعلي، والدليل على ذلك ما حدث في العلاقات التنظيمية للأعضاء حين استفهم جورج خياط من سعد زغلول عند انضمامه للوفد عما يكون في شأن الأقباط بعد الاستقلال. فقال له سعد: «**يكون شأنهم شأننا، ولا فرق بين أحد منا إلا في الكفاءة الشخصية**» فسر بذلك جورج خياط وطلب أن نسجله في محاضرنا، وأن نعلنه، فحصل ذلك (مذكرات سعد زغلول) وأصبح التمتع بالحقوق والواجبات متساويا للأعضاء جميعا.

كما ظهرت الصفة العلمانية للوفد في تكوين أى لجنة أو اجتماع أو مؤتمر أو مظاهرة وفي كل صحيفة، حتى الهيئات والتكوينات التى كانت تؤلفها الحكومات المعادية للوفد كانت تصدر عن نفس منطلق المصرية الجامعة الذى فرضه الوفد على الجميع، ومن ثم فإن إجراءات النفى والاعتقال والفصل والمحاكمة التى كانت تتخذها سلطات الاحتلال لم تكن تفرق بين فرد وآخر إلا بمعيار التطرف أو الاعتدال في نشاطه الوطنى.

وحتى عندما حدث الانقسام الأول داخل قيادة الوفد، انقسم الأقباط مع المعسكرين مما يعنى أن تغييرا جذريا فى مفهوم الوحدة الوطنية قد حدث بحيث صارت الوحدة تعنى اتحاد القوى السياسية العاملة فى

الحركة الوطنية من أجل الاستقلال، بمعنى أن النضج الوطنى قد تجاوز مرحلة الدعوة إلى تأكيد وحدة عنصرى «الأمة» بعد أن فشلت مؤامرة الاحتلال فى إذكاء التفرقة بينهما، واشتدت الدعوة إلى الوحدة الوطنية بمفهومها السياسى بعد أن بدأ الشقاق داخل الوفد، وانسحبت بعض القوى السياسية، وشكلت أحزاب المعارضة، وتوزع عليها الأقباط على نفس المنهج الذى أرساه الوفد.

وعندما قبل يوسف وهبة باشا - وهو قبطى - تشكيل وزارة مناوئة لسعد زغلول، عقد زعماء الأقباط مؤتمرا ضخما فى الكنيسة المرقسية الكبرى حضره مايربو على ألفين من الأقباط وتبارى خطباؤهم فى التنصل من وهبة باشا، ووقع الحاضرون بيانا للبراءة منه وجاء فيه: **ان الإنجليز يسعون لتشويه الوحدة الوطنية، وأن قبول قبطى للوزارة يمكن أن يفسر بأنه رضاء للقبط عن سياسة هذه الوزارة، وأكدوا أن وهبة باشا لم يمثل فى أى وقت من الأوقات ما يمكن أن يسمى «أمانى الأقباط) ورغم أنه لا فرق بين قبطى ومسلم فإن الأقباط يرون أنفسهم مضطرين إلى أن يتقدموا بصفتهم أقباطا لإظهار شعورهم حيال الحادث، ولما دبر الجهاز السرى التابع للوفد خطة لاغتيال وهبه باشا تطوع شاب قبطى اسمه عريان يوسف سعد لتنفيذ المهمة فألقى عليه قنبلة لم تصبه وكان اختيار شاب قبطى بهدف إبطال شبهة التعصب - لو كان مسلما - مثلما حدث عند اغتيال بطرس غالى.**

وترك هذا التطور الجديد فى العلاقات بين المسلمين والأقباط على الكتاب الذين كان لهم دور سابق فى إثاره الحماس الطائفى فالشيخ عبد العزيز جاويش الذى كتب مقاله الشهير (الإسلام غريب بين أهله) فى عام ١٩٠٨ إذا به سنة ١٩١٩ يرسل من برلين إلى وكيل بطريركية الأقباط بالقاهرة برقية يقول فيها: «إن المصريين فى أوروبا الوسطى يفتخرون من أعماق نفوسهم بمسلك طائفتهم فى دفاعها الوطنى المبارك عن حقوق الوطن المقدسة»(١).

وعقب الإفراج عن سعد زغلول فى ٣١ مارس ١٩٢٣ خرجت الأمة بكل طوائفها وفئاتها تحتفل بعودته. ووقف مكرم عبيد يخطب فى شباب شبرا ناعيا على الإنجليز دسائسهم للتفريق بين المسلمين والأقباط فقال: «قولوا لهم عبثا تحاولون فصم وحدتنا، فقد جمعتنا دماء أبنائنا التى جرت فى شوارعنا، عبثا يذكروننا بانقسام مضى.. فقد غسلناه بدموعنا، عبثا يقولون: هم أقباط أو مسلمون فى وفدهم أو برلمانهم فقد كنا - ولانزال - مصريين فى سجوننا، عبثا يفرقون بين أمالنا فقد اتحدت آلامنا.. واكتشفنا سر الحياة: الإخلاص، وما اتحادنا إلا اتحاد قلوبنا ومشاعرنا ولم يفصلها فاصل بعد أن جمعها الواحد القهار...».

وبصدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ خمد الكفاح الثورى وبدأ الإعداد لإصدار الدستور. وكان من الطبيعى أن تثور مسألة الأقليات وكيفية

---

(١) جريدة الأفكار (٣ فبراير ١٩٢٠).

الاعتراف بوجودها خاصة أن التحفظات الأربعة التى تنتقص من استقلال مصر كانت تتضمن بندا حول «الاقليات». ودارت فى لجنة إعداد االدستور مناقشات فقهية رائعة حول مسألة التمثيل الطائفى فى المجالس النيابية وأدلى كل من المؤيدين والمعارضين برأيهم، فمن الأقباط من أيد فكرة التمثيل ومنهم من رفضها. وخارج الحوار الدستورى وقفت الصحف والنقابات والهيئات المختلفة بين مؤيد ومعارض.

قضية التمثيل الطائفى

ومن المفيد أن نتوقف طويلاً أمام مسألة التمثيل الطائفى فى المجالس النيابية، وكان أمرا متوقعا أن تثور هذه القضية أثناد إعداد مشروع دستور ١٩٢٣، وأن تختلف حولها آراء المسلمين والأقباط بين مؤيد ومعارض، ولكل حججه وأسانيده، وانتقلت حمى النقاش داخل لجنة الدستور إلى الصحف والنوادى ومقرات الأحزاب حيث كان الاستعداد يجرى على قدم وساق لدخول أول معركة انتخابات دستورية فى تاريخ مصر الحديثة، وقد عرض علينا المؤرخ المستشار طارق البشرى فى كتابه الجليل (المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية) ملخصا وافيا لهذه المناقشات من واقع وثائق لجنة الدستور والدوريات الصحفية وغيرها، ونفهم من كل ذلك أن **قضية التمثيل الطائفى أثيرت فى أول جلسة عقدتها لجنة الدستور عندما أشار حسين رشدى باشا رئيس اللجنة ورئيس اللجنة الفرعية التى نيط بها وضع المبادىء العامة للدستور، إلى مسألة**

الأقليات ولفت نظر الأعضاء إلى «العناية بوضع نصوص فى دستورنا لحماية الأقليات لأن انجلترا حفظت لنفسها حق حمايتهم، وهو يشير بذلك إلى أحد التحفظات الأربعة فى تصريح ٢٨ فبراير، وقال إن وضع هذه النصوص سوف يسقط حجة بريطانيا فى التدخل لحماية الأقليات[١].

وفى الجلسة الثالثة عشرة للجنة الفرعية عاد رشدى إلى إثارة المسألة واقترح أن يتضمن الدستور ذات النصوص التى وضعها الإنجليز فى مشروع كيرزن، وهى تتعلق بالمساواة فى الحريات وفى الحقوق المدنية والسياسية وفى ممارسة الشعائر الدينية والتعليم واستعمال اللغات، فوافقت اللجنة على النصوص بالإجماع. والحق أنه لم يكن فى النصوص الخاصة بالمساواة شذوذ إلا فى أن ترد فى معاهدة دولية بين مصر وبريطانيا حسبما حرص «كيرزن أن تكون. أما ورودها فى الدستور فقد كان تقريراً لأحكام المساواة والحرية الدينية سليما. فلما تلى نص يتعلق بكفالة الحقوق المتساوية للمصريين بالنسبة للأقليات «فى القانون وفى الواقع» اعترض المكباتى على أن يرد فى الدستور ما يعترف بوجود أقليات، فسارع الرئيس يغير مناقشة إلى أخذ الأصوات وظفر بالموافقة بالأغلبية، ثم قال إن «الأقليات» أصبحت محمية ولا محل للتحفظ الإنجليزى. فرد عبد العزيز فهمى معترضا على هذا التعليق الذى يثبت أن المصريين لم يستطيعوا دحض التحفظات الأخرى الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير، وأن الأولى هو ذكر أن مركز

(١) ص ١٦٦ وما بعدها.

المندوب السامى فى مصر يتعارض مع سيادتها ،ثم أبدى خشيته من أن تفسر عبارة «فى القانون وفى الواقع» بما يوجب أن تضمن الدولة للأقليات تمثيلا فعليا إذا لم ينجح أفراد منهم فى الانتخابات. وقال إنه يرفض هذا النص كله وأن الحديث فيه عن استعمال اللغات الخاصة بالأقليات قديفسر على أنه تقييد فى الالزام بتدريس اللغة العربية. فطمأنه رشدى قائلا إن المقصود هو ألا تتخذ الدولة «فى الواقع إجراءات تمنع دون المساواة استبدادا منها».

وفور انتهاء هذه النقطة وطرح الرئيس (بعد إثارة للأمر من توفيق دوس) وضع «نظام للأقليات يضمن تمثيلها النيابى». فثارت أهم جوانب الموضوع، وهو الجانب الذى مثل معركة سياسية بين المؤيدين والمعارضين فى اللجنة الفرعية واللجنة العامة، ولدى الرأى العام المصرى بجميع اتجاهاته. وقد تحدث فى ذات الجلسة توفيق دوس، ثم عبد الحميد بدوى، استمر الحديث بالجلسة التالية(١١ مايو)، حضر اللجنة خلاله فضلا عن أعضائه أعضاء آخرون من اللجنة العامة، وهم يوسف سابا وحسن عبد الرازق وقلينى فهمى والياس عوض. وانضم إلى رأى توفيق دوس الياس عوض، وإلى عبد الحميد بدوى عبد العزيز فهمى ومحمود أبو النصر. وفى النهاية اقترح بدوى إرجاء بحثه لأنه أمر خطير لا تستطيع اللجنة «أن تنشئ البحث فيه إنشاء» وأن تحمل الأمة على رأيها، فأجل الموضوع لنظره فى اللجنة العامة، التى أثير الموضوع فيها بالجلسة الرابعة والعشرين (٢١ أغسطس) ومن توفيق

دوس، فأجل أربعة أيام ضمانا لحضوره هو عبد الحميد بدوى. وفى ٢٥ أغسطس تحدث دوس وتعرض للمعركة التى أثيرت بشأن «تمثيل الأقليات» فى الصحافة وغيرها منذ إثارته الأولى فى مايو. وانضم له فى رأيه الأنبا يؤانس ويوسف قطاوى الإسرائيلى وعلى المنزلاوى وعبد اللطيف المكباتى وانضم إلى بدوى كل من إبراهيم الهلباوى وعبد الحميد مصطفى وعلى ماهر وأحمد طلعت ومحمود أبو النصر وقلينى فهمى، وأخذت الأصوات فى نهاية النقاش لتقرر بالأغلبية عدم تمثيل الأقليات.

تتلخص وجهة نظر توفيق دوس فى دفاعه عن تمثيل الأقليات، فى أن ذلك يرجع لسبب سياسى وآخر قانونى. والأول هو قفل الباب أمام التدخل الأجنبى بهذه الدعوى وتمثيل الأقليات لا يعنى تفرقة بين المصريين بل إن اهماله هو ما يحمل مظنة التفرقة، إذا لم ينتخب منهم أحد فظن جمهورهم - صوابا أو خطأ - أن حقه مهضوم، وغالبية الجمهور تتأثر بالظواهر، والجمعية التشريعية حفظت للأقليات مراكز محددة، أما السبب القانونى فهو أن المجلس النيابيى يقرر التنظيمات والقوانين، وقد يقرر- بحسن نية - ما تراه الأقلية ماسا بها أو مضرا بحقوقها، والخير أن يوجد فيه من ينبه إلى ذلك. وضرب لذلك مثلا ما كاد مجلس شورى القوانين أن يقرره من اشتراط النجاح فى امتحان القرآن للالتحاق باكتاتيب، إذ كان الشرط يقصر الالتحاق بها على المسلمين. وقال إن تمثيل الأقليات تعرفه دساتير

بلجيكا وأسبانيا فليس بدعة، وإن كان أساس الأقليات مختلفا. ثم اقترح أحد طريقين لإجراء التمثيل؛ أحدهما أن يجرى الانتخاب العام، فإن ظفرت الأقلية بما ينقص عن نسبتها من المقاعد، جرى انتخاب عام فى كل مديرية يشترك فى اقتراعه المسلمون والقبط معا، لانتخاب عدد من الأقلية يكمل النسبة، وبهذا لاتنفرد الأقلية بتقديم ممثليها. والطريق الثانى أن ينتخب مجلس النواب من يكمل النسبة من الأقلية من بين من كانوا مرشحين فى الانتخابات منهم. وبالنسبة لمجلس الشيوخ إما أن يؤخذ بأحد الطريقين، وإما أن تكمل النسبة من بين نسبة المعينين بالمجلس. وقال إنه لا يتقدم باقتراحه بصفته قبطيا. لكنه مصرى يخشى الخطر من عدم الأخذ بهذا المبدأ، وأن مايؤمن به الجميع من الديمقراطية وما يتمنونه من زوال الفوارق يجب ألا يخفى واقع الأمور. ولبيان واقع الأمور ضرب مثلا بقانون نظام وراثة العرش الذى صدر وقتها، والذى اشترط فيمن يختار وصيا على العرش (إذا كان الملك غير رشيد) أن يكون مصريا مسلما، وأن انتخابات المجلس المحلى لبندر أسيوط التى جرت فى يناير السابق لم تسفر إلا عن انتخاب أربعة كلهم من المسلمين، فاستقال محمود بسيونى ليترك مقعده لصاحب عدد الأصوات التالى له وكان قبطيا.

وأمام اللجنة العامة زاد وجهة نظره تفصيلا، وعلل قومه القبط ضد فكرته بما يرونه مصلحة لهم فى ألا يغضبوا المسلمين «فتظاهروا بأنهم

لا يريدون التمثيل»، «وإذا لم يمثل الأقليات» فقد يتظاهرون بالوطنية الحادة وأنهم لا يريدون هذه الحماية (٢٨ فبراير) فى حين أنهم يريدون التشدد فى التمسك بها، وأنه كقبطى يجب عليه ألا يتهم الأقلية فى شعورها الوطنى، ولكن إزاء غلبة الأمية والجهل فى صفوف الأكثرية والأقلية وإزاء مصلحة البلد يقول الحقيقة. ومن الخطأ الظن بأن الأقباط يريدون حقا مقصورا عليهم لأن الأمر يتعلق بالمصلحة الوطنية. وأن كثيرا ممن يجهرون برفض تمثيل الأقلية يسرون العكس. وإذا كان تمثيل الأقلية الدينية يخالف النظريات الدستورية المدنية، فالمهم ألا تتبع النظريات إلا فيما يتلاءم مع الظروف الواقعية. وشعوب الشرق لاتميز كما يجب بين الدين والسياسة، وقوانين الأحوال الشخصية ترتكز على أحكام الدين. وإذا كانت كفالة تمثيل الأقليات تعنى تقرير امتياز قانونى لهم، فحسب الأكثرية امتيازها الناتج عن كونها كذلك، وهو امتياز لا يعدله شئ. وضرب مثلا بمرشحين تساويا فى كل شئ واختلفا فى الدين، فسيكون لأحدهما امتياز على الآخر بانتمائه لدين الأكثرية، **وذكر أن ليس تمثيل الأقليات هو مايخلق الفوارق الدينية، فهى باقية ما بقى الاحتكام لأحكام الدين فى مسائل الأحوال الشخصية. وطلب فى النهاية أن تنسى اللجنة أنه قبطى ولا تتذكر إلا كونه مصريا.**

وقال إلياس عوض انه لم ينتخب بالجمعية التشريعية، فرد عله أبو النصر بأن كثرا من المسلمين لم ينتخبوا مثله منهم أحمد بك عبد اللطيف. وقال بطريرك الأقباط الأنبا يؤانس إن أخوة المسلم والقبطى ووحدتهم توجب عليهما حفاظا لها تقرير التمثيل بنسبة العدد. وقال

على المنزلاوى إنه بصفته من الأكثرية يرى فى تمثيل الأقليات نفعا عظيما لضمان وجودها بالهيئة النيابية. وقال عبد اللطيف المكباتى إنه يرى أن الفارق الدينى أمر شخصى محض لا يتعدى العبادات، ولكن مراعاة لشعور الأقليات وحفظا للرابطة والوحدة يوافق على تمثيلهم.

وتلخصت وجهة نظر عبد الحميد بدوى فى أن السبب السياسى الذى يدعيه توفيق دوس من إسقاط حجة بريطانيا فى التدخل سبب غير قائم، والمعاهدات الدولية الحديثة لم تزد على تأكيد مبدأ المساواة، ولم يقبل أحد تقرير مدأ «تمثيل الأليات». والسبب القانونى غير قائم أيضا، لأن الأكثرية ليست أكثرية فحسب، بل هى طوائف تفصل بينها المصلحة كالملاك والتجار والمهنيين، ولا يقول أحد بوجوب تمثيل هذه الطوائف. وعلاج مثل هذه الأمور يكون بالصلة الطبيعية بين المجلس النيابى والرأى العام. أما المثل الخاص بالكتاتيب فالحاصل أن مجلس شورى القوانين لم يقرر شرط النجاح فى القرآن. ودلالة ذلك عكس ما يقول دوس. وتمثيل الأقليات فى دستور بلجيكا يتعلق بالأقليات السياسية لا بالجماعات الدينية، لأن المجلس النيابى مجلس سياسى لا مجلس دينى. «والأقلية الدينية من حيث هى مجموع يشترك فى دين غير الكثرية لا يمكن القول بأنها مذهب سياسى قائم بذاته بل هذا هو الذى يجب تجنبه». **والغالب يمثل الأمة كلها لا ناخبيه فقط، والأساس أن يترك الناس لاختيار مندوبيهم حسب ميولهم السياسية. ورد على تخوف دوس من ضياع حقوق الأقلية، قائلا إن الناس تحيا بالتفاهم والتسامح، وكان الخلاف دائما موقفا استثنائيا. وإذا كانت الأقلية تذكر أحداث**

الماضى البعيد فقد عانت الأكثرية من حكومة الاستبداد فيه بقدر ماعانت الأقلية. والفارق الدينى يضعف فى مصر الآن ولن يطول الزمن «حتى ينمحى فى علاقاتنا الاجتماعية وتعفى تماما جميع آثاره»، وفى محاولة إبقائه انكار للامتزاج الحاصل من نفسه بفعل الزمن ووجود التمثيل الخاص بالأقليات يوجد الجهة التى تحرص عليه فتزيد الفوارق وتنمو. والعصر الحديث تقل فيه الفوارق الدينية ويصبح «ما يربط الناس فى حياتهم الاجتماعية هو عامل المصلحة المشتركة بصرف النظر عن الدين أو المذهب» ثم قال «إنى لأتمنى أن أرى اليوم الذى يجمع كل أسباب مرافقنا حتى فى الزواج والطلاق وما إلى ذلك من أحوالنا الشخصية تحت نظام واحد، بحيث نعيش جميعا فى ظل حياة مدنية محكمة منظمة». وقال إن تقرير تمثيل الأقليات يعنى شطر البلد شطرين يعيشان منقسمين وهو بدعة فى النظم النيابية. وإذا اعترف بتمثيل القبط ظهرت بعدهم أقليات كثيرة كالسوريين واليهود والعرب كل يطلب ذات الطلب، ثم يظهر الأروام والأرمن وغيرهما عندما يرون مصلحة لهم فى التخلى عن جنسياتهم واكتساب المصرية، فيتحقق نظام كرومر وتصير مصر خليطا ليس له طابع أهلى «ومرسحا للمنازعات الدينية والجنسية»، ولذلك فإن الأمر ليس نصا يوضع فى الدستور ولكنه «حدث اجتماعى خطيرجدا».

وذكر عبد العزيز فهمى أن تمثيل الأقليات يعنى منحهم امتيازا ليس لغيرهم، مع أن الروح الديمقراطية تعنى إزالة الفوارق، وأوصى أن يترك الأمر للمستقبل فإن وجد شعور عام يطلب هذا الطلب عدل الدستور.. وذكر محمود أبو النصر أن تمثيل الأقليات بدعة. وقال على ماهر أنه أمر يستبقى الانقسام والحاضر والقريب يدل على أن الجمهور المصرى لايعرف فارقا بين مسلم وقبطى، وفضلا عن أن الخاصة لا تعرف هذا الفرق من زمن بعيد «وكم رأينا الثقة تنزع من المسلم لتعطى للقبطى»، فكيف يمكن إغفال هذه الأدلة والعمل بعكسها، والقبط ممثلون فى كل المجامع السياسة بنسبة تزيد على نسبة عددهم. وفى الانتخابات اذا تقدم مرشح غير مؤيد حزب فحسابه على نفسه، وإذا أيده حزب فأنصار حزبه يؤيدونه مسلمون وقبط. وقال فلينى فهمى إن تمثيل الأقليات يهدم الوحدة الوطنية.

دور الوفد (١)

دارت كل هذه المناقشات الفقهية داخل لجنة الدستور ولم يكن الوفد ممثلا فيها ولكن من السهل إدراك موقف الوفد من هذه المسألة، وأثر نشاطه فى جماهير القبط وفى المصريين عامة. وإذا كان ظهر مما سبق مقدار قوة الحركة المعارضة لتمثيل الأقليات؛ فمن السهل ملاحظة وقفة الوفد وراءها، ونشاط رجاله فيها وخاصة قبطهم. ولاشك أن قسما هاما ممن رفض التمثيل الطائفى على أسس وطنية وقومية، كان يصدر عن الثقة فى مستقبل ما بعد ١٩١٩ ، وهو مستقبل يستحيل على الوطنى

(١) من «المسلمون والأقباط» ص ١٨٧ ومابعدها.

أن يتخيله وقتها بغير الوفد، حزب الثورة والمستقبل. وتعلقت بالوفد أهداف التحرر، وأهداف الرسوخ القومي والتحضر أيضا. وتظهر هذه الثقة فى المستقبل جلية فى حديث عزيز ميرهم رغم أنه لم يكون وفديا وقتها، لكنه كان قريب الهوى إلى الوفد. وكان يصدر الرفض للتمثيل الطائفى عن ثقته بتطور وانتصار التيار الفكرى الليبرالى والقومى، الذى كان الوفد أكبر مؤسساته السياسية الجماهيرية وقد ذكر توفيق دوس فى لجنة الدستور «قامت ضجة كبرى من تلك الجماعة التى تسمى نفسها الوفد المصرى تنادى بعدم التمثيل، وتشكك فى نوايا القائل به».

وكتبت «الوطن»: «أن جميع الذين كتبوا وخطبوا من الأقباط والمسلمين ضد تمثيل الأقليات جميعهم من السعديين «أى أتباع زعيم الوفد سعد زغلول) من أعداء سياسة الاتفاق مع انجلترا ومن الذين لم يرق لهم تصريح ٢٨ فبراير ومن الصائحين بأن الحماية لا تزال باقية».

ومن أهم ما يستفاد من هذا الكلام أن المسألة لم تطرح بمضمون طائفى ولكن بمضمون سياسى، وأن الوفد والوطنيين فهموها على هذا الوجه، وأن المعارضين الواعين فهموها على ذات الوجه أيضا. ويظهر ذلك من نبرة «الوطن» ودوس. وبهذا فإن الاستقطاب تم فى عمومه على أساس الموقف الوطنى السياسى، لا على أساس طائفى. ولهذا يلاحظ أن المدافعين عن تمثيل الأقليات من المسلمين كانوا من أعداء الوفد الألداء، ومن المؤيدين أو من ذوى القربى السياسية لاتجاه عدلى وثروت. وكذلك كان الشأن

بالنسبة لبعض القبط لا كلهم، ومن جهة أخرى فقد استوعبت قضية التمثيل - كما سبقت الاشارة - فى المسألة الوطنية المستعرة أكثر مما استوعبت فى المسألة القومية. ولم يبد خلاف أو تميز وقتها بين المسألتين، إذ كان تحقق الاستقلال يعنى لدى الغالبية انتصار الحركة الوطنية والحركة الديمقراطية، وانفتاح طريق الحرية والمساواة والرشد الاجتماعى والعدالة. وكان من المنطقى بهذا أن يركز الانتباه فى كل قضية على أثرها فى المسألة الوطنية، وأن ينظر إلى هذا الأثر كمغنم حال أو خطر وشيك، بحيث يوضع المعارض لمتطلبات المعركة الوطنية الاساسية من أية مسألة فرعية يوضع موضع المعارض للهدف الوطنى ذاته. وبالمعنى التاريخى الملموس فى ظروف تلك الفترة، نظر إلى مسألة تمثيل الأقليات فى ضوء تصريح ٢٨ فبراير وتحددت لدى القوى الوطنية المواقف منها بالموقف من هذا التصريح، وكان الأمر بشكل عام على هذا الوضع لدى العناصر المعارضة للحركة الوطنية، على أن من هذه العناصر موقف مع عدم تمثيل الأقليات ناظرا للأمر من ناحية إيمانه بالقيم العلمانية، مثل الكثير من أعضاء لجنة الدستور.

ويعرف لسعد زغلول رأى قديم أبده ضد التمثيل الطائفى عند مناقشته قانون الجمعية التشريعية الذى أقر هذا المبدأ. قال إنه إذا كان من المفيد «تمثيل الطوائف فى المصالح المادية والاجتماعية» لأن أهل

كل مصلحة أعرف من غيرهم بما ينفعهم ومايضر بهم، والمصلحة هى موضوع القانون، إذا كان ذلك فإن تمثيل «الطوائف المختلفة فى الدين والمتحدة فى تلك المصالح غير مفهوم، لأنه عنوان على التفرق والاختلاف. ثم قال إن القبط لم يكونوا ممثلين فى الهيئات النيابية القديمة «بالقانون» ولكنهم كانوا ممثلين «بالفعل» بثلاثة فى مجلس شورى القوانين وأربعة فى الجمعية العمومية. ثم عاد يقول إنه كان يكون مفهوما «تمثل الحكومة الفنون المختلفة لا الطوائف المختلفة» للاستفادة بآراء أصحاب هذه الفنون في المسائل الفنية، ولأن هذا يكون «أبعد من الشقاق وأنفع لمجموع الأمة من وجود أناس لا يمثلون إلا الفوارق بينهما» ثم سخر من قانون الجمعية التشريعية الذى نص على تعيين هؤلاء الممثلين متسائلا عن سبب اختيارهم بالتعيين لا بالانتخاب «أن الحكومة جعلت الطوائف المختلفة تشترك فى انتخاب من لا يمثلها وأعطت هى لنفسها حق تعيين الممثلين لتلك الطوائف، وهكذا يشتغل كل فريق بما لا شأن له فيه، على حسب المبدأ الذى جرى القانون عليه».

وقد سبقت الإشارة إلى بعض ما كتبت الصحف المتصلة بالوفد والوفديين كسلامة ميخائيل، فور إثارة الموضوع وفى ١٢ مايو أصدر بيانا رسميا ذكر فيه أن تمثيل الأقليات فى الدستور ليس إلا دعما لمزاعم الإنجليز لتسجل الفروق فى الدستور، وإن ليس فى البلاد أقلية وأكثرية، ولا يدين القبط والمسلمون إلا بدين الحرية وبالاستقلال، وأن الاتحاد والتضامن هما موضوع إعجاب العالم بأسره. ومن يروج لسياسة ملنر وكيرزن إنما يروج لسياسة أعداء البلاد، ومصلحة الوطن تأبى تقسيم

أبنائه فتحل القيود المصطنعة محل الايخاء والمحبة، «إنهم لا يريدون بكم إلا سوءا فاحذروهم» .ووقع على البيان أعضاء الوفد الموجودون فى مصر ومنهم جورج خياط ومرقص حنا وواصف غالى.. وبهذا البيان طرح الوفد المسألة طرحا سياسيا بحتا فى إطار صراعات الحركة الوطنية ضد الاحتلال.

وأدلى ويصا واصف عن هذا الموضوع بحديث إلى البورص إجبشيان، بأن مصر لاتعرف أكثرية وأقلية، والقول بأن القبط أقلية حكم بأنهم أجانب. ولن يكون فى البرلمان إلا أحزاب سياسية بمعناها العصرى يكون القبط فيها مبعثرين. ولم يكن القبط فى أى وقت موضعا لتشريع استثنائى، بل عوملوا دائما مصريين يتمتعون كل الحقوق «حتى كان تمتعهم بها قبل الاحتلال أحسن من تمتعهم بها بعده». وليس فى مصر إلا جنس كونته القرون المتعاقبة، وامتزجت الدماء بقوة الثورات بما يقوى على أى فارق دينى، كما امتزجت دماء الشهداء بعد ذلك. والأمم تتكون بفضل جهادها ضد المستعمر كما هو الشأن فى نشوء الولايات المتحدة. والحديث عن الأقليات يعوق سيرى التطور. وإذا كان البرلمان يتكون من أحزاب سياسية فقط فلا ضير ألا يكون فيه قبطى. فلما سئل عن المؤتمر القبطى الذى انعقد فى ١٩١١ قال إنه «لم يكن إلا غلطة سياسية لن يتجدد وقوعها»، إذ كان كل طلب يالمجتمعيين هو التعيين فى الوظائف العليا، وكانت دولة الاحتلال هى المانعة من ذلك لاحداث ثغرة فى صفوف المصريين، فكان الأصواب أن تكون الحركة موجهة ضد الحكومة وقتها التى كانت واقعة فى أيدى المحتل. وذكر أنه

كان هذا رأيه أيامها. وفى اجتماع خطب يقول إن الأحزاب فى البرلمان لن تكون دينية بل واجتماعية من صناعية وزراعية ونقابية، فلا مانع وأنا قبطي من أن يرشحنى حزب العمال».. وكتب راغب إسكندر أحد كبار أعضاء الوفد يحذر من الفتنة ويهاجم دوس على أساس أن البرلمان ليس مجلسا دينيا.

وكان سلامة ميخائيل أحد أقطاب الوفد وعضو لجنته المركزية فى بعض فترات الثورة، كان نجم هذه المعركة وخلفية فيهيا لسينوت حنا الذى يذكر نشاطه الواسع فى ١٩١٩، والذى كان منفيا مع سعد زغلول وقادة الوفد فى سيشل عندما صدر تصريح ٢٨ فبراير. هاجم سلامة توفيق دوس لاشتراكه فى لجنة الدستور التى أجمعت الأمة على مقاطعتها ولم تقم إلا على أنقاض حرية الشعب ولم تشكل إلا فى ظل الأحكام العرفية، وكان ينبه أن من الأصلح أن توجه جهود الأمة لا إلى هذه الوجهة، ولكن إلى النضال لعودة الزعيم وصحبه، وليس على القبط أن يخشوا من عدم انتخابهم بعد أن رآهم مواطنوهم ثابتين على المبدأ، ولا ضرر من عدم انتخابهم، بل الضرر أن يمثلوا كأقلية فيوجدون فى وسط عدائى. ووجه جهوده للدعوة لعقد الاجتماعات دفاعا عن خطة الوفد وتعبئته لها. ويلحظ له أثر واضح فى معظم الاجتماعات التى عقدت وقتها فى القاهرة. كما يلحظ فى ذلك نشاط فخرى عبد النور فى جرجا ونجيب إسكندر فى نادى رمسيس واجتماعات القاهرة وكامل يوسف صالح فى المنصورة، وغيرهم من رجال الوفد.

وقد قدم محامو القاهرة عريضية ينكرون فيها تمثيل الأقليات وقع عليها عدد كبير من القبط، وأرسلت برقيات بهذا المعنى من طلبة مدارس يالتوفيق القبطية ومن الجمعيات القبطية فى بورسعيد والبلينا ومنيا القمح، وعقدت اجتماعات للقبط فى طنطا والمحلة الكبرى وملوى وأسيوط والبحيرة وجرجا وغيرها، كانت توجه نداءات برفض التمثيل يوقع عليها قوائم تحوى عشرات الأسماء، كما وجه أحاديث بذات المعنى وكيل الشريعة القبطية فى كل من طنطا وبنها وغيرهما.

ودعا جميع القبط الوفديين وغيرهم فى ١٨ مايو إلى اجتماع بالكنيسة البطرسية يعقد صباح اليوم التالى. فحضره نحو ٥٠٠ قبطى بدأوا بالهتاف لسعد زغلول والزعماء المنفيين ولسلامة ميخائيل ووليم مكرم عبيد. وألقى فيه سلامة خطابين هاجم فيهما بدعة التمثيل الطائفى وضررها، وحذر من الدعاة لها. وحكى للجمع عن نفسه عندما كان يعمل بالقضاء ونقل من القاهرة إلى أدفو جزاء على تشيعة للوفد، فكان يقابل فى سفره عند كل مدينة باستقبالات شعبية تقام له، وذكر كيف أ ن مرقس حنا انتخب نقيبا للمحامين ثلاث مرات متتالية، وكذلك أنطون أرقش السورى فى بلدية الإسكندرية، ثم قال «أنتم ممثلون تمثيلا فعليا فى الوفد المصرى والأغلبية لكم فيه، يريدون أن يضيعوا عليكم هذا التمثيل المبنى على شعور.. واستبداله بتمثيل غير قانونى» وأرسل كامل صدقى إلى الاجتماع برقية فى هذا الشأن، وتكلم أنطون جرجس أنطون وويصا واصف، ثم الشيخ مصطفى القاياتى وغيرهم، ثم صدر قرار الاجتماع يهاجم تمثيل الأقليات ويطالب بعودة الزعماء المنفيين والإفراج عن المعتقلين السياسيين ورفع الأحكام

العرفية، مع التمسك بوحدة مصر والسودان. فكان اجتماعا سياسيا كاملا فى مضمونه.

أمــة ناهضة

انتهت مشكلة تمثيل الأقليات برفضها الجماهيرى الواسع، على نطاق المصريين عامة والقبط خاصة. وجاءت اللجنة العامة للدستور ورفضتها بالأغلبية فى أغسطس وكان غير صحيح ما قيل عن الجدل الذى ثار بشأنها، إن لم يتحقق فى هذا الجدل ما كان يخشى منه أن يقود إلى محنة وتتغلب العواطف ويهيج الأليم من الذكريات، أن «حكمة الشعب المصرى تأبى أن تفارقه، وتأثير التطور الفكرى الحديث لا يزال ساريا بدرجة تدفع الرجعيين للتقدم إلى صفوف الحديثيين ومناهج العصريين؛ فنحن أمة ناهضة..».

على أن أهم ما ينبغى استحضاره، أن كان لهذه المسألة جانبانى؛ أحدهما يتعلق بالحركة الوطنية ضد الاستعمار، والآخر يتعلق بالمسألة القومية ونمو جامعتها السياسية فى مختلف المؤسسات. وإذا رفض مبدأ تمثيل الأقليات يحقق نصرا فى الجانبين. فهو فى الحقيقة ليس انتصارا كاملا فى أى منهما، بل خطوة من خطوات النصر. والمسألة الوطنية لا تزال تحف بها المخاطر، والمسألة الثانية لا تزال تحيط بها رواسب فى الفكر السياسى والسلوك الاجتماعى.

وإذا كان رفض تمثيل الأقليات يعنى نجاحا للنشاط السياسى للوفد، وانتصارا على خصومه. ويظهر حجم الثقة التى كان يتمتع بها لدى الكتلة العريضة من الرأى العام الفعال فى مسائل السياسة، كما يظهر

حجم الثقة التى كان يتمتع بها التيار الذى يبنى الجامعة القومية فى قضايا السياسة والمجتمع لدى المثقفين. فقد كانت هذه الثقية تلقى على الوفد كمؤسسة سياسية وعلى الاتجاه القومى كتيار فكرى، تلقى عليهما عبء السير بالمسألتين فى طريق التحقيق الفعلى الكامل لأهدافهما. إن رفض تمثيل الأقليات لم يكن أساسه العزوف عن المساهمة فى الشئون العامة للدولة، ولكن كان أساسه أن الصفة المصرية العامة كافية لذلك، وأنها وحدها الخليقة بالمزج بين عناصر الأمة وتحقيق العصرية مجتمعا ودولة وعلاقات. فكان الانتصار برفض تمثيل الأقليات يعنى من طلائع المطالبين به وعدا بتحقيق هذا الهدف، فى مواجهة سياسة الاحتلال وحلفائه المصريين من الناحية الوطنية، وفى مواجهة الرواسب الطائفية من الناحية القومية.

الطريق إلى البرلمان

وانتصرت وجهة النظر المعارضة للتمثيل الطائفى، وصدر أول دستور مصرى حديث فى عام ١٩٢٣ وهو لا يتضمن نصا على تمثيل الأقليات إنما يؤكد «مساواة جميع المصريين أمام القانون» ولم يكن تمثيل الأقليات أساسه إلا أن الصفة المصرية العامة كافية لذلك، إنها وحدها الخلقية بالمزج بين عناصر المصريين وتحقيق العصرية على مستوى المجتمع والدولة.

وبدأت المعركة الانتخابية لقيام أول مجلس نواب مصرى منتخب، ودخل الوفد المعركة برصيده الوطنى الكبير فخورا بالانجاز الذى حققه

فى إقرار الوحدة الوطنية، وصياغة العلاقات بين المسلمين والأقباط فى قالب جديد يستند إلى الولاء الوطنى وليس إلى الانتماء الدينى. ورشح الوفد عددا من الأقباط الذين كان لهم دور بارز خلال الثورة فاكتسحوا منافسيهم مما يدل على أن جماهير الشعب المصرى استوعبت درس الوحدة الوطنية فلم تتعامل مع هؤلاء المرشحين بصفتهم الدينية ولكن بما لهم من رصيد وطنى. وبلغ من ثقة الوفد بجماهيره أن رشح ويصا واصف، وهو قبطى من أعيان المنيا بالصعيد، فى دائرة المطرية القريبة من دمياط، ولم يكن له فيها أقارب ولا معارف ولا أعوان، بل لم يكن فيها قبطى واحد! ومع ذلك حظى بثقة الناخبين المسلمين.

وسارت بقية الأحزاب السياسية على نفس النهج، فكان مرشحوها من الأقباط ينجحون أو يرسبون حسب مكانة الحزب وتأثيره على الجماهير.. وحددت الحياة الحزبية شكل الصراع بين مختلف الكتل السياسية؛ ظلت الأحزاب السياسية هى الإطار القانونى والدستورى للتعبير عن مصالح الفئات والطوائف والطبقات الاجتماعية. وبقى الحال كذلك إلى أن قامت ثورة ٢٣ يوليو فألغت الدستور وقضت على الأحزاب وأنشأت بدلا منها تنظيمات شبه رسمية، وساد الحياة السياسية ركود حاد، وفقد الأقباط القنوات التى كانت تسمح لهم بالتعبير عن مصالحهم وتطلعاتهم، وعندما كان الأقباط يتقدمون بالترشيح للمجالس التى أقامتها الثورة لم يكن ينجح منهم أحد، لأن المرشح لم يكن يمثل حزبا سياسيا مثلما كان الحال عليه فى الماضى، ولكنه كان يمثل نفسه فقط. ومن شأن هذا الترشيح الفردى يثير التساؤل حول انتماء المشرح،

ولما كان الانتماء السياسى منتفيا بغياب الأحزاب، فلم يبق سوى الانتماء الطائفى. ولما كان الأقباط لايمثلون أغلبية فى أية دائرة تتيح لهم ترشيح نائب قبطى فقد كانت النتيجة اختفاء الأقباط من المجالس النيابية التى قامت باستثناء شخص أو اثنين، وكانت حكومات الثورة تشعر بهذا القصور فتلجأ إلى علاجه عن طريق «قفل» بعض الدوائر على الأقباط حتى لا ينافسهم فيها مسلمون. ولم يكن هذا الحل يريح كلا من الأقباط والمسلمين. فلجأت إلى حل آخر وهو «تعيين». بعض الأقباط. ولكن هذا الحل هو الآخر أدى إلى شعور الأقباط بأن هذا التمثيل هو من قبيل «الانعام» الذى يمس كرامتهم ولا يتفق مع مصالحهم الحقيقية وفضلا عن ذلك فإن النواب الذين عينتهم الحكومة كانوا موضع اتهام من جانب الكنيسة على أنهم «عملاء» للحكومة وليسوا ممثلين عن طائفتهم أو كنيستهم على النحو الذى أوضحه الرئيس السادات فى خطابه فى ذكرى ١٥ مايو ١٩٨٠.

وثارت من جديد فكرة تخصيص نسبة محددة لأقباط فى المجالس النيابية والمحلية على كل مستوياتها، وبدا كأن الانجاز الذى حققه دستور ٢٣، برفض التمثيل الطائفى، قد ذهب أدراج الرياح، وكأن عجلة الزمن قد دارت إلى الوراء لتثير النعرة الطائفية التى ظن الجميع أن الزمن قد عفا عليها، ولكنها فى هذه المرة تسللت بإلحاح إلى سطح الحياة الاجتماعية فى مصر تحت ستار مفاهيم العدالة الاجتماعية والسياسية التى نادت بها الثورة، فإلى أى مدى نجح النظام الثورى فى علاج المسألة الطائفية؟.

الأقـباط والثـورة

المصادر المسيحية ترى أن ثورة ٢٣ يوليو عجزت عما نجحت فيه ثورة ١٩١٩ عندما تعرضت كل منهما لمحاولة التوفيق بين المسألة الديمقراطية والمسألة الطائفية، وعند البحث عن أسباب هذا الفشل يكون من المفيد عرض وجهة نظر كاتب يدين بالمسيحية ولكنه يعتنق الماركسية هو الدكتور غالى شكرى الذى يقول فى كتابه (الثورة المضادة فى مصر) مايلى [1]:

«وتبدو مصر التى ناضلت عن العلمنة والديمقراطية أكثر من نصف قرن، وكأنها ترتد على نفسها فى أواخر القرن العشرين، وكأن التاريخ يمضى إلى الوراء، ولكن الحقيقة هى أن ثورة يوليو ١٩٥٢ مسئولة إلى حد كبير بعجزها الشديد عن حل المسألة الديمقراطية».

وعند البحث عن أسباب هذا العجز، فإن الكاتب لا يعزوه إلى طبيعة النظام العسكرى الذى لا يتواءم نفسيا مع النزعة الديمقراطية، ولكنه يعزوه إلى التأثيرات الدينية على قادة الثورة، وغلبة النزعة الدينية على الغالبية العظمى منهم، فى محاولة لتصوير (الدين) وكأنه المسئول عن أزمة الدميقراطية التى تحمل الأقباط بعضا من أعبائها، فهو يقول عقب عبارته السابقة:

---

(١) الكتاب المذكور ص ٢٩٢.

«ولقد تسبب اتصال الغالبية العظمى من قادة الثورة بالإخوان المسلمين (حتى التقدميين منهم كخالد محيى الدين) أن ظلت المسألة الدينية من المحرمات التى لا يجوز الخوض فيها، ولو لمصلحة الدينى أو لمصلحة الشعب».

ولا يكشف غالى شكرى عن المقصود (بالمسألة الدينية) التى اكتسبت هذه الحصانة أو هذه (الحرمة). ولكن يفهم ضمنا أنه يقصد بها المسألة (الطائفية) وليس المعنى الحرفى للدين، لأنه لا يلبث أن ينعى على الأجهزة الناصرية سماحها (بسيول هادرة من الكتب والكتابات الدينية) بالرغم من أن عبد الناصر نفسه (لم يخلع على نفسه صفة الإيمان ولم يختتم خطبه مطلقاً بالآيات القرآنية). والكاتب يرى «أن عبد الناصر ورث مجتمعا تسود أعرض قطاعاته الشعبية فكرة لا شعورية، وفى النادر واعية، بالارتباط العضوى بين الديمقراطية والتحرر الوطنى والوحدة الوطنية، وهو التقليد الغالب على وجدان الغالبية من المصريين منذ ثورة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول ومن بعده حزب الوفد، فالكفاح ضد الاحتلال البريطانى يعنى فى الوقت نفسه تقليم أظافر الأوتوقراطية الملكية بالدستور والبرلمان والصحافة، وكلاهما يرادفان اللاطائفية، ولكن عبد الناصر ورث كذلك حقيقة تاريخية - اجتماعية مناقضة لهذا التقليد الوطنى، وهى أن عدد السنوات التى أمضاها الوفد فى الحكم لا تتجاوز خلال ٣٢ أكثر من سبع سنوات ونصف سنة بين عامى الثورتين

١٩١٩ و ١٩٥٢ مما يعنى أن ثلاثة أرباع المرحلة التاريخية وقعت فى قبضة التخاذل أيام الاستعمار والدكتاتورية والتيوقراطية معا..». .

ويرى غالي شكرى أ ن عبد الناصر ورث كلا التقليدين ولكن دون الوعى بجوهرهما المزدوج: إنهما رغم التناقض يشيران إلى الارتباط العضوى بين المسألة الوطنية والمسألة الطائفية. وأنهما يجسدانى ظاهرا وباطنا للحركة الاجتماعية المصرية، ولكن التجربة الناصرية فى الحكم - لأسباب تتعلق بظروف نشأتها العسكرية والبيئة الاجتماعية للبرجوازية الصغيرة والتكوين الأيديولوجى لمعظم قادتها أممت الديمقراطية على نحو حسابى لا يستقيم مع الخصوصية التاريخية الاجتماعية المصرية حيث يرتبط وجها التغيير الاجتماعى والتحرر الوطنى ارتباط عضويا، وحيث تصبح الديمقراطية هى العمود الفقرى للتغيير بوجهية. ويرى الكاتب أن الاجراءات الثورية فى البنيان الاجتماعى قد نجحت فى خلط الأوراق الاقتصادية الاجتماعية فى الطريق نحو «الوحدة الوطنية» و «اللاطائفية». بمعنى أن القانون قد ساوى بين المراطنين مساواة طبقية مما أى إلى التخفيف من حدة التوتر الطائفى - على حد قوله - حيث كان الجيش والشرطة من الأجهزة المحرمة عرفا على المسيحيين المصريين أيام الملكية، ولم يكن مسموحا بأن تتجاوز نسبتهم فى المعاهد العسكرية ٣٪، ولكن هذا التخفيف للتوتر الطائفى لم يصل - فى غيبة الديمقراطية السياسية - إلى الهدف الراديكالى الأصيل وهو «العلمنة»[١].

(١) المصدر السابق ص ٢٩٨.

ويستدل غالى شكرى على ذلك بفشل الثورة الناصرية فى محو الأمية التى وصلت نسبتها إلى ٧٥٪ من المواطنين، وفى تغيير برامج التعليم والإبقاء على المناهج الرجعية، ويعزو ذلك إلى أن كمال الدين حسين أحد أقوى أعضاء مجلس الثورة الناصرية والمشرف على سياسة التعليم - كان أحد الكوادر غير المنظمة للإخوان المسلمين.

ويمضى غالى شكرى فى تحليله للمؤثرات الإسلامية على النظام الناصرى إلى ما هو أبعد من ذلك فيرى أن عبد الناصر فى إحدى مراحل الصراع مع «الإخوان المسلمين» راح يزايد عليهم تكتيكياً بعملين يبدوان متناقضين من الخارج ولكنهما يؤديان إلى نتيجة واحدة وهما[1]:

- جعل مادة «الدين» مادة أساسية فى مختلف مراحل التعليم.
- فتح جامعة مصرية داخل الأزهر مقصورة على الطلاب المسلمين.

ويقول: إن العملين أديا إلى «حضور طائفى» جديد على مصر، إذ بدأ التلاميذ يعرفون التفرقة الدينية وهم صغار، كما أنهم - مسيحيين ومسلمين - بدأوا يولون القيم الدينية اهتماماً زائداً خوفاً من الرسوب ويتدرج الأمر بغالبيتهم إلى تغليب الفكر الدينى فى غياب الفكر العلمى

---

(١) المصدر السابق ص ٣٠٠.

ثم إلى تغليب الحس الدينى على الحس الوطنى والقومى، أما بالنسبة لخريج الأزهر، فلم يكن يتخرج فى الحقيقة طبيباً (أى علمياً) خالصاً، أو أزهرياً (عالماً بالدين) خالصاً، بل كان «التركيب» الجديد هو التطرف الثيوقراطى المعادى للعلم إلا كوسيلة لصنع القنابل، فليست صدفة أن كثيراً من خريجى الجامعة العصرية للأزهر يتحولون إلى «إخوان مسلمين» وغيرها من المنظمات السياسية ـ الدينية المتطرفة».

هدم الدين تحت ستار العلمانية

تلك وجهة نظر كاتب مسيحى ماركسى، وترجع أهميتها فى أنها تكشف الستار عن شريحة معينة تجمع بين الطائفة الدينية واللادينية فى آن، وتتخفى وراء شعارات العلمنة والديمقراطية لتحقيق هدف واضح هو: هدم المقومات الأساسية للمجتمع والتى يعتبر «الدين» أهم أركانها. ولقد كان من الممكن فهم أفكار غالى شكرى فى إطار الأيديولوچية الماركسية التقليدية التى لا تعترف بالأديان ،ولكن الغريب أن هذا الحماس الإلحادى لا يلبث أن يتلاشى ليفسح الطريق أمام نوع من الفكر الطائفى الضيق، عندئذ سنجد أنفسنا أمام مفكر «دينى» متحمس.. مثلما وجدنا أنفسنا أمام مفكر «لا دينى» متحمس أيضاً..! وتتكشف هذه الخدعة عندما يتعرض غالى شكرى لمسألة الدين الرسمى للدولة[1]، فهو لا يخفى اغتباطه من أن

دستور الثورة العرابية سنة ١٨٨١ قد خلا من أى نص على دين للدولة، أما الثورة الناصرية فقد كرست النص على دين الدولة الرسمى وذلك فى (غياب الديمقراطية وعدم الثقة فى الجماهير) وكان من نتيجة ذلك - يقول غالى شكرى: أن نفذت القوانين التى تساوى بين المواطنين فى الخطوط العامة، كتوزيع الأراضى والتعليم وحق العمل، ولكن ما لا يندرج تحت بنود اللوائح ومواد القانون، كان يخضع للعرف السائد قبل الثورة.. كتعيين وزير مسيحى وعشرة نواب فى البرلمان. وكأن للدولة غير الديمقراطية تتفضل على إحدى الطوائف بما لم يسمح به المجتمع. رغم أنها لم تعط هذا المجتمع الفرصة الحقيقية لإبداء رأيه، فلربما لا يأتى بنائب واحد مسيحى، وربما يأتى بخمسين. ولربما لم يكن هناك مسيحى واحد يصلح للوزارة، ولربما كان هناك عشرة، ولكن «التعيين» كان أداة الدكتاتورية فى ترسيخ الطائفية من حيث تقصد أو لاتقصد التخفيف من حدتها. خاصة وأن الوزارات التى أمسك بها المسيحيون طوال ذلك العهد كانت من الوزارات الهامشية،و قد كان عرف «التعيين» من بين العناصر الرئيسية لإشعار قطاعات من المسيحيين بأنهم «أقلية» . فإما أن يعاملوا بهذه الصفة على مختلف المستويات، وإما أنهم مواطنون لا رعايا فيعاملون كبقية المواطنين، ولكن غيابهم عن كثير من المناصب الرئيسية فى أجهزة الدولة رغم ما يراه بعضهم من كفاءات فى صفوفهم أدى بهم إلى الاعتقاد بأن الدولة لا تنصفهم

كأقلية، ولا كمواطنين».

وبذلك يكون غالى شكرى قد وقع فى تناقض بين نزعتين متعارضتين:

• إحداهما ماركسية لا دينية، تعتبر النص على دين الدولة فى الدستور مظهراً من مظاهر الدكتاتورية وعدم الثقة بالجماهير، وترى فى تدريس الدين وسيلة إلى تغليب الحس الدينى على الحس الوطنى والقومى فكأن الدين نقيض للوطنية والقومية.

• والثانية طائفية ترى أن الثورة لم تعط للمجتمع الفرصة الحقيقية لإبداء رأيه فى تمثيل الأقباط فى المجالس النيابية (فلربما يأتى بنائب واحد مسيحى ولربما أتى بخمسين)، وينسى أن هذه الفرصة عندما أعطيت للمجتمع لم ينجح سوى قلة من الأقباط، ليس بسبب تعصب الأغلبية ضد الأقلية ،ولكن بسبب اختفاء الأحزاب السياسية. وعندما حاولت الثورة سد هذا النقص «بالتعيين» اعتبر ذلك «أداة الدكتاتورية فى ترسيخ الطائفية، ولإشعار المسيحيين بأنهم «أقلية»، وينسى أن الإجراءات التى اتخذتها الثورة لمنع بعض الفئات والأشخاص من دخول المجالس النيابية لم تقم على اعتبارات دينية وإنما اعتبارات سياسية أساسها العداء للثورة، فليس من العدل والإنصاف أن توصف وسيلة

العلاج وهى «التعيين»، بأنها ترسيخ للطائفية، لأنها فى الحقيقة محاولة لاستكمال نقص نتج عن طبيعة النظام الثورى المنافى للديمقراطية.

الفصل الخامس

الإخوان المسلمون والإخوان الأقباط

كان ظهور قوة الإخوان المسلمين على المسرح السياسى فى الأربعينات دليلا واضحاً على أن التيار العلمانى الذى تبناه الوفد خلال ثورة ١٩١٩ لم يكن هو التيار الوحيد الذى يحدد صيغة العمل السياسى فى مصر، وأثبت أيضا أن الصبغة الدينية التى كانت من معالم القرن الماضى لم تطمس تماما أمام دعوة الليبرالية العلمانية، وأن فكرة الجامعة الإسلامية التى تبناها الأفغانى لم تزل تختمر فى النسيج الإسلامى المصرى وتجد لها الأنصار والأعوان داخل قطاعات شعبية عريضة.

ولاشك أن عوامل كثيرة ساعدت على إضعاف التيار الليبرالى، فالانشقاقات المتتالية التى حدثت فى حزب الوفد، وقيام أحزاب أقليات

سياسية تستمد نفوذها من القصر أو من الإنجليز، وقفت حجر عثرة أمام هذا التيار ينحت طريقه ويرسخ وجوده فى التربة المصرية، خاصة أن هذه الأحزاب الصغيرة كانت تلجأ إلى الأساليب الاستبدادية لفرض وجودها، على عكس الوفد الذى كان يستند فى زعامته على التأييد الشعبى.

ولكن هناك عاملين بارزين تعاونا على إضعاف التيار الليبرالى رغم ما يبدو بينهما من تنافر، وهما:

١ ـ تعاظم حركة الإخوان المسلمين.

٢ ـ وقيام ثورة ٢٣ يوليو.

فالإخوان المسلمون بحكم تكوينهم الفكرى، يضعون الرابطة الدينية التى تجمع بين المسلمين فى أنحاء العالم فى صدر مبادئهم، كذلك فإن هدفهم المعلن هو قيام نظام اجتماعي كامل يستمد أحكامه من تعاليم الإسلام، وهذه الأفكار تتعارض مع الأفكار العلمانية التى ظهرت خلال ثورة ١٩١٩ وصاغها دستور ١٩٢٣ على أساس الفصل بين الدين والدولة واعتبار الرابطة الوطنية التى تجمع بين كل المصريين هى الصيغة الوحيدة المعترف بها.

أما ثورة ٢٣ يوليو التى كانت تهدف إلى إعادة البناء الإجتماعى والسياسى والاقتصادى، فلم تستطع أن تواصل طريقها فى ظل التعددية الحزبية، فلجأت إلى إلغاء الدستور وحل الأحزاب حتى يتهيأ لها السبيل لتحقيق أهدافها بمنأى عن القيود التى تفرضها طبيعة المناخ الليبرالى الديمقراطى.

ويذلك تراجع التيار الوطنى، بشقيه العلمانى والليبرالى، بعد ظهور التيار المضاد بجناحيه، الإسلامى والعسكرى، وكان من شأن هذا التطور الجديد أن يدفع الأقباط إلى التساؤل عن وضعهم فى ظل الايديولوجية الإسلامية الصاعدة: هل سيتحولون إلى مواطنين من الدرجة الثانية وأهل «الذمة»؟ وهل سيرغمون على دفة الجزية؟ وهل سيبعدون عن الخدمة فى الجيش على أساس أن مهمة الدفاع تقع على عاتق المسلمين وحدهم؟

كل هذه الشكوك جعلت الشارع القبطى يتصدى لتيار المد الإسلامى بنفس أسلوبه: الإعداد والتنظيم وتبنى أيديولوجية تسقط الحجاب الحاجز بين الأمور الدينية والدنيوية. وهذا يفسر لنا سر المشاحنات والمصادمات التى تجرى حاليا بين الجماعات الدينية؛ إسلامية ومسيحية فى الجامعات.

ولم تكن فكرة الإعداد والتنظيم للشباب المسيحى وليدة اليوم، وإنما تعود إلى فترة زمنية مواكبة لتصاعد قوة الإخوان المسلمين فى بداية الخمسينات، وتمثل ذلك فى تنظيم «الأمة القبطية»، الذى أسسه محام شاب هو إبراهيم فهمى هلال[1] وأعلن عن قيام هذا التنظيم فى ١١ سبتمبر ١٩٥٢ (أول توت ١٦٦٩) وكان مركز الجماعة بالقاهرة ولكن سرعان ما انتشرت فروعه فى أنحاء مصر حتى بلغ عدد أعضائه ٩٢ ألف عضو أغلبهم من الشباب.

---

(١) يعمل حاليا استاذا بجامعة السوربون بفرنسا.

ويعلل الكاتب المسيحى الماركسى غالى شكرى ظهور تنظيم (الأمة القبطية) بأنه رد فعل لغياب الديمقراطية من جانب الدولة، وتعاظم قوة الإخوان المسلمين، ويرى أن «تنظيم الأمة القبطية» يحمل دعوة سياسية صريحة إلى إقامة[1] «دولة قبطية مستقلة عن دولة مصر البطريرك المركزية» كما أن التنظيم لم يتورع عن ممارسة الإرهاب عندما أقدم على اعتقال البطريرك (يوساب الثانى) وأرغمه على الاستقالة، «الأمر الذى لاينبغى اعتباره انقلابا على الكنيسة، كما صورته أجهزة الإعلام، بل انقلاب على الدولة والنظام الاجتماعى اتخذ شكلا يناسب الأقلية الدينية من جهة، وعلى النمط العسكرى لثورة يوليو ذاتها من جهة أخرى».

ولإلقاء مزيد من الضوء على نشاط هذه الحركة تاريخيا وتنظيميا، نقدم هذه الصورة الدرامية التى يعرضها غالى شكرى من خلال تحليله لأحداث عام ١٩٥٤ الذى شهد ذروة الصراع على السلطة بين فصائل ثورة يوليو وخصومها:

«إن أبرز أيام ذلك العام المثير لايكاد يذكره غالبية المصريين، رغم أنه أكثرها احتفالا بالغرائب التى تصل إلى حد التفرد والاستثناء فى التاريخ المصرى الحديث، إذ قام خمسة شبان مسيحيين مسلحين باقتحام بطريركية الأقباط الأرثوذكس التى تحتل شارعا صغيرا متفرعا من شارع كلوت بك، فاعتقلوا الحرس ثم توجه قائدهم ـ وهو محام يبلغ من العمر ٣٤ عاما فى ذلك الوقت ويدعى إبراهيم هلال ـ برفقة ثلاثة

---

(١) الثورة المضادة ص ٣٠١ .

إلى القصر البابوى. كان الوقت فجرا، بين الرابعة والخامسة صباحا، فلم يبذل الحرس الخاص للبابا «يوساب الثانى» أية مقاومة والنوم يعقد جفونهم. وأخيرا وصل الشباب الأربعة إلى غرفة نوم البطريرك.

«ورغم أن تاريخ الكنيسة الوطنية المصرية قد حفل بالباباوات المرتبطين بالعمل السياسى، غير أن واحدا منهم لم يوقظه المسدس من نومه يوما. فإذا علمنا أن الأنبا يوساب لم تكن له أية علاقة من قريب أو من بعيد بالسياسة، ونستطيع أن نتصور الرجل العجوز وقد تخيل الأمر كله مجرد «كابوس» مزعج. ولكنه حين جلس على فراشه وفرك عينيه بين مصدق ومكذب لما يرى، أيقن بعد قليل أنه لايحلم، وأن «لصوصا»، تجرءوا على الحرم البابوى. ولكنه فوجىء بالشباب يمهلونه خمس دقائق فى حضورهم ليرتدى ثيابه. وما إن فعل حتى قدموا إليه «وثيقة تنازل عن العرش البطريركى» ليقوم بتوقيعها، ووثيقة أخرى يأمر فيها المجمع المقدس والمجلس الملى العام للاجتماع والإعداد لانتخابات بابوية جديدة، والتوصية بإعادة النظر فى «اللائحة الانتخابية» المعمول بها حتى يمكن تصحيحها بما يسمح لغالبية المسيحيين الأرثوذكس المصريين بأن يشاركوا فى عملية الانتخاب.

«وبعد أن قام يوساب الثانى بتوقيع الأوراق المطلوبة اصطحبه الشباب المسلحون حتى الباب الخارجى، ولم يكن قد استيقظ أحد من الرهبان المقيمين فى جناح آخر، وكان الحرس الداخلى والخارجى، وقد أفاق تماما فى ذهول، لا يستطيع أن يتحرك، كما كان الاتصال التليفونى قد قطع، وعند الباب الرئيسى كانت هناك عربة سوداء

فارهة، فتح أحدهم بابها الثانى من جهة اليمين إلى الخلف ودخل قبل البطريرك، ثم طلب من البابا أن يتفضل مفسحا مكانا لثالث. وفى مقعد السائق جلس أحدهم وإلى يمينه زميله الذى طلب إسدال الستار على الزجاج الخلفى. أما قائد المجموعة فقد أخذ الأوراق وأعطى إشارة التحرك، فمضى السائق على الفور، واختفى هو.

«كانت الساعة قد بلغت السادسة تقريبا، وأمثال هذا الحى الشعبى تبكر فى فتح محلاتها ومقاهيها، ويزدحم الترام بالعمال الذاهبين إلى مصانعهم، وتمتلأ الشوارع بباعة الصحف وضجيج المسافرين القادمين والذاهبين إلى بقية أنحاء مصر من المحطة الرئيسية للقاهرة. ولأن الناس كانت تسأل عن أشياء أخرى لاعلاقة لها بالبابا أو غيره من رجال الدين، فإن «الحادث الاستثنائى» لم يشعر به أحد طيلة ثلاث ساعات. فحتى الحراس الذين أفرج عنهم، بمجرد تحرك السيارة، لم يفهموا ما حدث تماما، ولم يحاولوا تعقب المحامى الشاب الذى استأجر أمامهم تاكسيا ومضى به ولم يكلف أحدهم نفسه عناء التقاط رقم السيارة، أو إيقاظ أحد «الآباء» النائمين.

«وفى التاسعة صباحا كان البابا يوساب الثانى قد وصل بمرافقيه إلى دير وادى النطرون قرب بحيرة مريوط غرب الإسكندرية فى الصحراء، وقد فوجئت رئاسة الدير والرهبان بـ «سيدنا» ـ كما ينادونه ـ وهو «يزورهم» بغير موعد سابق ودون موكب رسمى تقليدى ودون مرافقة إكليريكية عالية الرتبة الكهنوتية وفى وقت أبعد ما يكون عن مواسم الصوم أو أعياد القديسين. ولابد أنهم دهشوا للوجوه «الغريبة» ـ

العلمانية، أى التى لا يرتدى أصحابها الثياب الدينية ـ التى تحيط به، ولكن أحدهم بادر رئيس الدير قائلا: البابا مريض قليلا وسيرتاح عندهم. وركب مع زملائه السيارة وقفلوا راجعين دون أى تفسير آخر.

«وقد تبين أن وزارة الشئون الاجتماعية المصرية قد منحت فعلا المحامى إبراهيم هلال ترخيصا لإقامة دينية اتخذت لها اسما هو «جماعة الأمة القبطية». كما تبين أن بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة قد أرسلوا لها بطاقات تأييد وتهنئة بإحدى المناسبات، إلا أن وزارة الداخلية اكتشفت بعد الحادث أن الجماعة قد نشطت خلال عام واحد نشاطا لا يوازيه سوى نشاط الإخوان المسلمين، وكان واضحا لأى إنسان بسيط أن شعارها هو نقل حرفى معاكس لشعار الإخوان المعروف «القرآن دستورنا والرسول زعيمنا والموت فى سبيل الله أسمى أمانينا». وكالإخوان أيضا كانت «الجماعة» تنظيميا سياسيا يستتر بالدين، وأنها تمثل انشاقا للجناح المتطرف لما يسمى «بمدارس الأحد» التى تكتفى بتعليم الدين للناشئين، وقد تغلغلت الجماعة بسرعة فى أنحاء المدن والأقاليم. كانت «مدارس الأحد» فى مصر لاتزال تعمل فى حدود «الشرعية» أى فى ظلال الكنيسة الرسمية. أما الجماعة الجديدة فقد هاجمت رجال الدين مباشرة. وطالبت علنا بتعليم اللغة القبطية للمسيحيين ولم تنتظر أحدا للتنفيذ بل عملت من أجل تحقيق هذا الهدف بافتتاح فروع مجانية فى المحافظات والقرى يعلم فيها هذه اللغة المنقرضة شباب متوقد الحماس

المتعصب لدرجة رفضهم كلمة «مصرى» بل حرصوا وأصروا على استخدام كلمة «قبطى».

«ولم يلتفت القضاء المصرى إلى فحوى الشعار الذى تطرحه الجماعة، فالعودة إلى إحدى اللغات المصرية القديمة (رغم استحالتها) وتحويل الإنجيل إلى دستور (رغم خلوه من التشريع) والاستشهاد فى سبيل المسيح (رغم أن المسيحية ليست فى عصر الشهداء) هى دعوة سياسية صريحة إلى قيام «دولة قبطية» مستقلة عن دولة مصر المركزية. ولأن هذا الالتفات لم يحدث، لا من القضاء ولا من السلطة ولا من المثقفين، فقد أودعت المحكمة إبراهيم هلال وزملاءه السجن لمدة ثلاث سنوات «لحيازتهم سلاحا غير مرخص به» و«احتجازهم أحد الأفراد عنوة» وليس المهم العقوبة فى ذاتها، بل الحيثيات التى لم تدرك ماذا يجرى فى مصر».

إحياء القومية القبطية

وتتفق سميرة بحر مع غالى شكرى فى تعليله لظهور جماعة الأمة القبطية كنتيجة لتعاظم قوة تنظيم الإخوان المسلمين، ولكنها تختلف معه فى اعتبار تنظيم الأمة القبطية تنظيما سياسيا، وفى عرضها لأهداف هذه الجماعة تقول[1] إنها قامت للدعوة إلى إحياء

(١) المصدر السابق ص ١٥٧.

القومية القبطية فى مواجهة الفكر المغرق فى الاتجاه الدينى الإسلامى الذى روجت له جماعة الإخوان المسلمين. وأعلنت جماعة الأمة القبطية أن غرضها دينى اجتماعى محض وتسعى لرفاهية الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وليس لها الاشتغال بالسياسة، وذلك بتطبيق الإنجيل على أهل الإنجيل، وتكلم «الأمة القبطية» باللغة القبطية، أما وسائل الجماعة فى سبيل تحقيق هذه الأغراض فهى:

١ - التمسك بالكتاب المقدس وتنفيذ جميع أحكامه عن طريق دراسة عملية حديثة وأن يخرج منه العلم بجميع فروعه.

٢ - دراسة اللغة القبطية بطريقة عملية علمية حديثة وإحلالها محل اللغات الأخرى، والتمسك بعادات وتقاليد «الأمة» القبطية ودراسة تاريخ «الأمة» القبطية، والتعامل على أساس التقويم القبطى.

٣ - إصدار جرائد يومية وأسبوعية وشهرية تكون المنبر القوى للدفاع عن «الأمة» القبطية، وبهذا يوجد الرأى العام القبطى.

٤ - مطالبة الحكومة رسميا بإنشاء محطة إذاعة خاصة «بالأمة» القبطية.

٥ - الاهتمام بالدعاية محليا ودوليا «للأمة» القبطية والعمل على. احترام الكرسى البابوى وتكريمه.

٦ - الاهتمام بالناحية الرياضية بمختلف وجوهها.

٧ - إنشاء دار كبرى تسمى «المركز الرئيسى للجماعة» فى وسط

القاهرة بجوار الأحياء القبطية (شبرا والفجالة والقللى والأزبكية) تجمع فيه مؤسسات ومشروعات الجماعة.

عملية خطف البطريرك

يتضح مما تقدم أن جماعة الأمة القبطية قد تكونت للوقوف فى وجه جماعة الإخوان المسلمين وعلى نمطها من حيث الحماسة الدينية، وإن لم تصل إلى نفس قوتها، كذلك يتضح مدى تشدد برنامجها وعزمها على تحقيق أهدافها بالقوة فقامت باختطاف البطريرك وأجبرته على التنازل عن منصبه الدينى بالتهديد فى ٢٤ يوليو ١٩٥٤، رغم أن قرارا جمهوريا صدر بحلها قبل ذلك بثلاثة شهور.

وتبرر سميرة بحر إقبال الشباب على الانضمام لهذه الجمعية المتطرفة بأنهم كانوا يائسين عاجزين، مما كان يدفعهم إلى معاناة الكثير فى سبيل الحصول على الوظائف فى الإدارات والمصالح الحكومية وفى مجال القضاء.. الخ.

تلك إحدى صور المواجهة بين التيار القبطى «اليائس» والتيار الإسلامى «المتصاعد». فماذا كان موقفهم من الثورة؟

الشكوك تساور الأقباط

رغم التأييد الذى أبداه الأقباط تجاه الثورة، فإن الشكوك بدأت تساورهم حول الصيغة الدستورية التى ستتيح لهم التعبير عن أنفسهم والدفاع عن مصالحهم. لقد كانت الأحزاب السياسية هى المنابر التى

أتاحت لهم فرصة الخروج من عزلتهم والمشاركة فى الحياة السياسية. ولكن بعد إلغاء الأحزاب كيف يعبرون عن أنفسهم؟ ولاحظ الأقباط أن تنظيم الضباط الأحرار لم يكن يضم سوى القليل جدا من الأقباط، كما أن مجلس قيادة الثورة لم يكن بينه قبطى واحد، وعندما بحثوا فى انتماءات قادة الثورة اكتشفوا أن معظمهم خرجوا من تحت عباءة الإخوان المسلمين، وجميعهم يحملون فكرا إسلاميا بدرجات متفاوتة(!).

ومرة أخرى تساءل الأقباط عن مصير المكاسب التى تحققت لهم خلال ثلاثين عاما مضت فيما بين ثورة ١٩ وثورة ٥٢، والإنجازات الضخمة التى تمكنوا من تحقيقها فى المجالات الدينية والاجتماعية والتعليمية، فقد شهدت هذه الفترة نهضة كبرى فى شئون الكنيسة والطائفة القبطية، إذ أقبل الأقباط على إقامة المؤسسات الاجتماعية حتى بلغ عددها ٣٥٠ جمعية امتد نشاطها إلى رعاية شئون الأفراد وتدريس الدين وتدريس اللغة القبطية، وإنشاء المستشفيات والمشاغل والملاجئ، وقامت (مدارس) الأحد بتربية النشئ وتلقين الصبية والشباب أصول ديانتهم وبلغ عدد تلاميذها فى عام ١٩٥٠ حوالى ٤٣ ألف طالب ويشرف عليهم ٢٥٠٠ مدرس كما أصدرت مجلة تعنى بنشر الأبحاث المسيحية والعناية بإصلاح أحوال الطائفة اجتماعيا وثقافيا، وإلى جانب هذه المجلة قامت ١٤ مجلة بين أسبوعية ونصف شهرية تعنى كلها بمعالجة الشئون القبطية بمختلف مظاهرها ونواحيها. وقام الأقباط بإنشاء العديد من المدارس الثانوية والإبتدائية، وبلغ عدد المدارس الإبتدائية التابعة لجمعية (السيدات القبطيات لتربية الطفولة)

وحدها ٢٩ مدرسة تضم أكثر من أربعة آلاف طالب وطالبة، وهى تسير وفق المنهج الوزارى مضافا إليه بعض المواد الأخرى كاللغة القبطية والألحان الكنسية والطقوس وتاريخ الكنيسة.

ولم تقتصر نهضة الأقباط الثقافية على التعليم الثانوى والإبتدائى، وإنما امتد هذا النشاط إلى إنشاء (المعهد العالى للدراسات القبطية) لتخريج متخصصين فى العلوم القبطية وخاصة فى العصر القبطى «الذى لقى من مناهج وزارة التربية كل إهمال» على حد تعبير كاتب قبطى.

وامتدت النهضة القبطية إلى إثيوبيا والسودان، وأخذت الكنيسة تبعث بالمدرسين ورجال الكهنوت لرعاية شئون المسيحيين فى هذين البلدين ورفع مستواهما الدينى والعلمى، وقام المجلس الملى ليضم القيادات القبطية ويشرف على شئون الطائفة مدنيا ويدير أوقافها الشاسعة[1].

وخلاصة القول إن الطائفة القبطية شهدت نقلة حضارية هائلة فى ظل المناخ الديمقراطى الليبرالى الذى ساد البلاد قبل ثورة يوليو.

اختفاء الأقباط من المجالس النيابية

ولكن قيام الثورة، وإن نجح فى كبح جماح الإخوان المسلمين وإضعاف المد الإسلامى، إلا أنه أثار القلق فى نفوس الأقباط حول إمكان استمرار المكاسب التى تحققت لهم، وأخذ الأقباط يبحثون عن المؤسسات التى ستمكنهم من تأكيد وجودهم بعد اختفاء الأحزاب. ولكن

---

(١) زاهر رياض ص ١٩٧٨.

الثورة لم تقدم بديلا سياسيا يمكن الأقلية من البقاء على المسرح السياسي، مثلما كان الحال عليه في النظام الديمقراطي، وعندما اتجهت الثورة إلى إقامة مجالس نيابية لم يتمكن الأقباط من الحصول إلا على النذر اليسير من المقاعد، وذلك بسبب تشتت أصواتهم في المحيط الأسلامي، وصعوبة تجميع قدر كاف من الأصوات يسمح بنجاح مرشحهم، وكان خلو هذه المجالس من الوجه القبطي مثيرا لقلقهم، ولم تعد الحجج الفقهية والمفاهيم الليبرالية التي سادت في العشرينات وأدت إلى رفض فكرة التمثيل الطائفي ـ لم تعد هذه الحجج كافية لإقناعهم بأن النائب يمثل «الأمة» كلها.! فتلك نغمة كان لها زمانها ورجالها، ولكل عصر أفكاره النابعة من التطورات السياسية والاجتماعية. وعندما وجد الأقباط أن تحقيق تطلعاتهم بالطرق الشرعية أصبح مسدودا ـ بسبب طبيعة النظام الثوري ـ لجأوا إلى إملاء إرادتهم بالقوة:

تنظيم الأمة القبطية في عهد جمال عبد الناصر.

تكوين الجمعيات المتطرفة في عهد السادات.

والملاحظ أن علاقة الكنيسة القبطية بالنظام الثوري مرت بطورين هامين:

الطور الأول: إبان حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وكرازة البابا الراحل كيرلس السادس. وقد سارت العلاقات بين الرجلين في إطار من التفاهم والود، وساعد على ذلك أن كيرلس لم تكن لديه تطلعات سياسية، أو دنيوية ـ بالمعنى ـ المسيحي ـ وقد ركز كل جهوده في رفع مستوى الطائفة دينيا وثقافيا، وهي أمور كانت تتماشى مع

التقاليد الأصيلة للكنيسة المصرية فى الفصل بين الدين والدولة، وفى نفس الوقت تتفق مع إتجاه عبد الناصر فى إبعاد الصبغة الدينية عن شئون الحكم، وباستثناء قرار حل تنظيم «الأمة القبطية» لم تتعرض السلطة لأى نشاط دينى للأقباط مادام أنه يسير بمنأى عن مناعب السياسية، وفى هذه المرحلة ساهمت الدولة فى إقامة أكبر بطريركية فى الشرق الأوسط وتبرعت لها بمبلغ كبير من المال. وقام عبد الناصر بوضع حجر أساسها فى احتفال ضخم عقد بميدان العباسية[1]. وفى ٢٤ يوليو ١٩٦٥.

ولكن بارتقاء شنودة الثالث الكرسى البابوى ـ بعد شهور من تولى الرئيس السادات ـ حدث تطور جديد فى شكل العلاقات بين الكنيسة والدولة، ذلك أن النشاط القبطى اتخذ له مسارا جديدا يختلف عما كان قائما فى عهد البابا الراحل، وشهد الشارع المصرى نشاطا مسيحيا هائلا خرج من دائرة العمل الدينى البحث إلى مجال الحياة العامة، فانتشرت الجمعيات القبطية فى المدن والأحياء والقرى لتباشر نشاطها العريض بشكل كان من نتيجته إثارة مشاعر المسلمين الذين لم يألفوا مثل هذا النشاط فى السابق. ولاحظ المسلمون نشاطا محموما فى عملية بناء الكنائس، والتحايل على بنائها عن طريق تحويل الجمعيات إلى كنائس، فضلا عن النشاط التبشيرى الذى كانت تقوم به هذه الجمعيات؛ مما أدى إلى توتر العلاقات بين المسلمين والأقباط، ووقوع مصادمات بين الجانبين.

---

(١) الكنيسة وقضايا الوطن (الأنبا جريجوريوس) ص ١٣٧.

وقد جاء فى تقرير لجنة مجلس الشعب التى شكلت للتحقيق فى حادث الخانكة ١٩٧٢ ما يلى:

«وقد تبينت اللجنة من استقراء الحوادث التى حققتها النيابة العامة بشأن النشاط الطائفى، ومن المناقشات التى أجرتها مع المسئولين فى مشيخة الأزهر وفى البطريركية على حد سواء، أن بعض هذه التجمعات قد نسب إلى بعض أعضائه توجيه مطاعن أو توزيع نشرات تنطوى على إساءة للأديان الأخرى أو القائمين عليها، كما أن بعض الجمعيات يتزايد عددها فى الحى الواحد إلى حد لايمكنها من أداء رسالتها فى فاعلية وبمسئولية، وأن بعضها ينسب إليه القيام بنشاط تبشيرى سواء بالنسبة للمسلمين أو حتى داخل نطاق المذاهب المختلفة فى المسيحية بينما أن رسالته التبشيرية يجب أن توجه إلى أفريقيا والعالم الخارجى لا إلى المواطنين فى مصر الذين يجب أن نحمى حريتهم وعقيدتهم الدينية من أى تأثير مصطنع، وكل هذا قد حدا باللجنة إلى أن تسترعى النظر إلى مكامن الخطر من تزايد عدد هذه الجمعيات العاملة فى نفس الميدان والتى يجب أن يتوافر فى القائمين عليها إدراك سليم لأحكام الدين ونظرة متسامحة إلى العقائد الأخرى، وبعد عن التعصب المذيم وانصراف أساسى إلى التربية الخلقية والوطنية».

«وقد تبينت اللجنة البرلمانية من المعلومات التى طلبتها من وزارة الشئون الاجتماعية أن عدد الجمعيات الإسلامية المقامة فى مصر يبلغ

٦٧٩ جمعية، تتلقى إعانات سنوية من وزارة الشئون الاجتماعية تبلغ حوالى خمسين ألف جنيه، بينما يبلغ عدد الجمعيات المسيحية الأرثوذكسية ٤٣٨ جميعة تتلقى إعانات سنوية من الدولة تبلغ حوالى ٢٦ ألف جنيه».

وبالمقارنة بين عدد الجمعيات الإسلامية، وعدد الجمعيات القبطية، يتضح أن نسبة الأخيرة تبلغ ٤٠٪ من مجموع عدد الجمعيات الدينية، وإذا أضفنا إلى هذا التوسع الأفقى، أثر المساعدات المالية الضخمة التى تتلقاها من أبناء الطائفة القبطية ـ بحكم ثرائها التقليدي ـ لأدركنا حجم النشاط الذى تقوم به، وحجم الإمكانات المتاحة لها مما أدى إلى إثارة المخاوف فى الشارع الإسلامى، والتساؤل عن مغزى هذاا النشاط وأهدافه البعيدة.

وقد تمثل المد المسيحى العلنى فى ظاهرتين كان لهما ردود فعل معاكسة لدى الجانب الإسلامى، وهما:

إغراق السوق بالكتب والمطبوعات والنشرات التى تمس العقيدة الإسلامية.

النشاط المحموم فى بناء الكنائس بأعداد تزيد على الحاجة الحقيقية إليها.

كتب تطعن فى الإسلام

أما عن الكتب، فقد لوحظ انتشار المطبوعات التبشيرية التى تنطوى على طعن صريح أو خفى فى الإسلام، وبعضها مطبوع فى الخارج

وتحمل أسماء مؤلفين وهميين توحى بأنهم مسلمون، مثل كتاب (القرآن دعوة نصرانية) من سلسلة مسماة «فى سبيل الحوار الإسلامى المسيحى» بقلم: الأستاذ حداد ـ وتبين من الدراسة التى قام بها مجمع البحوث الإسلامية، أن اسم الأستاذ حداد، مستعار، وأن الكتاب ملىء بالمغالطات والأخطاء التى يقصد بها تشويه أحكام الإسلام، وإن مثل هذا الكتاب لايمكن أن يصدر إلا عن جماعة متخصصة فى الشئون الدينية ذات إلمام واسع بأحكام الدين الإسلامى والدين المسيحى. والخلط بين تعاليم العقيدة بهدف إثارة الشكوك فى نفوس المسلمين.

ومن يطلع على كتيبات مثل (الصليب فى القرآن أو الإنجيل) و(شخصية المسيح فى القرآن والإنجيل) بقلم الأستاذ (فادى) يلمس بوضوح كيف تحاول الجهات التى أصدرتها أن تجر المسلمين إلى جدل عقيم حول موضوعات لا تدخل ضمن اهتمامات عامة المسلمين، مثل: «الوهية المسيح) ومحاولة التدليل عليها بتأويل بعض معانى القرآن الكريم، ومثل مسألة (صلب المسيح وأثره فى الإسلام) لإقناع المسلمين بأن ما جاء فى القرآن الكريم حول صلب المسيح لا يتماشى مع العقيدة المسيحية لأنه تأثر بالضلالات التى كانت شائعة عند نصارى العرب وقت نزول القرآن، وبعض هذه الكتب صدر عن دور نشر تبشيرية فى أوروبا والولايات المتحدة مطبوعاً باللغة العربية على ورق مصقول، ولكن بعضها مجهول الهوية مثل كتاب (الباكورة الشهية فى الروايات الدينية) الذى يقول غلاف طبعته الثامنة أنه من

تأليف (أحد الأفاضل فى القطر السورى) وإنه (من أشهر كتب العالم وموجود بلغات كثيرة) ، والكتاب عبارة عن مناظرة مزعومة بين رجال الدين الإسلامى ورجال دين مسيحى يدعى «يوحنا» الغيور وتنتهى المناظرة التى تشغل ٢٢٠ صفحة بهزيمة رجال الدين الإسلامى واعترافهم بسلامة الأفكار التى يدعو إليها يوحنا الغيور..!

أزمة بناء الكنائس

أما الأزمة التى نشأت بين المسلمين والأقباط حول بناء الكنائس فترجع إلى بداية السبعينات، حين بدأت حركة نشطة لبناء الكنائس فكان المسلمون يقابلونها ببناء المساجد على مسافة قريبة من الكنائس، وقد لاحظ المسلمون أن عملية بناء الكنائس تجرى وفق مخطط يبدأ بإقامة جمعيات مسيحية، ثم لا تلبث هذه الجمعيات أن تتحول إلى كنائس، فيسارع المسلمون ـ قبل الشروع فى بناء الكنيسة ـ بالاستيلاء على قطعة أرض مجاورة ثم بناء مسجد عليها حتى يحولوا دون إتمام بناء الكنيسة مستفيدين من نص فى القانون يمنع بناء الكنائس على مقربة من المساجد.

ومن المفيد إلقاء الضوء على هذه المسألة حتى نتبين منها وجهى الخطأ والصواب، فالمعروف أن تعاليم الإسلام تدعو إلى احترام دور العبادة الخاصة بأتباع الديانات الأخرى، وأوامر الخلفاء الراشدين إلى جيوش الفتح صريحة فى عدم التعرض لدور العبادة، والعهود التى عقدها المسلمون مع أصحاب البلاد المفتوحة تنص على تأمين أبناء

الديانات الأخرى وعدم التدخل فى شئونهم العقائدية، وحقهم فى إقامة طقوسهم وشعائرهم تمشيا مع النص القرآنى الكريم ﴿لا إكـراه فى الدين﴾.

وتاريخ الإسلام فى مصر ـ وفى غير مصر ـ يؤكد حرص الولاة والحكام على حرية العقيدة لجميع أبناء الوطن، ولم يحدث أن وضعت الدولة يدها على كنيسة وحولتها إلى مسجد، كما يزعم القس داود عزيز أن مسجد السيد البدوى فى طنطا أقيم على أنقاض كنيسة، وهو زعم لاتؤيده أية دلائل تاريخية!!.

وقد حدث فى أواخر عصر الدولة العثمانية، وفى إطار تنظيمها لشئون الطوائف المسيحية الداخلية فى نفوذها، أن أصدرت الدولة (الخط الهمايونى) الصادر عن الباب العالى فى ٦ فبراير ١٨٥٦ لتنظيم عملية بناء الكنائس، وكان صدر الخط الهمايونى فى ذلك الوقت يمثل اتجاها إصلاحيا لتأمين حقوق الطوائف غير الإسلامية، وقد تقرر فى الخط الهمايونى إباحة إقامة الكنائس أو ترميمها بترخيص من الباب العالى، وقد ورد فى هذا الشأن النص الآتى:

«ولا ينبغى أن يقع موانع فى تعمير وترميم الأبنية المختصة بإجراء العبادات فى المدن والقصبات والقرى التى جميع أهاليها من مذهب واحد، ولا فى باقى محلاتهم كالمكاتب والمستشفيات والمقابر حتى هيئتها الأصلية، لكن إذا لزم تحديد محلات نظير هذه فيلزم، عندما يستصوبها البطرك أو رؤساء الملة أن تعرض صورة رسمها وإنشائها

إلى بابنا العالى لكى تقبل تلك الصورة المعروضة ويجرى اقتضاؤها على موجب تعلق إرادتى السنية الملوكانية أو تتبين الاعتراضات التى ترد فى ذلك الباب بظرف مدة معينة، وإذا وجد فى محل جماعة أهل مذهب واحد منفردين يعنى غير مختلطين بغيرهم، فلا يقيدوا بنوع من رجراء الخصومات المتعلقة بالعبادة فى ذلك الموضوع ظاهرا وعلنا، أما فى المدن والقصبات والقرى التى تكون أهاليها مركبة من جماعات مختلفة الأديان فتكون كل جماعة مقتدرة على تعمير وترميم كنائسها ومستشفياتها ومكاتبها ومقابرها اتباعا للأصول السابق ذكرها فى المحلة التى تسكنها على حدتها، لكن متى لزمها أبنية يقتضى إنشاؤها إنشاء جديدا يلزم أن يستدعى بطاركتها أو جماعة مطارنتها الرخصة اللازمة من جانب بابنا العالى، فتصدر رخصتنا السنية عندما لاتوجد فى ذلك موانع ملكية من طرف دولتنا العلية والمعاملات التى تتوقع من طرف الحكومة فى مثل هذه الأشغال لايؤخذ عنا شيء.

وقد ظل العمل بهذا الخط الهمايونى ساريا حتى سنة ١٩٣٤ عندما صدر عن وكيل وزارة الداخلية قرار بتحديد الشروط التى يتعين توافرها للتصريح ببناء كنيسة، وقد سميت بالشروط العشرة، وهذه الشروط هى التى مازالت مطبقة حتى الآن، وتتعلق بالمسافة بين أقرب مسجد والبقعة المراد بناء كنيسة عليها، وهل هى أرض فضاء، وهل تقع بين أماكن المسلمين أو المسيحيين، وهل يوجد كنائس أخرى بالمنطقة،

والمسافة بين البلدة وأقرب كنيسة، وما هو عدد أفراد الطائفة في البلدة، ومدى قرب المكان من جسور النيل والترع والمنافع العامة.. الخ.

وبعد كرازة البابا شنودة الثالث في بداية السبعينات، واتجاه الكنيسة الأرثوذكسية إلى بناء العديد من الكنائس الجديدة، أصبحت هذه الشروط تشكل قيودا على حركة بناء الكنائس، مما دفع إلى عملية التحايل ـ التي أشرنا إليها ـ عن طريق الجمعيات الدينية، ويقول تقرير لجنة تقصي الحقائق البرلمانية عن حادث الخانكة أن كثيرا من الكنائس القبطية قد تقادم العهد عليه، وقد طالبت اللجنة بيانا من الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عن عدد الكنائس القائمة في مصر، فتبينت أن عددها يبلغ ١٤٤٢ كنيسة، ولكن البيانات التي أفادت وزارة الداخلية عن عدد الكنائس المسجلة لديها يدل على أنهم خمسمائة كنيسة منها ٢٨٦ كنيسة قبطية، ويدل الخلاف في الرقمين إلى أن بعضها قد بني بدون قرار جمهوري، وقد تبين أيضاً أن مجموع الكنائس التي صدرت بشأنها تراخيص خلال الستينات يبلغ ١٢٧ كنيسة منها ٦٨ كنيسة للأقباط.

وقالت اللجنة البرلمانية إن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الاحتكاك وإثارة الفرقة، عدم وضع نظام ميسر لتنظيم هذه التراخيص دون طلب قرار صدور جمهوري في كل حالة، ذلك أن استصدار هذه القرارات وقتا، وكثيرا ما تتغير خلاله معالم المكان الذي أعد لإقامة الكنيسة مثل أن يقام مسجد قريبا منه مما يخل بتوافر الشروط العشرة،

ونتيجة لبطء الإجراءات كثيرا ما تلجأ بعض الجمعيات القبطية إلى إقامة هذه الكنائس دون ترخيص، وفى بعض الحالات تتسامح جهة الإدارة فى ذلك، وفى حالات أخرى يجرى تحقيق مع المسئول عن الجمعية وهو أمر بادى التناقض بين احترام سيادة القانون وبين احترام حرية ممارسة الشعائر الدينية، وهو المبدأ الذى كلفه الدستور، وفى نهاية تقريرها قالت اللجنة البرلمانية إن **وضع تنظيم لإقامة الكنائس لايعتبر فى حد ذاته افتئاتا على حرية ممارسة الشعائر الدينية، وإن كان من المناسب أن يعاد النظر فى أحكام الخط الهمايونى وقرارات وزارة الداخلية تجنبا لحالة شاعت وهى تحويل بعض الأبنية أو الدور إلى كنائس دون تراخيص وما يؤدى إليه ذلك أحيانا من تعرض بعض الأهالى له دون أن يدعو هذا الزمر لسلطة الدولة وحدها، وعندما راجعت اللجنة الحوادث التى وقعت خلال العامين السابقين على حادث الخانكة، تبين لها أن معظمها يرجع إلى إقامة هذه الكنائس بغير ترخيص ثم تصدى الإدارة والأهالى للقائمين عليها.**

ويبدو أن هذه المقترحات التى أعدتها لجنة تقصى الحقائق لم تأخذ حقها من العناية الكافية من جانب السلطات مما أدى إلى زيادة التوتر بين الجانبين.

* * *

الفصل السادس

الكنيسة ... من رعاية الدين إلى سلطة الدولة

لقد سبقت الإشارة إلى دور الكنيسة القبطية إبان عهد البطريرك الراحل كيرلس السادس، ورأينا كيف كان هذا الدور متماشيا مع تقاليد الحكم الناصرى فى إبعاد المؤسسات الدينية عن التدخل فى شئون الحكم، ولكن رسالة الكنيسة دخلت مرحلة جديدة على عهد البطريرك الحالى الأنبا شنودة الثالث، وبات واضحا أن هذه الرسالة لم تعد مقصورة على رعاية الشئون الكهنوتية ورفع مستوى الأكليروس والكهنة الرهبان.. الخ.. وإنما أرادت أن يمتد سلطانها إلى رعاية القضايا العامة (للشعب القبطى) الأمر الذى يدخل فى صميم المسئولية القومية والدستورية لنظام الحكم، ومن الطبيعى أن تؤدى هذه (الازدواجية) إلى صراع خفى بين رئاسة الدولة التى ترى نفسها مسئولة عن جميع المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية،

وبين رئاسة الكنيسة التى وضعت نفسها فى موضع المسئولية عن قطاع من الشعب المصرى حصرته فى نطاق (**الشعب القبطى**) وأعطت لنفسها شرعية المطالبة بما اعتبرته حقا للأقباط لدى الدولة.

ولتحقيق هذه السياسة، إنتهجت رئاسة الكنيسة أسلوب الضغط عن طريق المؤتمرات القبطية التى لم تعد مقصورة على رجال الكنيسة، وإنما ضمت فى صفوفها قطاعات أخرى كالأطباء والمحامين وأساتذة الجامعات والمحاسبين والمهندسين، وبذلك تكون الكنيسة قد أعطت لنفسها حق الولاية العامة على المواطنين الأقباط، وانتزعت وظيفة الممثل الشرعى لطائفة من الشعب، وهو تطور جديد له دلالته عند رصد العلاقات والروابط بين المؤسسات الدستورية التى يرتكز عليها نظام الحكم.

فمنذ المؤتمر القبطى الذى عقد فى أسيوط عام ١٩١١ عقب اغتيال رئيس الوزراء بطرس غالى باشا، لم نسمع عن مؤتمرات قبطية على هذا النمط إلا فى عام ١٩٧٧ عندما صدرت قرارات مجمع الآباء الكهنة وممثلى الشعب القبطى بالإسكندرية فى المؤتمر المنعقد بالبطريركية بتاريخ ١٧ يناير ١٩٧٧)[(١)] فما هى قصة هذا المؤتمر الذى عقد تحت رعاية البابا شنودة الثالث؟

تقول مقدمة البيان الذى صدر عن المؤتمر ما يلى:

«بدعوة من مجلس كهنة الإسكندرية، اجتمع الآباء كهنة الكنائس القبطية، والسادة أعضاء المجلس المحلى

---

(١) راجع نص القرارات ضمن الوثائق التى نشرها غالى شكرى فى كتابه (الثورة المضادة).

السكندرى، والسادة رؤساء وأعضاء الجمعيات والهيئات القبطية، والسادة الأراخنة أعضاء مجالس الكنائس وممثلو قطاعات الشعب القبطى من هيئات التدريس الجامعى والأطباء والمحامين والمحاسبين والمهندسين والمعلمين وأرباب المهن التجارية والسادة العاملين فى مختلف المصالح الحكومية والقطاع العام.

«وقد دعت الضرورة لعقد هذا الاجتماع فى هيئة مؤتمر لممثلى الشعب القبطى بالإسكندرية مع الآباء الكهنة الرعاة، وذلك لبحث المسائل القبطية العامة، وتفضل قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث بحضور جلسة الاجتماع الأول التمهيدى بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٦ فى الكاتدرائية المرقسية الكبرى.

«وبحث المجتمعون الموضوعات المعروضة، كما استعرضوا أيضا ما سبق تقريره فى اجتماع اللجنة التحضرية لكهنة الكنائس القبطية فى مصر الحاصل بتاريخ ٥ ـ ٦ يوليو سنة ١٩٧٦. ووضع الجميع نصب أعينهم ـ رعاة ورعية ـ اعتبارين لا ينفصل أحدهما عن الآخر: أولهما الإيمان الراسخ بالكنيسة القبطية الخالدة فى مصر التى كرستها كرازة القديس مرقس الرسول وتضحيات شهدائها الأبرار على مر الأجيال. والأمر الثانى؛ الأمانة الكاملة للوطن المفدى الذى يمثل الأقباط أقدم وأعرق سلالاته حتى إنه قد لايوجد شعب فى العالم له ارتباط بتراب أرضه وبقوميتها مثل ارتباط القبط بمصر العزيزة».

المسـائل القبـطية

أما المسائل القبطية العامة التى بحثها المؤتمر فهى:

١ ـ حرية العقيدة.

٢ ـ حرية ممارسة الشعائر الدينية.

٣ ـ تطبيق الشرع الإسلامى.

٤ ـ حماية الأسرة والزواج المسيحى.

٥ ـ المساواة وتكافؤ الفرص.

٦ ـ تمثيل المسيحيين فى الهيئات النيابية.

٧ ـ الاتجاهات الدينية المتطرفة.

٨ ـ حرية النشر.

ويتضح من القائمة أنها تجمع بين مسائل «دينية» بحتة، وبين أمور «دنيوية» بحتة تتعلق بالسياسة العامة كالمساواة وتكافؤ الفرص وحرية النشر وتمثيل المسيحيين فى الهيئات النيابية، الأمر الذى ينبىء عن عزم الكنيسة على الخروج على إطار نشاطها الدينى التقليدى، إلى دور جديد يضعها ضمن المؤسسات السياسية التى تعمل لمصلحة أتباعها. ليس فقط باعتبارهم من (رعايا الكنيسة) ولكن بصفتهم (مواطنين)، وسوف نجمل رأى المؤتمر فى المسائل التى تعرض لبحثها.

فحول حرية العقيدة أبدى المؤتمر أسفه بسبب ظهور بعض الاتجاهات التى تصادر حرية العقيدة المسيحية، وقال البيان إن بعض الجهات الرسمية مثل مديريات الأمن وإدارة السجل المدنى ومكاتب التوثيق ونيابة الأحوال الشخصية تشجع هذا الاتجاه وذلك فيما يتعلق بحالات اعتناق الإسلام من جهة، وبحالات الردة عن الإسلام من جهة أخرى.

وبالنسبة لحالات اعتناق الإسلام أعرب عن القلق البالغ بسبب «عمليات الإغراء واصطياد البسطاء من المسيحيين إلى حظيرة الإسلام دون مراعاة لما جرى عليه العرف وتضمنته التعليمات الرسمية من ضرورة إخطار الجهات الدينية المسيحية عن طلبات الرغبة فى شهر الإسلام قبل وقوعه».

أما بالنسبة لمسألة ما يوصف بالردة عن الإسلام - يقول بيان المؤتمر - فإن الجهات الرسمية «تدأب على أن ترفض الاعتراف **باعتناق المسيحية، بل والأدهى من ذلك أنها ترفض الاعتراف بعودة المسيحى إلى ديانته الأصلية التى ولد فيها. إذ هى تأبى واقع الحال فى الوثائق والسجلات وفى البطاقات الشخصية وجوازات السفر، كما ويتعرض معتنقو المسيحية العائدون إلى مسيحيتهم الأولى - للمطاردة فى حياتهم العائلية بالتفريق بين الأزواج وبين الاباء بغرض تشريدهم من الوظائف بحجة المجازاة التأديبية».**

وهذه الاتجاهات الخاطئة تناقض حرية العقيدة التى أعلنها ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على الصعيد العالمى، والتى نص عليها

أيضا على الصعيد القومى دستور مصر لسنة ١٩٧١ (وكافة الدساتير المصرية السابقة منذ فجز الاستقلال) بأن «تكفل الدولة حرية العقيدة، وألا تميز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة».

ولنا تعليق على هذا الكلام:

١ ـ إن المفهوم من مبدأ (حرية العقيدة) ـ دون الدخول فى تعريفات فقهية ـ هو حق كل إنسان فى إعتناق عقيدته دون المساس بالعقائد الأخرى. والإسلام يرحب بمن يريد أن يدخل فيه، ولكنه لا يسمح بالردة عنه منعا للتلاعب بالعقائد والأديان. ولاشك أن عقوبة الردة تحمل تحذيراً مسبقا لمن يريد أن يستغل الإسلام لتحقيق أغراض خاصة ـ كالزواج والطلاق والميراث ـ وهى حكمة خفيت على رجال الكنيسة، فتسرعوا بمعارضة قانون الردة.

٢ ـ لم نسمع من قبل عن وجود تعليمات رسمية بضرورة إخطار الجهات الدينية المسيحية عن طلبات الرغبة فى شهر الإسلام. ولو وجدت مثل هذه التعليمات لكان الحكم عليها بالطلان؛ لأنها تتناقض مع مبدأ حرية العقيدة الذى تنادى به الكنيسة. وعل سبيل المثال: هل تقبل الكنيسة تطبيق هذا المطلب على (وثنى) يريد اعتناق المسيحية؟

حرية ممارسة الشعائر الدينية

أما فيما يتعلق بالمسألة الثانية التى بحثها المؤتمر والتى تتعلق بحيرة ممارسة الشعائر الدينية فقد قال البيان: إن الأقباط يعانون من مشاق

ومضايق وتقييد وتعقيد، بل وإيذاء بالغ بمناسبة بناء الكنائس، حيث لايزال ذلك مشروطا بترخيص ومحدودا بعدد معين، كما أن الكنائس القائمة تتعرض لاعتداءات وأعمال تخريبية ولإيذاء المصلين فيها ومنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية، وأشار المؤتمر إلى تقرير لجنة تقصى الحقائق التى شكلها مجلس الشعب للتحقيق فى حوادث الخانكة فى نوفمبر سنة ١٩٧٢ مما دعا إلى إصدار القانون رقم ٣٤ لعام ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية.

تطبيق الشرع الإسلامى

وبشأن مسألة اعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع قال بيان المؤتمر القبطى: إنه مادام الأمر متعلقا بتطبيق الأحكام الواردة فى القرآن وسنة نبى الإسلام، **فلا يتأتى أن يلزم بهذا التطبيق إلا المسلمون، وأن إلزام غير المسلمين بعقيدة الإسلام يتعارض مع أقدس حقوق الإنسان وأولى حريات المواطن المصرى فى الدستور الدائم وهى حرية العقيدة. بل وتأبى هذا تعاليم الإسلام ذاته حيث «لا إكراه فى الدين».**

ولنا تعليق على هذه الفقرة:

إن هذه الفقرة من بيان المؤتمر القبطى تخلط بين العقيدة والتشريع. فالمواطن حر فى اختيار العقيدة التى يعتنقها، ولكنه ليس حرا فى اختيار القانون أو التشريع، مما يدخل ضمن الوظيفة الأساسية للدولة التى تضع

التشريعات وتسن القوانين وفقا للمصلحة العامة. وهذه مسألة سوف نتعرض لها بالتفصيل فى فصل آخر من هذا البحث.

حماية الأسرة والزواج المسيحى

وحول هذه المسألة قال المؤتمر: إنه بعد إلغاد المجالس المحلية التى كانت مختصة بالنظر فى مسائل الأحوال الشخصية للمسيحيين، أصبحت الشريعة الإسلامية تطبق على زيجات المسيحيين بمجرد تغيير أى من الزوجين لمذهبه أو ملته قبل رفع الدعوى أمام القضاء، وترتب على هذا أن صار للزوج المسيحى فى تلك الحالة سلطة تطليق زوجته بكلمته. أما لو اعتنق أى الزوجين ديانة الإسلام، وفى أى وقت من الأوقات ولو فى آخر مرحلة من مراحل التقاضى، فإن إنطباق الشريعة الإسلامية يضحى وجوبيا وبجميع آثاره سواء بالنسبة للزوجين أو للأبناء.

«وهذا الوضع فيه تخريب للأسرة المسيحية وهدم لبيوت الزوجية، ومجاراة لكل نزوات البغضاء والكيد والانتقام، كما ينطوى على افتئات صارخ من جانب طرف واحد على حقوق للطرف الاخر بل على مصير أفراد الأسرة جميعا، مما يجافى أبسط مبادىء العدالة والقانون».

المساواة وتكافؤ الفرص

يرى المؤتمر أن المواطنين الأقباط يقفون على قدم المساواة مع سائر أبناء مصر فى أداء الواجبات، وأن الأقباط رفضوا، على مر الأجيال وفى أشد عصور الأستعمار إغراء، أن يتمتعوا بأى استثناءات أو

امتيازات فيما يتعلق بالتكاليف العامة. وبعد أن يستعرض البيان تضحيات الأقباط بالدم والمال فى كل مراحل الكفاح الوطنى يورد هذه الفقرة:

«أما إذا نظرنا إلى كفة الحقوق فى ميزان المساواة، فإننا نعاين مع شديد الأسف اختلاف الموازين، فعلى مدى سنوات طويلة متصلة يعانى المواطنون المسيحيون من تخطيهم فى الترقيات فى سلك الوظائف العامة، وفى القطاع العالم، وأصبحت هذه ظاهرة عامة لاتحتمل المجادلة، ولم تجد للقضاء عليها كل التصريحات بإعلان النوايا الطيبة من جانب الجهات الرئاسية العليا، ولا التطلعات والاحتجاجات من الأقباط أفرادا وجماعات وعلى كل المستويات الكنسية أو الرسمية أو الشعبية».

«ومصداق الحقائق فى هذا الصدد ظاهر للعيان بأن تراجع الجهات الحكومية ومؤسسات وشركات القطاع العام إحصاءاتها الوظيفية القيادية فى فترة السنوات العشر الماضية مثلا وتستخلص أعداد ونوعيات الترقيات. فنجد بيقين أن نسبة الموظفين الأقباط فى هذه الترقيات ضئيلة للغاية لاتتفق على الإطلاق مع مبدأ تكافؤ الفرص وكفاءتهم فى السلم الوظيفى».

«وقد بلغ الأمر أن الموظفين الأقباط كادوا لاينالون الترقية إلا إذا أسعفتهم فى آخر المطاف التشريعات الطارئة للرسوب الوظيفى، لترفعهم من الحضيض قليلا أو تسندهم فى خطوتهم الأخيرة إلى المعاش».

«وكان من نتيجة التمييز وعدم تكافؤ الفرص أن هاجر للخارج كثيرون من الأقباط من نوابغ أبناء الوطن علما وخبرة بغرض تأمين

أرزاقهم وحرصا على مستقبل أولادهم حتى لا يضرسوا من الحصرم الذى أكله آباؤهم. ولا يخفى أنه ترتبت على هذه الهجرة أضرار جسيمة لا بتفريق شمل العائلات فحسب، بل باستنزاف العقليات والخبرات الجبارة من جسم الوطن، وهو أحوج ما يكون إليها فى العصر الحاضر».

تمثيل المسيحيين فى الهيئات النيابية

يقول بيان المؤتمر:

منذ استقلال البلاد كانت مشاركة عنصرى الأمة فى الهيئات النيابية واضحة كل الوضوح وعنوانا وفخارا للوحدة الوطنية. كما كانت الإنظمة الحزبية تحرص كل الحرص على قيام واستمرار تلك المشاركة وخصوصا من جانب الأحزاب المستندة إلى قواعد شعبية وجماهيرية عريضة تضم الملايين من أبناء مصر دون أى تمييز بينهم دينيا أو مذهبيا.

ثم وضعت ثورة ٢٣ يوليو النظام الجديد للدولة، وهو يقوم على مبدأ تحالف قوى الشعب وعلى المؤسسات النيابية، وذلك على الوجه الذى تضمنته الدساتير والمواثيق المتعاقبة وآخرها دستور ١٩٧١ . ولم يتخلف مسيحيو مصر عن أن يسهموا فى بناء النظام الجديد والانتماء بالعضوية العاملة فى التنظيمات المقررة واحدا بعد الآخر، كما كان الاختيار يقع بالتعيين على بعض الأسماء البارزة من الأقباط فى هذا المجال، سواء على مستوى الوزراء أو اللجان المركزية العليا فى حكومات ما بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .

أما فى التنظيمات والهيئات النيابية فقد استلفت النظر أن عدد الأقباط فيها بلغ من القلة النادرة ما هو أقرب إلى العدم، ففى مجلس الشعب المنتخب عام ١٩٧١ وعدد أعضائه بالانتخاب ٣٥٠ عضوا (أضيف لهم عشرة أعضاء بالتعيين) كان الأعضاء الأقباط أقل من عدد أصابع اليد الواحدة. أما فى مجلس الشعب المنتخب فى أكتوبر سنة ١٩٧٦ فلم ينجح أحد من الأقباط على الإطلاق فى الانتخابات. وعلى نفس هذه الضآلة أو العدم تقريبا نجد عددهم فى المجالس المحلية والشعبية بالمحافظات والمدن فى جميع أنحاء القطر المصرى.

وتلك ظاهرة غير طبيعية فى تاريخ مصر القومى، وليس باستطاعتنا تقصى الحقائق لكى نصل إلى معرفة التيارات والدواعى التى أدت إلى ذلك، وخافيها أكثر من ظاهرها، ولكننا نجاهر بكل صدق وصراحة بكلمتين خالصتين لوجه الله والوطن:

الكلمة الأولى:

أنه لايمكن أن تكون نسبة الأقباط فى التمثيل النيابى ضئيلة بهذا المقدار فى عهد ما بعد ثورة يوليو وبلغت حد العدم فى انتخابات أكتوبر ١٩٧٦، بينما كانت مشاركة الأقباط قبلها منذ عهد ثورة الاستقلال الخالدة سنة ١٩١٩ مشاركة كبيرة وناجحة نالت استحسان إجماع الأمة المصرية طوال قرن من الزمان وإعجاب المحافل الدولية فى العالم إجمع كواقع حقيقى لاتحاد عنصرى الأمة.

الكلمة الثانية:

أنه لايمكن أن يكون هذا الوضع طبيعيا على الإطلاق، (بالمقارنة إلى النسبة العددية للأقباط).

التطرف الدينى

أما فيما يتعلق بالمسألة الأخيرة والتى تتعلق بالاتجاهات الدينية المتطرفة فقد قال بيان المؤتمر القبطى الدين لله والوطن للجميع، وإن كل إتجاه ينحرف عن هذا الشعار الذهبى يكون انحرافا عن الديانة الحقة إلى التعصب الممقوت، وخيانة للوطنية الصادقة ابتغاء الاستعلاء على الناس لتحقيق المآرب الشخصية وإنشاء مراكز قوى مسيطرة فى داخل الدولة. وأخطر ما فى مثل هذه الإتجاهات أنه تعتمد على المظهريات الدينية الزائفة فى خداع عامة الناس البسطاء استغلالا للمشاعر الدينية. كما تسبب فى النهاية الحرج الشديد للمسئولين والقادة.

قرارات المؤتمر

وبشأن كل مسألة من المسائل التى ناقشها أعضاء المؤتمر القبطى أصدر المؤتمرون القرارات التالية:

أولاً: حرية العقيدة:

نطالب بتوفير كل ضماناتها بالنسبة للمسيحيين، وإلغاء جميع الأوضاع والتوجيهات والتعليمات الحكومية والفتاوى التى تقيد هذه الحرية المقدسة خصوصا بالنسبة لعودة المسيحى إلى ديانته الأصلية، مما يوصف وصفا خاطئا من قبيل الردة عن الإسلام.

ثانياً: حرية العبادة:

نطالب بإلغاد القيود العتيقة والقرار الإدارى السابق صدوره من وكيل وزارة الداخلية فى عهد الطغيان بشروطه العشرة التعسفية المقيدة

لبناء الكنائس، كما نناشد أجهزة الأمن فى الدولة أن تقوم بدورها الواجب بصورة رادعة حازمة حماية لممارسة الشعائر الدينية فى الكنائس، وبخاصة فى القرى، سواء فى نطاق الأمن الوقائى أو فى نطاق ضبط وإدانة العدوان والإيذاء.

ثالثاً: تطبيق الشرع الإسلامى:

فيما ينادى به غلاة الدعوة الإسلامية والتيارات المتطرفة الغريبة على المجتمع المصرى الأصيل، نعلن عدم قبول تطبيقها على المسيحيين فى مصر، كما نعتبر أن أى محاولة فى هذا الشأن للإلزام الجبرى تحت ستار التشريع أو القوانين الجزائية أنها تنطوى على إكراه المسيحيين على عقيدة أخرى مما يجافى مجافاة صارخة أقدس حقوق الإنسان فى حرية العقيدة.

رابعاً: تشريعات الأحوال الشخصية:

نطالب بسرعة إصدار التعديل التشريعى اللازم للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بما يقرر صراحة وجوب تطبيق شريعة العقد الذى انعقد بين زوجين مسيحيين، على جميع آثار الزوجية بما فيها حضانة الأولاد، دون اعتداد بتغيير الدين أو الملة بعد العقد، وذلك حماية للأسرة وقضاء على التلاعب بالأديان.

خامساً: عدم تكافؤ الفرص:

نطالب بتشكيل لجنة رسمية عليا للوحدة الوطنية تتوافر لها مقومات الحيدة وأوسع سلطات التحقيق، وذلك لتقصى الحقائق فى الشكاوى

بخصوص عدم المساواة فى التعيينات والترقيات فى الوظائف الحكومية والقطاع العام، نوطئه لإصدار القرارات الإدارية لتصويب الأوضاع وإعطاء كل ذى حق حقه، وكذلك لوضع قواعد واضحة وضوابط دقيقة تضمن عدم اتباع الهوى والمحاباة وليكون التعيين والترقية على أساس تقديرات النجاح وتقارير التفتيش الدورية، ومؤاخذة الجهات الوظيفية الرئاسية التى تنحرف عن القواعد والضوابط بكل حزم لضمان المساواة وحرصا على الصالح العام.

سادساً: تمثيل المسيحيين فى الهيئات النيابية:

نطالب بمعالجة الأمر على النحو الذى يكفل تحقيق تمثيلهم فى مجلس الشعب والمجالس المحلية والشعبية تمثيلا حقيقيا لا رمزيا، وليكون متفقا مع الإحصاء الواقعى للمواطنين ومحققا للوحدة الوطنية بين عنصرى الأمة.

سابعاً: الاتجاهات الدينية المتطرفة:

نطالب بتدخل الجهات الحكومية المختصة فى الدولة للقضاء على تلك الاتجاهات بكل حزم حفاظا على الوحدة القومية، وأن تتخذ الإدارات الجامعية ما يلزم من التدابير لتنقية الأوساط الجامعية من الشوائب الدخيلة بحيث تخصص الجامعات لتلقى العلم خالصا كما هو الحال فى كل جامعات دول العالم المتحضرة.

ثامناً: حرية النشر:

نطالب برفع الرقابة الرسمية أو المقنعة عن المؤلفات والمنشورات المسيحية، ووضع حد للكتابات الإلحادية

والكتابات التى تتضمن التعريض بالدين المسيحى وعقائده وتضمين مناهج الدراسات التاريخية والأدبية والحضارية - فى مراحل التعليم المختلفة وفى الجامعات - ما يتعلق بالمرحلة المسيحية فى تاريخ مصر الممتدة على مدى ستة قرون كاملة قبل الفتح الإسلامى. وفى الوقت الذى اشتدت فيه ضراوة التعريض بالعقيدة المسيحية بمختلف وسائل النشر والإعلام تواجه النشر المسيحى بالكتب والدوريات صعوبات جمة متكررة دون مبرر؛ حظر الطبع ومصادرة بعض الكتب والمؤلفات المسيحية المحضة والمتعلقة بالتاريخ المسيحى، ومن وجهة أخرى أسقطت تماما من كتب ومناهج تدريس التاريخ المصرى حقبة كاملة امتدت ستمائة سنة وهى المرحلة التى كانت فيها مصر مسيحية من منتصف القرن الميلادى الأول إلى منتصف القرن السابع حين حدث الفتح الإسلامى.

التوصيات التنفيذية

وفى نهاية المؤتمر صدرت التوصيات التنفيذية التالية:

١ - المناداة بصوم انقطاعى فى الكنيسة لثلاثة أيام من ٣١ يناير إلى ٢ فبراير ١٩٧٧ لرفع التضرعات والقداسات إلى الله صانع الخيرات لكى ينعم على شعبه بوحدانية القلب وعلى الوطن بالسلام والطمأنينة وعلى قادة البلاد بالحكمة والتوفيق والرشاد لتحرير كل شبر من أرض مصر ولتدعيم عهد الحرية بإسعاد كل أبناء الوطن الواحد الخالد، تتميما للوعد الإلهى الصادق «مبارك شعبى مصر».

٢ - رفع هذه القرارات والتوصيات إلى قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية والرئيس الأعلى للمجمع المقدس ولمجلس الكنائس المسيحية فى مصر، لاتخاذ ما يراه مناسبا تحقيقا للمطالب القبطية.

٣ - تقديم نسخة من هذه القرارات والتوصيات إلى رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة والسيد أمين عام الاتحاد الإشتراكى والسيد رئيس مجلس الشعب للعمل على تحقيق رغبات أبناء الشعب القبطى بالوسائل الدستورية والقانونية الواجبة سواء من جانب السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية فى الدولة.

٤ - اعتبار المؤتمر فى حالة انعقاد مستمر لمتابعة ما يتم فى مجال تنفيذ قراراته وتوصياته بالنسبة لجميع المسائل القبطية العامة.

ولربنا المجد دائما أبديا آمين.

ملاحظات على المؤتمر

والدراسة المتأنية لبيان الإسكندرية تدعونا إلى إبداء هذه الملاخظات:

أولاً: إذا كانت بعض مطالب المؤتمر قد اكتسبت صفة المعقولية، خاصة فى المسائل التى تدخل فى نطاق الأحوال الشخصية مثل تطبيق الشريعة الإسلامية على زيجات المسيحيين[1]، إلا أن صفة التطرف

---

(١) راجع الفصل الثامن من هذا الكتاب حول إعفاء المسيحيين من الخضوع لنظام الأسرة الإسلامى (ص ١٢٣)

بدت واضحة إزاء القضايا التى تقع عند الحد الفاصل بين الديانتين الإسلامية والمسيحية، مثل تحول بعض الأقباط إلى الإسلام واعتبار الشريعة الإسلامية مصدرا للتشريع، فقد رأى المؤتمر فى ذلك (إكراها) للأقباط على عقيدة أخرى، ومن ثم أعلن البيان رفض تطبيق الشرع الإسلامى على المسيحيين، وليس من شك فى أن هذا الرفض ـ لو تم ـ يؤدى إلى تفسخ فى بنيان المجتمع حيث يطبق القانون على فئة دون أخرى، وكان الأولى أن تترك هذه القضية لذوى الاختصاص من رجال التشريع والفقه القانونى، قبل التسرع فى اتخاذ موقف الرفض.

ثانياً: تغلبت على المؤتمر نزعة تكريس الطائفية عند معالجة مسائل التعيين والترقيات فى الوظائف. وفى الوقت الذى يقول فيه البيان إن الأقباط رفضوا على مر العصور التمتع بأية استثناءات أو إمتيازات، إذا بالمؤتمر يدعو إلى «تشكيل لجنة عليا للوحدة الوطنية» للتحقيق فى الشكاوى الناجمة عن عدم المساواة، «وإصدار القرارات الإدارية لإعطاء كل ذى حق حقه»، وهو إجراء يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص ويحمل شبهة التمييز بين المواطنين، ذلك أن سبيل التقاضى والتظلم مفتوح أمام الجميع، وكان الأجدر بالمؤتمر أن يعمل على دعم وتأييد سلطة القضاء حيث يتساوى الجميع أمام القانون.

ثالثاً: غابت الرؤية السياسية عن المؤتمر، فهو لم يقدم حلا سياسيا لمسألة غياب الأقباط عن المجالس النيابية

ويكتفى بالمطالبة بتمثيل الأقباط (تمثيلا حقيقيا لا رمزيا) دون أن يقترح الوسائل العملية لتحقيق هذا الهدف، مع إن مثل هذه المقترحات كان من الممكن أن تفيد فى علاج ما يراه الأقباط قصورا فى التعبير عن الوحدة الوطنية.

رابعاً: عالج المؤتمر بعض الظواهر الاجتماعية ـ كالهجرة إلى الخارج ـ من زاوية طائفية، إذ يغزو هجرة الأقباط إلى التمييز فى الوظائف وعدم تكافؤ الفرص، ولو صح التعليل فإنه يصدق على المسلمين أيضاً، فنزيف الهجرة جرف الجميع، وكان الأجدر معالجة هذه الظاهرة فى إطارها الاجتماعى العام، والبحث عن مسبباتها ودوافعها الحقيقية.

خامساً: لجأ المؤتمر إلى أسلوب الكنيسة القبطية التقليدى عند مواجهة السلطات، وذلك بالدعوة إلى (صوم انقطاعى لمدة ثلاثة أيام) وقد تطور هذا الأسلوب بعد ذلك إلى صدور التعليمات من جانب الكنيسة بإلغاد مظاهر الاحتفالات الكنيسة بعيد القيامة فى أبريل ١٩٨٠.

النشاط ينتقل إلى الخارج

بعد إبداء هذه الملاحظات نعود إلى دراسة الاثار التى نتجت عن هذا المؤتمر، فنرى أنها خرجت عن حدود الوطن، وامتدت إلى الخارج عن طريق المهاجرين الأقباط فى أستراليا وكندا والولايات المتحدة[1]،

---

(١) الثورة المضادة ص ٣١٥.

إذا لم يلبثوا أن عقدوا مؤتمرات مماثلة أصدروا بعدها قرارات تشبه القرارات التى صدرت عن مؤتمر الإسكندرية ولم تمض أيام قليلة حتى انهالت على رئاسة الجمهورية عدة «مذكرات» من الرعايا الأقباط فى الولايات المتحدة وكندا (العرائض مقدمة بتاريخ ١١ فبراير، ١٩٧٧) ومن أستراليا إلى رئيس مجلس الشعب (فى ٥ مايو ١٩٧٧) . وكلها تدور حول المحاور ذاتها التى جاءت فى بيان الإسكندرية. ولكن المثير هو مجموعة الأسئلة التى وجهتها الكنيسة القبطية فى ملبورن إلى المهندس سيد مرعى والتى جاء فيها «ماذا تقول عن المقالات التى تتهم كتابنا المقدس بالتحريف» «المقالات التى تنسب لنا الكفر والشرك»، «والمطالبة بانتصار المسلمين على الكفار والمشركين» (وهم يقصدون بذلك المقالات التى كتبها كبار رجال الدين الإسلامى فى الأهرام) .

كما جاء فى الرسالة أيضا إحصاء يلهب المشاعر الطائفية حول عدد المسيحيين المصريين فى الوظائف العامة، مع مقارنة بما كان عليه الوضع قبل ثلاثين وأربعين عاما وأحيانا نصف قرن. وقد أرفقت الرسالة المذكورة، بما سمى «قرارات المؤتمر القبطى المنعقد فى ملبورن يوم السبت ٢٥ يونيو سنة ١٩٧٧ وسيدنى يوم الأحد ٣ يوليو ١٩٧٧» حيث كان القرار الأول هو الصوم الانقطاعى، والثانى إعداد كتيب عن «أقوال المسئولين بخصوص الشريعة الإسلامية» بلغات متعددة، والثالث «مسيرة فى كل مدن استراليا فى وقت واحد» والرابع «الاتصال بكنائسنا فى أمريكا وأوروبا وأفريقيا وكندا للتنسيق وتوحيد الجهود» والخامس «الإعداد لعقد مؤتمر لجميع المسئولين فى الحكومة والإذاعة والتليفزيون» . ولم يكن نشاط المسيحيين المصريين فى استراليا يحتاج

إلى الاتصال ببقية القارات، إذ نشطت كلها فى اتجاه وتوقيت واحد، مما لا يسمح بالتفكير فى «حسن النوايا» أو التلقائية، إذ كان التقريب بين المسيحيين اللبنانيين فى المهجر وغيرهم من المسيحيين الشرقيين، غاية واضحة مهما اختلفت الوسائل.

ويعلق غالى شكرى على هذه الحركة القبطية النشيطة بقوله: وهكذا أصبحت هناك «مسألة قبطية» فى الإعلام الخارجى، حتى أن مجلة متخصصة صدرت بالفرنسية فى باريس تدعى (العالم القبطى) ومن المثير أن يصدر العدد الأول منها فى شهر يوليو ١٩٧٧ أى فى ذروة أحداث الفتنة الطائفية فى مصر، الأمر الذى يدعو إلى التساؤل: «هل هناك علاقة خفية بين تحرك هذا التيار القبطى وبين المحاولات الحثيثة الجارية لخلق فوارق طبقية فى مصر، على غرار ما حصل فى لبنان..!

الكنيسة تستنكر تصرفات المهاجرين

ويبدو أن تصرفات بعض الأقباط المهاجرين قد أثارت مشاعر المصريين بمن فيهم الأقباط أنفسهم، حتى أن الكنيسة القبطية أصدرت بيانا استنكرت فيه ما يمارسه بعض الأقباط من أعمال استفزازية، وفى يوم أول يوليو ١٩٨٠ نشر الأهرام فى صفحته الأولى هذا الخبر:

استنكرت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية - فى بيان أصدرته أمس - التصرفات التى يقوم بها بعض الأقباط فى الولايات المتحدة فى جمعية تسمى نفسها الجمعية القبطية الأمريكية وفروعها وما تنشره فى مجلتها المسماة (الأقباط).

وقالت الكنيسة فى بيانها: (إن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية ـ وقد ساءها جدا التصرفات التى تقوم بها جمعية فى أمريكا تسمى نفسها الجمعية القبطية الأمريكية وفروعها وما تنشره فى مجلتها المسماة «الأقباط» ـ لتستنكر بكل شدة ما تقوم به هذه الجمعية من تصرفات وكتابات وشتائم وإساءات إلى وطننا لاتتفق مع مبادىء الكنيسة ونعلن بأن هذه الجمعية لاتعبر إطلاقا عن رأى الكنيسة بل هى منفصلة عنها تماما، كما أن كل كنائسنا فى مصر والمهجر ومجلاتها تسلك طريقا روحيا عكس طريق هذه الجمعية التى تسىء إلى الكنيسة القبطية وإلى مصر إساءة بالغة وعلى كنائسنا فى داخل وخارجها عدم قبول ما تنشره هذه الجمعية ورفض التعامل معها).

الفصل السابع

مطالب الأقباط

ليس من المتصور، ونحن بصدد رصد التفاعلات الكامنة بين المسلمين والأقباط، أن نغفل العلاقة التبادلية بين الأحداث الطائفية الأخيرة، والتطورات التى وقعت فى مصر بعد الإعتراف بإسرائيل، وما نجم عن ذلك من عزلة مصر عن العالمين العربى والإسلامى، إذ ليس من المستبعد أن تكون هذه الظروف الجديدة قد دفعت الزعامة الدينية القبطية إلى الإستفادة من هذا الوضع الاستثنائى لتحقيق تغييرات جذرية، والحصول على مكاسب تتراوح فى خطرها بين التطرف القومى والمنفعة المادية.

أما التطرف فيتمثل فى تحقيق شكل من أشكال الوجود القومى القبطى عن طريق إحياء اللغة القبطية وتجديد حضارة مصر القديمة

ثقافيا ووجدانيا، وإعطاء الكنيسة دورا بارزا فى إدارة الشئون العامة للبلاد، والضغط على الشارع الإسلامى حتى يتقبل الوجود المسيحى خارج نطاق الكنيسة ويغض الطرف عن المهرجانات الدينية والاحتفالات الشعبية المسيحية على غرار ما يفعله المسلمون، وليس من الصعب الحكم على هذه التطلعات المتطرفة بالفشل، لصدورها عن سياسة قيصرة النظر تحكم على القيم الثابتة من خلال منظور استثنائى، فالعزلة الحالية لمصر، عن العالم العربى والعالم الإسلامى لن تطول وستعود مصر إن عاجلاً أو آجلا إلى موقعها الطبيعى، وإلى انتمائها التقليدى عربيا وإسلاميا[1]، **وإذا كان هناك اتفاق بين المسلمين والأقباط على الدور القيادى، لمصر فإن هذا الدور لن يتحقق فى العالم المسيحى..! وإنما فى العالم العربى وفى المحيط الإسلامى، وهو دور ينطلق بالدرجة الأولى من مفهوم مصلحة مصر بجناحيها الإسلامى والمسيحى، وبذلك يكون استغلال وضع مؤقت للحصول على تغيير جذرى هو من قبيل الخلط فى حسابات القوى، ودفع الشارع الإسلامى إلى مواجهة التطرف بمثله.**

ولكن قبل الاستطراد فى نتائج هذه الفرضية، فإن علينا أن نطرح سؤالا هاما هو: إلى أى مدى تعبر الزعامة الحالية للكنيسة عن الرأى العام القبطى..؟ وإلى أى حد يستجيب الشارع القبطى لأحلام الزعامة الدينية؟

---

(١) وهذا ما حدث بالفعل خلال عام ١٩٨٩.

إن الجواب على هذا التساؤل سوف يترتب عليه تحديد موقف الأغلبية مما يجرى من ممارسات متطرفة لاتضع فى حساباتها رد الفعل الإسلامى، وليس أدل على هذا التطرف مما حدث فى الخانكة عندما أمرت قيادة الكنيسة بتسيير مظاهرة كهنوتية اخترقت شوارع المدينة وهى تردد الترانيم والتراتيل الكنسية احتجاجاً على إحراق الجمعية[١] ولايغرب عن البال ما كان يمكن أن ينجم عن هذا التصرف من نتائج دامية.. لولا لطف الله.

هذا عن تطلعات القومية القبطية التى تطل برأسها من خلال الأحداث السياسية، أما عن المنفعة المادية التى يمكن أن تعود على الأقباط من خلال هذه الظروف، فتتمثل فى الدعوة إلى إعادة النظر فى حجم الوجود القبطى داخل النشاط الاقتصادى والوظيفى بهدف الحصول على حجم أكبر للأقباط فى وظائف الحكومة والقطاع العام والمجالس النيابية والمحلية والسلك الدبلوماسى والصحافة.

وقد كان من المعروف حتى وقت قريب أن نسبة الوجود القبطى فى بعض القطاعات تزيد زيادة كبيرة عن نسبتهم فى التعداد العام، ولم يكن هذا الوضع يشكل مردوداً سيئا لدى المسلمين لاقتناعهم بأن عملية التعيين فى الوظائف تعتمد على عامل الكفاءة فقط دون النظر إلى عنصر الإنتماء الدينى، ولكن الباحثة سميرة بحر ترى أنه نتيجة لتصاعد المد الإسلامى، ظهر اتجاه (بين المسلمين طبعا) يرى أن النفوذ التقليدى للأقباط فى بعض المجالات أمر يؤدى إلى اختلال

---

(١) راجع ص ١٤.

التوازن ويبعث على التساؤل والاعتراض، وبناء على ذلك فإن أصحاب هذا الاتجاه «المسلمون» طالبوا الحكومة بأن تأخذ فى الاعتبار عامل «الدين عند التعيين فى الوظائف المدنية «حتى لا تطغى الأقلية على الأغلبية بدافع من تعصبها التلقائى لتعوض نقصها العددى».

وهذا الرأى من جانب الباحثة يحتاج إلى ملاحظات من جانبنا:

أولاً: تصف الكاتبة نفوذ الأقباط فى بعض القطاعات بأنه «تقليدى» مما يوحى بأن أى محاولة لاختراق هذه القطاعات تكون مجافية للتقليد.

ثانياً: تعزو الباحثة ظاهرة امتعاض الأغلبية إلى المد الإسلامى) فى محاولة ضمنية لتحميل العامل الدينى مسئولية أى ظاهرة قد تكون مادية، وكان الأجدر، أن تعزوها - لو صح الاعتراض - إلى عامل القلق الذى ينتاب الجماعات فى الأمور التى تتصل بلقمة العيش.

ثالثاً: لم توضح الباحثة الوسيلة التى عبر بها المعترضون عن امتعاضهم من تزايد النفوذ القبطى، ولا المناسبة التاريخية التى تم فيها، ولذا يبقى هذا الرأى مجرد افتراض يفتقر إلى دليل، ولكنها تمضى لتبنى عليه نتائج إضافية فتزعم أن المعترضين (المسلمين) طالبوا الحكومة بأن تأخذ فى الاعتبار عامل الديانة عند التعيين، كى يؤدى ذلك إلى الحد من تزايد الأقباط فى بعض القطاعات.

رابعاً: لم توضح الباحثة ماذا كان موقف الحكومة من هذا المطلب، ولكن يفهم ضمنا أن الحكومة أخذت بهذه النصيحة، ولم تكشف الكاتبة النقاب عن فحوى الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لتنفيذ هذه السياسة،

هل صدرت قرارات جمهورية تحدد نسبة الأقباط فى بعض الوظائف؟ أم أنها اعتمدت على بث تعليمات سرية إلى الجهاز الوظيفى للحد من انتشار الأقباط؟

القطاعات التى يتزايد فيــها الأقبــاط

وقبل المضى فى استعراض البيانات التى يتضمنها (**كتاب الأقباط فى الحياة السياسية المصرية**) يجب أن ننوه إلى أن هذا الجـزء من الكتاب لم يكن ضمن الرسالة الجامعية التى تقدمت بها الباحثة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية للحصول على درجة الدكتوراة، ولكنها أضافته عند طبع الكتاب ـ كما يقول الدكتور على عبد القادر فى المقدمة ـ حتى تربط بين الدراسة الأكاديمية للمسألة القبطية، وواقع حياتهم المعاصرة كما تراها وتعايشها المؤلفة.

وفى القطاعات التى يتزايد فيها النفوذ القبطى «التقليدى» كالمالية، يشغل الأقباط ٦٠٪ من وظائفها العادية، و٩٠٪ من وظائفها العليا، و١٠٠٪ من وظائف معينة بها، وتبلغ النسبة الكلية للأقباط فى وزارة المالية ١٥,٩٪ وفى الشئون البلدية والقروية ١٥,٤٪ وفى وزارة الزراعة ٧,٧٪ وفى وزارة التربية والتعليم ٦,٢٪ وتبين من إحصائية قام بها الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء عن «المديرين» بقطاع النشاط الاقتصادى عام ١٩٧٤ أن نسبة المسيحيين ٢٠٪.

وللوهلة الأولى يخيل للقارىء أن الأقباط راضون عن هذه النسبة العالية التى تحققت لهم فى تلك القطاعات العامة، ولكنه لا يلبث أن

يكتشف عدم الرضا لأن نسبة الأقباط فى مجالات أخرى تنخفض، مما يدل على «أن الكفاءة ليست هى المعيار الوحيد فى توزيع الوظائف والمناصب» ، وفى رأى المؤلفة، الأمر الذى يكشف عن التناقض فى تفسير الزيادة أو الإنخفاض فى نسبة الأقباط فى الجهاز الوظيفى.

* فعندما تزداد النسبة يكون ذلك أمرا «تقليديا» .
* وعندما تنخفض النسبة يكون ذلك إهمال عامل الكفاءة.

ومعنى ذلك أن الكاتبة تريد أن تحصر عامل الكفاءة والموهبة فى الأقباط دون غيرهم.

وهى عند عرضها لبعض القطاعات التى تقول إن نسبة الأقباط منخفضة فيها، تغفل ذكر بعض المجالات الحيوية ذات التأثير الفعال على الكيان العقلى والثقافى للأمة بأسرها. كالصحافة والإعلام حيث يشغل بعض الأقباط المراكز الرئيسية فى إدارة بعض الصحف دون أن يترك ذلك غضاضة عند الأغلبية، وإلا.. كان عليهم أن يطالبوا الدولة بمراعاة عامل (الديانة) عند شغل هذه المناصب الهامة(!!) .

على أية حال من المفيد أن تلقى نظرة على القطاعات التى تنخفض فيها نسبة الأقباط:[1] ففى وزارة الخارجية لوحظ أنه منذ عام ١٩٥٢ لم

---

(١) ص ١٦٦.

يعين سفير قبطى واحد بينما كان هناك عدد كبير منهم قبل الثورة فضلا عمن تولى منهم وزارة الخارجية مثل واصف بطرس غالى وصليب سامى، وفقط فى ١٢ يوليو ١٩٧٣ نشرت أول حركة دبلوماسية تحتوى على سفيرين قبطيين فى حركة تشمل ٥٠ سفيرا، وفى أبريل ١٩٧٣ ظهرت حركة دبلوماسية مكونة من ١٨٦ دبلوماسيا منهم ١٤ اسما مسيحيا أى بنسبة ٣٪ وترى أن ذلك اتجاه طيب أشاع نوعا من التفاؤل بين الأوساط القبطية، (ونسيت الكاتبة أن تشير إلى وزير الدولة السابق للشئون الخارجية بطرس غالى حفيد غالى باشا).

وتقول سميرة بحر: أما فى وزارة التعليم العالى، فلم يعين مدير أو وكيل جامعة من الأقباط فى الجامعات التى بلغت ١٢ جامعة، ولا يسمح بطبيعة الحال للأقباط بدخول الكليات غير الدينية التابعة للجامعة الأزهرية وهى الكليات التى يتزايد عددها بدرجة سريعة وكبيرة فى الآونة الأخيرة، ومن ناحية رفض السماح للأقباط بإنشاء جامعة أو كليات ومعاهد عليا فى غرارها، وعن كلية الطب تقول: «رغم أن نسبة الطلبة الأقباط بها ٤٠٪ فإن نسبة أساتذتها من القبط تناقصت من ٤٠٪ إلـــى ٤٪[1] كما يلاحظ ندرة الأقباط فى البعثات العلمية، وأن نظام الامتحان الشفوى يعمد للحد من العدد الكبير من الأقباط الذين تنطبق عليهم شروط الترشيح للبعثات، وفى وزارة الحكم المحلى كان عدد رؤساء المدن ٣٧ فى عام ١٩٧٣ ليس بينهم قبطى واحد وكذلك الوضع

---

(١) يمكن تفسير هذا الانخفاض بهجرة الأساتذة إلى الخارج (الباحث).

بالنسبة لسكرتيرى المحافظات، ولكنها أغفلت الإشارة إلى تعيين محافظ قبطى فى السنوات الأخيرة هو فؤاد عزيز غالى.

وتوجز صاحبة كتاب (الأقباط فى الحياة السياسية والاجتماعية) الموقف الذى أدى إلى إيجاد شوائب تشوب الوحدة الوطنية فى القول بأن هناك وظائف معينة لا يشغلها الأقباط تقريبا، وهى الوظائف القيادية مثل المحافظين، ورؤساء الجامعات ووكلائها والغالبية الساحقة من عمداء الكليات، ونواب رئيس الجمهورية، ومديرى الأمن، ورؤساء مجالس المدن، ورؤساء وأعضاء المجالس العليا التابعة لرئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء مثل المجالس القومية المتخصصة، والمجلس الأعلى للرايضة، وأكاديمية البحث العلمى، ورئيس ومستشارى محكمة النقض باستثناء قبطى واحد، وأعضاء محاكم النقض والغالبية العظمى من روساء مجالس إدارات الشركات والبنوك المؤممة، مما يخلق الشعور بالمرارة أو بالنقض أو بالاغتراب فى وطن يعيشون فيه ويعملون له وينتمون إليه.

مقترحات لعلاج الوضع

بعد ذلك تعرض الكاتبة جملة اقتراحات تقول أنها قدمت لتلافى هذا الوضع هى[1]:

١ - تخصيص مقاعد بالمجلس النيابى لاتقل عن ١٥ ٪ من مجموع أعضاء المجلس، على أن ينسحب هذا التمثيل

(١) ص ١٦٩.

النسبى للأقباط على المجالس الشعبية والمحلية على مستوى مستوى المحافظة والمدينة والقرية.

٢ ـ الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة، وهو النظام المتبع فى كثير من الدول التى تنتشر فيها أقليات ولا تكون متركزة فى مناطق معينة.

٣ ـ مراعاة عامل الكفاءة وحده عن التعيين (بعيدا عن نظام التعيين عن طريق القوى العاملة) وعند الترقى للوظائف العليا بالإدارة والسلك الدبلوماسى والجامعات والجيش والبوليس.. الخ بحيث لايكون هناك مجال للتمييز الدينى.

٤ ـ حذف خانة «الديانة» من كافة الاستمارات والأوراق والطلبات الرسمية أسوة بما هو متبع فى الدول المتقدمة العصرية.

٥ ـ فتح الكليات غير الدينية التابعة لجامعة الأزهر أمام الأقباط، أو السماح لهم بإنشاء كليات أو معاهد على غرار الكليات التابعة للأزهر.

٦ ـ إعلان تعداد دقيق لعدد السكان بمن فيهم الأقباط، بحيث يتم بأحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة، وحتى لايكون فيه مجال للأخطاء أو الشكوى أو التساؤلات أو الانتقادات.

٧ ـ إلغاء الخط الهمايونى الذى ينظم بناء الكنائس، والذى أصدرته الحكومة العثمانية سنة ١٨٥٤ عندما كانت مصر خاضعة للخلافة العثمانية وإلغاء القرار الوزارى الصادر عام ١٩٣٤ الذى يحتم على راغبى بناء الكنائس الحصول على ترخيص مسبق يخضع لعشرة شروط.

الجميع بين النقيضين فى مطلب واحد

وإذا صح أن هذه المقترحات تمثل أمانى الأقباط، فيكون من الضرورى مناقشتها مناقشة تحليلية لكشف جوانب الصواب والخطأ فيها، والنظرة الفاحصة إلى تلك المطالب تدلنا على أنها تجمع بين نقيضين، ومن ثم يصبح التوفيق بينهما أشبه بالجمع بين قطبين متنافرين، الأمر الذى يخالف طبيعة الأشياء. أما النقيضان فهما:

* مبدأ التمثيل الطائفى.
* مبدأ الكفاءة دون النظر إلى الانتماء الدينى.

فالمبدأ الأول يعنى إسقاط عنصر الكفاءة عند اختيار المرشح، وإلزام الناخب باختيار مرشح بذاته لمجرد انتمائه الطائفى، ولكن يمكن توفير النسبة المطلوبة لكل طائفة، ولو أدى الأمر إلى استبعاد الأصلح.

بينما الأخذ بالمبدأ الثانى يسقط صفة الانتماء الدينى عند التعيين، ويلتزم فقط بشرط الكفاءة.

المبدأ الأول يجنح إلى التقيد وإلزام «الكل» بتحقيق مصلحة «البعض».

والمبدأ الثانى يدعو إلى التحرر من أى قيد يحول بين مواطن وحق العمل والترقى فى سلك الوظائف، وهو مبدأ سليم لو أخذ به وحده، ودون إحباطه وتعطيله عن طريق المبدأ الأول، لأن الأخذ بمبدأ التمثيل الطائفى فى المجال النيابى والسياسى، سيدفع بالأغلبية تلقائيا إلى المطالبة

بتطبيقه على مجالات التعيين فى الوظائف، وبذلك تفقد الأقلية المزايا التى تتحقق لها من إطلاق حرية التعيين، فتصبح ملتزمة بقبول النسبة المخصصة لها فى الوظائف على غرار النسبة المخصصة لها فى المجالس النيابية.

على أن الخطر الأخير لا يتمثل فى فقدان الأقلية بعض مناصب أو مقاعد لها فى هذا القطاع أو ذاك، ولكنه يتمثل فى ترسيخ عزلتها عن محيط الشعب الذى تعيش فيه وتشاركه همومه وآماله وتطلعاته.

فهل سيكون من مصلحة الأقباط دفعهم.. أو جرهم.. إلى الإنزواء فى (جيب) دينى واجتماعى وسياسى.. وحصرهم فى زنزانة انفرادية بعيدا عن الحركة الديناميكية لمجموع الشعب؟؟

وهل سيكون من مصلحة مصر كلها، إقامة حوائط طائفية سميكة، على غرار تلك الجدران التى قامت فى بعض الدول العربية الشقيقة، فجعلت من كل طائفة (أمة) مستقلة لها مصالحها ومطامعها ومخاوفها وهمومها وشكوكها.. دون أن يجمعها ذلك الخيط الواحد الذى ينتظم حبات المسبحة فى عقد منسجم..؟

مستقبل الديمقراطية فى مصر

على أية حال، فإن القول الفصل فى مسألة التمثيل الطائفى.. بل فى موضوع المشكلة الطائفية كلها.. يرتبط ارتباطا وثيقا بمستقبل الحياة السياسية فى مصر، ومدى نجاح النظام السياسى فى توفير حرية التعبير والتمثيل

والوجود لكافة الفئات والطبقات والجماعات والهيئات التى يتكون منها نسيج الشعب المصرى، بصرف النظر عن انتماءاتها الدينية، وفى تصورنا أن ترسيخ النظام الديمقراطى فى مصر، وقيام أحزاب وهيئات تعبر عن مصالح الكتل الاجتماعية والسياسية، سيؤدى بكل مسببات الفتنة الطائفية إلى التحلل والذوبان، وعندما تقوم المؤسسات السياسية المعبرة فعلا عن تطلعات الجماهير، فلن يكون هناك مجال أمام الأقلية القبطية لانتهاج أساليب غير مشروعة لإثبات وجودها، أو البحث فى مقترحات غير عملية لحل مشاكلها، أو اللجوء إلى هيئات خارجية ودول أجنبية لاستعدائها وإثارة حميتها الصليبية، وإنما ستكون المؤسسة السياسية هى المنبر الحر للتعبير عن الذات، وعندها ستنمحى من قاموس المفردات الاجتماعية تلك الكلمات ذات المدلول المنفر مثل: أقلية ـ وطائفية ـ وسيعود شعب مصر إلى معدنه الصلب الأصيل الذى يصعب تفتيته مهما توالت عليه الطرقات.

الفصل الثامن

المسيحيون فى ظل الإسلام

بقيت كلمة لابد منها بشأن المخاوف التى تساور الأقباط من تطبيق الشريعة الإسلامية، وهى مخاوف سوف نجد لها ما يبررها إذا عرفنا أن كل المعلومات التى توافرت لديهم الشريعة الإسلامية تنحصر فى دفع الجزية وقطع يد السارق ورجم الزانى وجلد شارب الخمر.. إلخ، وهى معلومات تهدف إلى تشويه الصورة الحقيقية للشريعة السمحاء فى نظر غير المسلمين. ولاشك أن واجبا كبيرا يقع على عاتق المسلمين على اختلاف مستوياتهم العلمية لتصحيح هذا المفهوم، وإزالة ما علق فى أذهان شركائنا فى الوطن من معلومات غير دقيقة عن شريعتنا السمحاء، ومن واجبنا أن نأخذ بأيديهم حتى يدركوا أن الضمان الأعلى لحماية حقوقهم الإنسانية، من حيث كونهم بشرا، ليس التظاهر أمام

مبنى البيت الأبيض أو الأمم المتحدة وإنما الحفاظ على أحكام الشريعة الإسلامية، وأن يعلموا أن لهم ما لنا وعليهم ما علينا، وأن الدولة الإسلامية تعامل رعاياها على قدم المساواة، فلا تفرقة بسبب اختلاف الدين، وإنما هى تعامل الجميع معاملة متساوية بالنسبة لحقوقهم وبالنسبة لواجباتهم، على أن سماحة الشريعة الإسلامية قد اقتضت ألا يكون التساوى شاملا ففصلت نظام الأسرة والأحوال الشخصية عن الخضوع لأحكامها، وتركته تماما لأحكام الدين المسيحى أو اليهودى.

والشريعة الإسلامية، وهى تنهج هذا المنهج، إنما تصدر عن أصل عام هو «أمرنا بتركهم وما يدينون» وهذا الأصل العام إنما يشكل جوهر الحرية الدينية فى كنف الإسلام، لقد رأت الشريعة الإسلامية، استنادا إلى منهجها فى نبذ القهر الدينى والتدخل فى شئون الأديان الأخرى، أن مسألة الأسرة وثيقة الصلة بالشعائر الدينية لما تشمله من طقوس وشروط خاصة بالزواج والطلاق وغير ذلك مما يترتب على نشوء الأسرة أو يتسبب فى إنشائها، ولما كانت حرية ممارسة الشعائر الدينية هى إحدى الحريات التى تقررها الشريعة الإسلامية للإنسان بصفته إنسان ـ فقد أعفت أصحاب الديانات الأخرى من الخضوع الكلى لأحكامها، وقصرت خضوعهم على النظام الاقتصادى أو المعاملات والعقوبات.

وفى ذلك يقول الدكتور محمد إسماعيل على مدرس القانون الدولى العام بجامعة الأزهر إذا كانت الغاية من إعفاء أصحاب الديانات الأخرى من الخضوع لنظام الإسرة الإسلامى، هى تأكيد الحرية الدينية، إلا أن الشريعة استهدفت هدفا معينا آخر فى تكليف أصحاب

الديانات الأخرى بالخضوع لنظام العقوبات والمعاملات الإسلامى وهو كفالة النظام الاجتماعى للدولة. ذلك أن ارتباط العقوبات والمعاملات بالنظام الاجتماعى والاقتصادى أمر لاشك فيه، وإذا كان يتصور، وفقا للأفكار الدينية، ألا يتزاوج أصحاب الديانات، فإنه من غير المتصور، ألا يتعاملوا فى نطاق الاقتصاد أيضا. إن المعاملات المالية والعقوبات، عمليات اقتصادية متشابكة تجرى فى كل زمان ومكان دون تفرقة بين دين وآخر، ومن أجل ذلك فإنه من المنطقى أن يحكم هذه المعاملات المتشابكة نظام اقتصادى واحد. ولما كانت الشريعة الإسلامية، قد تفردت بوضع تنظيم شامل للمعاملات والعبادات، ولما كانت هذه الشريعة هى الدين الرسمى لمصر، فإنه يكون من الطبيعى والمنطقى أن يسرى حكمها على كل من ينعم بخيرات مصر. ولا جدال فى أن ترك أصحاب الديانات الأخرى يتعاملون ماليا واقتصاديا، طبقا لدياناتهم ومللهم إنما ينطوى على تدمير لاقتصاديات الدولة، لتشتيت النظم الاقتصادية بها وربما تعارضها، فإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة أن نظام المعاملات الإسلامى - طبقا لشهادات العلماء والثقات الأجانب ممن درسوا الشريعة الإسلامية - يفوق فى عدالته أى نظام قانونى وضعى فى العالم، لأصبح حكم الشريعة الإسلامية ليس حكما دينيا فحسب وإنما حكم مصلحة دنيوية للمسلم والقبطى واليهودى.

إن سماحة الشريعة الإسلامية تتبدى فى حماية الحرية الشخصية للأقباط واليهود، فيما قرره الفقهاء الأحناف، فقد قرر أستاذنا الإمام الراحل الشيخ محمد أبو زهرة، أن الفقهاء الأحناف يجيزون للذميين أن يشربوا الخمر وأن

يأكلوا الخنزير إذا كان ذلك حلالا عندهم وعلة الإباحة هنا، هى الخشية من أن يكون تحريم الخمر ولحم الخنزير عليهم تدخلا فى الحرية الشخصية ومن أجل ذلك فإنهم لايعاقبون على الشرب، وإنما يعاقبون إذا خرج استخدام الخمر عن نطاق الشرب إلى نطاق الإغواء للشباب المسلم. ويكون العقاب هنا على الإغواء لا على الشرب ذاته[1].

ولايقتصر الأمر عند هذا الحد فإن المسلم ـ وفقا الرأى الأحناف ـ إذا أراق خمرا لقبطى أو سكبه له، أو قتل له خنزيرا لوجب عليه قيمة ما أتلف، مع أن هذا القبطى لو تصرف نفس التصرف ضد مسلم فسكب له خمرا أو قتل له خنزيرا، فإنه لايكلف بقيمة ما أتلف! لماذا؟.. لأن الخمر والخنزير مال حلال فى ديانة الذمى، تجب حمايته، ومال حرام فى ديانة المسلم، لاتجب حمايته؟!

هذا هو حكم الشريعة الإسلامية فى المساواة فى المعاملات بين الأفراد، فما هو حكم معاملة الحاكم المسلم فى دولة إسلامية لرعايا هذه الدولة؛ مسلمين وغير مسلمين!؟ يرى الدكتور محمد إسماعيل على أن سيرة عمر بن الخطاب ـ أشد المتشددين فى الشريعة الاسلامية ـ ما يسمح لنا بأن نطمئن إخوتنا، كيف يكون ذلك؟ هناك قصة تاريخية ثابتة تروى أن قبطيا مصريا دخل فى سباق للجرى مع ابن عمرو بن العاص والى مصر. وكسب الشاب القبطى الرهان، فاغتاظ ابن عمرو وضربه بالسوط على رأسه وقد كبر عليه الأمر قائلا: «أتسبق ابن

---

(١) تقول بعض المصادر المسيحية إن شرب الخمر محرم فى الديانة المسيحية (الباحث).

الاكرمين،؟.. فماذا كان تصرف الشاب القبطى؟.. لم يخابر إخوانه فى الدول الأخرى ولا استعدى دولة على بلده، بل توجه رأسا إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب شاكيا له وسرعان ما استدعى عمر عمرو بن العاص وابنه المشكو فى حقه، وأمر الشاب القبطى أن يضرب ابن عمرو على رأسه حتى يشفى غليله. وكان القبطى كلما سكت، يأمره عمر بمواصلة الضرب حتى ترتاح نفسه، قائلا له: «زد ابن الأكرمين».. ولما هدأت نفس القبطى تماما، فوجىء بعمر ابن الخطاب ينزع عمامة عمرو بن العاص أيضا، ويقول للشاب القبطى «اضرب على صلعة عمرو، فباسمه ضربك».. وتردد الشاب القبطى وامتنع عن ذلك. ودافع عمرو بن العاص عن نفسه أمام هذه المفاجأة قائلا: «ماعلمت بهذا»، فقال له عمر بن الخطاب: «منذ متى يا عمرو، استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟».

وعندما وافت المنية عمر بن الخطاب قال رضى الله عنه: «أوصى الخليفة من بعدى، بذمة رسول الله ﷺ، أن يوفى لهم بعهدهم، وأن يقاتل من ورائهم.. ولايكلفهم فوق طاقتهم».. هكذا يعامل المسلمون الأقباط.. وهكذا يكون حكم الشريعة الإسلامية، وهكذا تكون سياسة الحاكم المسلم فى الدولة المسلمة.

ودستور العلاقة بين المسلمين وغيرهم من أبناء الديانات السماوية يستند إلى الآية الكريمة: ﴿لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين * إنما ينهاكم الله عن الذين

قـاتلوكم فى الدين وأخـرجـوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون﴾[1].

فلأهل الكتـاب ـ الذين قـام دينهم فى الأصل على دين سمـاوى ـ منزلة خاصة فى المعاملة والتشريع، فالقرآن ينهى عن مجادلتهم فى دينهم إلا بالحسنى، حتى لايكون الجدل العقيم سببا فى إيغار الصدور وأيقاظا لنار العصبية والبغضاء فى القلوب، قال تعالى: ﴿**ولاتجـادلوا أهل الكتـاب إلا بالتى هى أحـسن إلا الذين ظلمـوا منهم وقولوا آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون**﴾[2].

ويبيح الإسلام مؤاكلة أهل الكتـاب، والأكل من ذبائحـهم كمـا أباح مصـاهرتهم والتـزوج من نسائهم المحصنات العفيفات، مع مـا قرره القرآن من قيام الحياة الزوجية على المودة والرحمة وهذا فى الواقع تسامح كبير من الإسلام، حيث أباح للمسلم أن تكون ربه بيته وشريكة حياته وأم أولاده غير مسلمة، وأن يكون أخوال أولاده وخالاتهم من غير المسلمين. فقال تعالى: ﴿**وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذى أخدان**﴾[3].

---

(١) سورة الممتحنة : ٨ـ ٩ .
(٢) سورة العنكبوت : ٤٦ .
(٣) سورة المائدة : ٥ .

هذا الحكم فى أهل الكتاب فى أى مكان من الأرض، وإن كانوا فى غير الديار الإسلامية، أما المواطنون المقيمون فى دار الإسلام فلهم منزلة ومعاملة خاصة، وهؤلاء هم «أهل الذمة». ولما كان تعبير (أهل الذمة) يثير فى أذهان البعض كثيراً من التساؤلات فإن الأمر يستوجب الإيضاح.

يقول الداعية الإسلامى الكبير الدكتور يوسف القرضاوى[1] فى كتابه (غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى): جرى العرف الإسلامى على تسمية المواطنين من غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى باسم «أهل الذمة» أو «الذميين».

و«الذمة» كلمة معناها العهد والضمان والأمان، وإنما سموا بذلك لأن لهم عهد الله وعهد رسوله، وعهد جماعة المسلمين أن يعيشوا فى حماية الإسلام، وفى كنف المجتمع الإسلامى آمنين مطمئنين، فهم فى أمان المسلمين وضمانهم، بناء على «عقد الذمة»، فهذه الذمة تعطى أصحابها ـ من غير المسلمين ـ ما يشبه فى عصرنا الحالى «الجنسية» السياسية التى تعطيها الدولة لرعاياها، فيكتسبون بذلك حقوق المواطنين ويلتزمون بواجباتهم، فالذمى على هذا الأساس من «أهل دار الإسلام» كما يعبر الفقهاء، أو من حاملى «الجنسية الإسلامية» كما يعبر المعاصرون».

وعقد الذمة «عقد مؤبد» يتضمن إقرار غير المسلمين على دينهم، وتمتعهم بحماية الجماعة الإسلامية ورعايتها، بشرط بذلهم (الجزية)

---

(١) عميد كلية الشريعة بجامعة قطر.

والتزامهم أحكام القانون الإسلامي في غير الشئون الدينية، وبهذا يصيرون من أهل «دار الإسلام» فهذا العقد ينشيء حقوقا متبادلة لكل من الطرفين: المسلمين وأهل ذمتهم بإزاء ما عليه من واجبات.

*** فما هي الحقوق التي كفلها الشرع لأهل الذمة؟**

يجيب الدكتور القرضاوي عن ذلك بقوله[1]:

القاعدة الأولى في معاملة أهل الذمة أن لهم من الحقوق مثل ما للمسلمين، إلا في أمور محددة مستثناة، كما أن عليهم ما على المسلمين من الواجبات إلا ما استثنى.

*** حق الحماية:**

فأول هذه الحقوق هو حق تمتعهم بحماية الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي. وهذه الحماية تشمل حمايتهم من كل عدوان خارجي، ومن كل ظلم داخلي حتى ينعموا بالأمان والاستقرار، وفقهاء المسلمين من كل المذاهب الاجتهادية أكدوا بأن على المسلمين رفع الظلم عن أهل الذمة والمحافظة عليهم، لأن المسلمين حين أعطوهم الذمة قد التزموا رفع الظلم عنهم بل صرح بعضهم بأن ظلم الذمي أشد من ظلم المسلم إثما. وحق الحماية الداخلية يتضمن حماية دمائهم وأنفسهم وأبدانهم وأموالهم وأعراضهم وتأمينهم عند العجز والشيخوخة والفقر.

*** حرية التدين:**

فلكل ذي دين دينه ومذهبه، لايجبر على تركه إلى غيره،

---

(١) غير المسلمين في المجتمع الإسلامي (ص ١٠) .

ولايضغط عليه أى ضغط ليتحول منه إلى الإسلام، وأساس هذا الحق قوله تعالى:

﴿لا إكراه فى الدين قدتبين الرشد من الغى﴾[1].

وقوله ﴿أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾[2].

لقد رفض القرآن الإكراه لأن الإيمان عند المسلمين ليس مجرد كلمة تلفظ باللسان أو طقوس تؤدى بالأبدان، بل أساسه إقرار القلب وإذعانه وتسليمه، ولهذا لم يعرف التاريخ شعبا مسلما حاول إجبار أهل الذمة على الإسلام، وكذلك صان الإسلام لغير المسلمين معابدهم ورعى حرمة شعائرهم، بل جعل القرآن من أسباب الإذن فى القتال حماية حرية العبادة وذلك فى قوله تعالى: ﴿أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير * الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله * ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا﴾[3].

وقد اشتمل عهد النبى ﷺ إلى نصارى نجران أن لهم جوار الله وذمة رسوله على أموالهم وملتهم وبيعهم (كنائسهم).

وفى عهد عمر إلى أهل إيلياء (القدس) نص على حريتهم الدينية، وحرمة معابدهم وشعائرهم، وفى عهد خالد بن الوليد لأهل عنات: أن

---

(١) سورة البقرة: ٢٥٦.

(٢) سورة يونس: ٩٩.

(٣) سورة الحج: ٣٩ ـ ٤٠.

يضربوا نواقيسهم فى أى ساعة شاءوا من ليل أو نهار، إلا فى أوقات الصلاة وأن يخرجوا الصلبان فى أيام عيدهم.

وكل ما يطلبه الإسلام من غير المسلمين أن يراعوا مشاعر المسلمين، وحرمة دينهم، فلا يظهروا شعائرهم وصلبانهم فى الأمصار الإسلامية، ولايحدثوا كنيسة. فى مدينة إسلامية لم يكن لم فيها كنيسة من قبل، وذلك لما فى الأظهار والأحداث من تحدى الشعور الإسلامى مما قد يؤدى إلى واضطراب.

على أن من فقهاء المسلمين من أجاز لأهل الذمة إنشاء الكنائس والبيع وغيرها من المعابد فى الأمصار الإسلامية، وفى البلاد التى فتحها المسلمون عنوة، إذا أذن لهم إمام المسلمين بذلك، بناء على مصلحة رآها، ومادام الإسلام يقرهم على عقائدهم. ويبدو أن العمل جرى على هذا فى تاريخ المسلمين منذ عهد مبكر، فقد بنيت فى مصر عدة كنائس فى القرن الأول الهجرى، مثل كنيسة (مار مرقص) بالإسكندرية ما بين عامى ٣٩ و٥٦ هجرية، كما بينت أول كنيسة بالفسطاط بين عامى ٤٧ و٨٦هـ. كما سمح عبد العزيز بن مروان حين أنشأ مدينة حلوان ببناء كنيسة وسمح كذلك لبعض الأساقفة ببناء ديرين، وقد ذكر المؤرخ المقريزى فى (الخطط) أمثلة عديدة. ثم ختم بقوله: **«وجميع كنائس القاهرة المذكورة محدثه فى الإسلام بلا خوف».**

أما في القرى والمواضع التي ليست من أمصار المسلمين، فلا يمنعون من إظهار شعائرهم الدينية وتجديد كنائسهم القديمة وبناء ما تدعو حاجتهم إلى بنائه نظرا لتكاثر عددهم.

وهذا التسامح مع المخالفين في الدين، من قوم قامت حياتهم كلها على الدين، وتم لهم به النصر والغلبة، أمر لم يعهد في تاريخ الديانات، مما شهد به المؤرخون الغربيون أنفسهم مثل جوستاف لوبون وآدم ميتز على النحو الذي أسلفناه عند الحديث عن حق العمل.

*** ضمانات الوفاء بهذه الحقوق:**

لقد قررت الشريعة الإسلامية لغير المسلمين كل تلك الحقوق وكفلت لهم كل تلك الحريات، وزادت على ذلك بتأكيد الوصية بحسن معاملتهم ومعاشرتهم بالتي هي أحسن، ولكن من الذي يضمن الوفاء بتنفيذ هذه الحقوق، وتحقيق هذه الوصايا؟ وبخاصة أن المخالفة في الدين كثيرا ما تقف حاجزا دون ذلك؟

يعترف الدكتور يوسف القرضاوي بأن هذه التساؤلات حق وصدق، بالنظر إلى الدساتير الأرضية والقوانين الوضعية التي تنص على المساواة بين الحقوق والواجبات، ولكنها تظل حبرا على ورق، لغلبة الأهواء والعصبيات التي لم تستطع القوانين أن تنتصر عليها لأن الشعب لا يشعر بقدسيتها، ولا يؤمن في قرارة نفسه بوجوب الخضوع والانقياد لحكمها.

أما الشريعة الإسلامية فهي شريعة الله وقانون السماء الذي لاتبديل لكلماته، ولا جور في أحكامه، ويتم الايمان إلا بطاعته، والرضا به، قال

تعالى: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم﴾[1].

فالمجتمع الإسلامى مسئول بالتضامن عن تنفيذ الشريعة وتطبيق أحكامها فى كل الأمور، ومنها ما يتعلق بغير المسلمين. فإذا قصر بعض الناس أو انحراف أو جار وتعدى، وجد فى المجتمع من يرده إلى الحق ويأمره بالمعروف وينهاه عن المنكر، ويقف بجانب المظلوم المعتدى عليه، ولو كان مخالفا له فى الدين.

قد يوجد هذا كله دون أن يشكو الذمى إلى أحد. وقد يشكو ما وقع عليه من ظلم، فيجد من يسمع لشكواه وينصفه من ظلمه، مهما يكن مركزه ومكانه فى دنيا الناس، فله أن يشكو إلى الوالى أو الحاكم المخلى؛ فيجد عنده النصفة والحماية، فإن لم ينصفه فله أن يلجأ إلى من هو فوقه: إلى خليفة المسلمين وأمير المؤمنين. فيجد عنده الضمانة والأمان، ولو كانت القضية بينه وبين الخليفة نفسه فانه يجد الضمان لدى القضاء المستقل العادل الذى له حق محاكمة أى مدعى عليه، ولو كان أكبر رأس فى الدولة (الخليفة)، وضمان آخر عند «الفقهاء» الذين هم حماة الشريعة، وموجهو الرأى العام.

* الضمير الإسلامى العام:

وهناك ضمان أعم وأشمل يتمثل فى «الضمير الاسلامى العام» الذى صنعته عقيدة الإسلام وتربية الإسلام، وتقاليد

---

(١) سورة الأحزاب الآية ٣٦.

الإسلام، والتاريخ الإسلامى ملىء بالوقائع التى تدل على إلتزام المجتمع الإسلامى بحماية أهل الذمة من كل ظلم يمس حقوقهم المقررة، أو حرماتهم المصونة أو حرياتهم المكفولة. وقد سبقت الإشارة إلى قصة ابن القبطى الذى شكا إلى الخليفة عمر من ظلم ابن عمرو بن العاص.

* قضية الجزية:

وقبل أن نختم الحديث عن وضع المسيحيين فى المجتمع الإسلامى لابد من إزالة الغموض عن بعض الشبهات التى تزال عالقة فى أذهان المسيحيين، ومنها قضية (الجزية) التى غلفت بظلال كئيبة وتفسيرات سوداء، جعلت المسيحيين يفزعون من مجرد ذكر اسمها، فهى فى نظرهم ضريبة ذل وهوان وعقوبة فرضت عليهم مقابل الامتناع عن الإسلام..! ولذا نرى أن توضيح هذه القضية هو من الأهمية بمكان.

يقول الدكتور القرضاوى[1] أن الأصل فى وجوب الجزية من القرآن الكريم، قوله تعالى فى سورة التوبة: ﴿قاتلوا الذين لايؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم اله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾[2].

ومعنى الصغار هنا: التسليم وإلقاء السلاح والخضوع لحكم الدولة الإسلامية ومن الناس من ينظرون إلى الأمور نظرة سطحية فيحسبون

---

(١) غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى: ص ٣٢.

(٢) سورة التوبة: ٢٩.

الإسلام متعسفا فى فرصة الجزية على غير المسلمين، ولو أنهم أنصفوا وتأملوا حقيقة الأمر لعلموا أن الإسلام كان منصفا كل الإنصاف فى فرض هذه الجزية الزهيدة (ديناريين سنويا على الرجل القادر على حمل السلاح ويعفى منها الطفل والمرأة والشيخ والراهب) فقد أوجب الإسلام على أبنائه «الخدمة العسكرية» باعتبارها فريضة دينية يقوم بها من يؤمن بدين الدولة، وليس من المعقول أن يؤخذ شخص ليضع رأسه على كفه من أجل فكرة يعتقد ببطلانها، وفى سبيل دين لايؤمن به، والغالب أن دين المخالفين ذاته لايسمح لهم بالدفاع عن دين آخر والقتال من أجله[1] ولهذا قصر الإسلام واجب (الجهاد) على المسلمين لأنه فريضة دينية مقدسة، وفى مقابل ذلك فرض على المواطنين - من غير المسلمين - أن يسهموا فى نفقات الدفاع والحماية عن طريق ما عرف فى المصطلح الإسلامى باسم «الجزية». فهى إذن بمثابة بدل مالى عن «الخدمة العسكرية» المفروضة على المسلمين. وفى ذلك يقول المؤرخ الغربى آدم ميتز: كان أهل الذمة، بحكم ما يتمتعون به من تسامح المسلمين معهم، ومن حمايتهم لهم، يدفعون الجزية، كل منهم بحسب قدرته.. وكانت هذه الجزية أشبه بضريبة الدفاع الوطنى، فكان لا يدفعها إلا الرجل القادر على حمل السلاح..»[2].

---

(١) ولعل هذا يفسر لنا سر امتناع أقباط مصر عن مساندة الرومان عند إلتحامهم مع العرب الفاتحين (الباحث) .

(٢) الحضارة الإسلامية : جـ ١ ٩٦ .

على أن هناك علة أخرى لإيجاب الجزية على أهل الذمة، وهى العلة التى تبرر فرض الضرائب من أى حكومة فى أى عصر على رعاياها، وهى إشراكهم فى نفقات المرافق العامة التى يتمتع الجميع بثمراتها ـ كالقضاء والشرطة والبلديات وإقامة الجسور ـ والمسلمون يسهمون فى ذلك بما يدفعونه من زكاة عن نقودهم وتجارتهم وأنعامهم وزرعهم وثمارهم، فضلا عن زكاة الفطر، فلا غرابة أن يطلب من غير المسلمين المساهمة بهذا القدر الزهيد وهو الجزية.

*** ولكن متى تسقط الجزية عن غير المسلمين:**

إذا لم تستطع الدولة أن توفر الحماية العسكرية، فلا يكون لها حق فى الجزية ولا فى الضريبة.

كذلك تسقط الجزية إذا اشترك أهل الذمة مع المسلمين فى القتال والدفاع عن الوطن ضد الأعداء[1] وقد نص على ذلك صراحة فى بعض العهود والمواثيق التى أبرمت بين المسلمين وأهل الذمة فى عهد عمر رضى الله عنه.

وفى بحثه الجليل (فقه الزكاة) أوضح الدكتور يوسف القرضاوى مدى جواز أخذ ضريبة من أهل الذمة بمقدار الزكاة، ليتساوى أهل الذمة بالمسلمين فى الإلتزامات المالية، وإن لم تسم (زكاة) نظرا للحساسية التى يحملها هذا العنوان عند الفريقين. ولايلزم أيضا أن تسمى (جزية) ماداموا يأنفون من ذلك.

---

(١) والدليل على ذلك أن الوالى سعيد باشا عندما أمر بتطبيق الخدمة العسكرية على الأقباط، أسقط عنهم الجزية وكان ذلك سنة ١٨٥٥ (الباحث)

وزيادة فى الإيضاح والبيان، ودفعا لكل شبهة، وردا على أية فرية، أورد القرضاوى تلك العبارة التى كتبها المؤرخ المعروف السير توماس أرنولد فى كتابه (الدعوة إلى الإسلام) عن الغرض من فرض الجزية وعلى من فرضت قال:

«ولم يكن الغرض من فرض هذه الضريبة على المسيحيين ـ كما يريدنا بعض الباحثين على الظن ـ لونا من ألوان العقاب لامتناعهم عن قبول الإسلام وإنما كانوا يؤدونها مع سائر أهل الذمة، وهم غير المسلمين من رعايا الدولة الذين كانت تحول ديانتهم بينهم وبين الخدمة فى الجيش، فى مقابل الحماية التى كفلتها لهم سيوف المسلمين.. ولما قدم أهل الحيرة المال المتفق عليه، ذكروا صراحة أنهم إنما دفعوا هذه الجزية على شريطة «أن يمنعونا وأميرهم البغى من المسلمين وغيرهم».

ومن الواضح ـ يقول القرضاوى ـ أن أى جماعة مسيحية كانت تعفى من أداء هذه الضريبة إذا ما دخلت فى خدمة الجيش الإسلامى، وكانت الحال على هذا النحو مع قبيلة «الجراجمة» التى كانت تقيم بجوار أنطاكية، سالمت المسلمين وتعهدت بأن تكون عونا لهم، وأن تقاتل معهم فى مغازيهم على شريطة ألا تؤخذ بالجزية وأن تعطى نصيبها من الغنائم[1] وحدث شبيه ذلك مع المسيحيين الذين عملوا فى الجيش أو الأسطول فى ظل الحكم التركى، أو قاموا بحراسة مسالك الجبال فى (ميجاريا) بألبانيا، كذلك أعفى منها أهالى رومانيا الجنوبية

---

(١) فتوح البلدان ـ البلاذرى ص ١٥٩ .

وكانوا يؤلفون عنصرا هاما من عناصر القوة العسكرية التركية، وبتلك الروح ذاتها لم تقرر جزية الرءوس على نصارى اليونان الذين أشرفوا على بناء القناطر التى أمدت القسطنطينية بماء الشرب، ولا على الذين قاموا بحراسة مستودعات البارود، ومن جهة أخرى أعفى الفلاحون المصريون من الخدمة العسكرية على الرغم من أنهم كانوا على الإسلام، وفرضت عليهم الجزية فى نظير ذلك، كما فرضت على المسيحيين[1].

موقف بعض الأقباط المثقفين

ومادمنا بصدد الحديث عن وضع المسيحيين فى ظل الإسلام، فإن واجب الأمانة يقتضينا التنويه بموقف بعض الأقباط المثقفين الذين عالجوا هذه القضية بوعى نابع من إدراك وثيق بعدالة الشريعة الإسلامية وبروح خالية من التعصب، وفى هذا المجال ينبغى أن نشير إلى الكاتب الوطنى الراحل الأستاذ سامى داود الذى لم يتوان عن إظهار معارضته للفكرة التى كانت تدعو إلى قصر تطبيق الحدود الإسلامية على المسلمين دون الأقباط، وكان سامى داود يعلق على تصريح نشرته صحيفة (الأخبار) فى مايو ١٩٧٦ لوزير العدل وقتئذ[2] قال فيه: «إن اللجنة المختصة بتطوير التشريعات بما يتفق مع الشريعة الإسلامية تقوم

(١) نعتقد أن المؤلف يقصد بذلك نظام (البدلية) حيث كان الشاب يدفع عشرين جنيها نظير الإعفاء من الخدمة العسكرية، وقد ظل هذا النظام قائما حتى ألغى سنة ١٩٤٧ بعد ظهور الخطر الإسرائيلى فى فلسطين، ودعت الحاجة إلى إنشاء جيش قوى (بدوى).

(٢) المرحوم أحمد سميح طلعت.

بتعديل القوانين الآن لتنتهي من هذه المهمة قريبا، وأضاف بأن تحريم شرب الخمر وقطع يد السارق مثلا سيطبقان على المسلمين دون المسيحيين، لأن المسيحيين ستطبق عليهم القوانين الوضعية، وبعد أيام قلائل من نشر هذا التصريح كتب الأستاذ سامى داود مقالا بجريدة الجمهورية[1]، وشاء القدر أن يكون هذا المقال هو كلمة الوداع الأخيرة لهذا الكاتب الوطنى إذ قال متسائلاً: «أصبح فى البلد قانونان: واحد للمسلمين وواحد للمسيحيين؟! نحن شعب واحد ويجب أن يطبق عليه قانون واحد، مادام هذا القانون سيصدر من مجلس الشعب، سلطتنا التشريعية المنتخبة ..».

وقال سامى داود:

«بأى ضمير قضائى سيحكم القاضى «المسلم» على السارق المسلم بإقامة الحد الإسلامى الذى يقضى بقطع يده .. ثم يحكم فى اليوم التالى على سارق مسيحى بالسجن بضعة أشهر أو بضع سنوات! وكيف سيتقبل الناس هذا الوضع، وماذا يمكن أن يكون له آثار!!».

واستطرد سامى داود قائلا:

«إن ما يتضمنه القانون المدنى المصرى من مواد تستند إلى الشريعة الإسلامية ـ وأهمها وأخطرها على علاقات الأسر والأفراد ـ قانون المواريث مثلا .. إنه يطبق على الجميع، فهل شكا أحد من ذلك؟ فلماذا فى النواحى الجنائية يصبح لنا قانونان .. وكأننا شعبان؟!! هذه أسئلة

---

(١) الجمهورية ١٦ مايو ١٩٧٦.

أثيرها، وأنا أطالب بوحدة التشريع أيا كان.. مع اعترافى بأنى لا أستطيع أن أجزم أو أن يوجهنى بالرأى المقنع إلى الصواب».

واختتم سامي داود مقاله الأخير بهذه الكلمات البديعة: «في سبيل مصر، ووحدة شعبها الوطنية، كتبت ما أكتب، وليغفر لى من يرانى أخطأت، وليجنبنا الله جميعا مسالك الخطأ وليرشدنا إلى طريق الصواب».

أسئلة لا محل لها

وحتى أكون منصفا في عرض وجهة النظر القبطية حيال قضية التشريع طلبت من الزميل صادق عزيز - وهو صحفى قبطى متخصص فى الشئون الكنيسة - أن يبدى وجهة نظره فى هذا المجال فكتب هذا المقال:

هل هو حق موقف أقباط مصر من المطالبة بألا يتضمن الدستور نصا على أن «مصر دولة إسلامية»؟ هل هو حق موقفهم من ألا تكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريعات والقوانين فى الدولة؟ هل هو حق موقفهم من المطالبة بألا تسرى الأحكام الإسلام إلا على المسلمين أما الأقباط فلا تسرى عليهم؟

أسئلة لا محل لها من الإعراب. وأجوبة بالتالى لا محل لها من التفكير أو حتى مجرد أن تخطر على البال.. أسئلة تنقصها الحكمة وإجابة تفتقد إلى الصواب.. ولا أقول ذلك مناوئا للمسيحية، ولا منافقا للإسلام.. وإنما أقول من واقع المنطلقات العقلانية.. والقانونية.. والأهم من ذلك المسيحية.

أولاً: فالمطالبة بعدم النص فى الدستور على أن مصر دولة إسلامية هى مغالطة للواقع والتاريخ، فلا أحد يستطيع أن ينكر أن مصر فعلا مثلها مثل باقى الدول الإسلامية والتى أصبحت تمثل نحو ثلث العالم، دولة إسلامية منذ دخلها الإسلام ولم ترتد عنه سلما أو حربا منذ أكثر من (١٣٠٠) سنة، مصر إسلامية منذ أن دخلها عمرو بن العاص، يومها كان المسلمون هم الأقلية، وكان الأقباط هم الأغلبية، ومع ذلك كانت إسلامية، وكنا نعيش فى ظل الإسلام وفى أمنه وإيمانه. ولعل البابا بنيامين لم يصدر صرخته المشهورة «استقبلوا عمرو» إلا بعد أن «كفر» بحكم الرومان المسيحيين لمصر، لمالاقاه «الأقباط» على أيديهم من وسائل التعذيب والقتل والتشريد.

«ولعلى أستطيع أن أقولها صريحة إن مصر فى تاريخها لم تكن أبداً «قبطية» حتى من قبل الإسلام.. فهى تقع دائما تحت الحكم الرومانى أو البيزنطى أو المقدونى. أما الحكم القبطى فلم نسمع عنه أبداً.. إذن لماذا نأتى اليوم ونرفض أن يكون هناك نص على أن الدولة «إسلامية»، ثم ماذا يضيرنا فى هذا خاصة إذا كنا نعرف أن المسيحية عاشت فى سلام مع الإسلام وتعايشت معه أكثر من (١٣٠٠ عام).

وقد يقال إن معظم دول العالم ـ خاصة المسيحية منها ـ لم تعد تمزج بين الدين ونظام الحكم، أخذا بمبدأ الدين للديان والدولة للجميع، والرد على ذلك واضح علميا وعمليا، فكل الدول التى ابتعدت عن الدين فى دساتيرها وقوانينها فقدت كل سماتها وصفاتها وأخلاقياتها.. وانتشرت فيها الإباحية والإلحادية، وأصبحت معظم هذه الدول نفسها

تتوق إلى العودة للدين وتقاليده وترنو إلى تطبيق شرائعه وتعاليمه حتى تستعيد توازنها.

- هل نريد من أجل إرضاء الأقلية المسيحية، أن تنكر الأغلبية إسلاميتها..؟ ولماذا؟ وإذا كان المسيحى تحت ضغط أو حتى إرهاب أو تخويف لايمكن أن ينكر مسيحيته عملا بقول السيد المسيح «ولكن من ينكرنى قدام الناس أنكره أنا أيضا قدام أبى الذى فى السموات» (ت ١٠ : ٣٣).. فلماذا إذن نقبل لغيرنا مالا نقبله لأنفسنا.؟ ولماذا لانسمع قوله له المجد «أقول لكم إن كثيرين سيأتون من المشارق والمغارب ويتكئون مع إبراهيم وإسحق ويعقوب فى ملكوت السموات. وأما بنو الملكوت فيطرحون إلى الظلمة الخارجية هناك يكون البكاء وصرير الأسنان» (ت ٨ :١١ـ ١٢) وقوله «من يقبل نبيا باسم نبى.. فأجر نبى يأخذ، ومن يقبل بارا باسم بار فأجر بار يأخذ» (ت ١٠ ـ ٤٠) من له أذنان للسمع فليسمع!

وننتقل الآن ـ يقول صادق عزيز ـ إلى النقطة الثانية وهى الاعتراض على أن تكون الشريعة الإسلامية هى مصدر التشريعات والقوانين فى الدولة.

* والسؤال الآن: ماذا يخيفنا من ذلك؟؟ فى رأيى الشخصى أنه فيما عدا ما يتعلق بالأحوال لشخصية، فإن أحكام الشريعة الإسلامية لاتتعارض إطلاقا مع المسيحية، وذلك لعدة أسباب أهمها:

١ ـ أنه إذا كانت الدولة إسلامية فالقوانين الوضعية يجب أن تكون إسلامية، وعلينا قبول ذلك بل والترحيب به عملا بقول السيد المسيح «أعطوا ما ليقصر لقيصر وما لله لله».

٢ ـ أن أحكام الشريعة الإسلامية تنطبق فى كثير جدا من الأحيان مع شريعة العهد القديم، وهى ما جاء المسيح لا لينقضها.. بل ليكملها.

٣ ـ أن المسيحية لم تأت بأحكام وقوانين وضعية عملا بقوله «مملكتى ليست فى هذا العالم»، ومن ثم ترك للحكام أو لقيصر وضع الأحكام الأرضية، وأمرنا بأن نعطى ما للحكام للحكام.

٤ ـ أنه فيما عدا الأحوال الشخصية، فإن أحكام الشريعة المسيحية لاتصلح إطلاقا لأن تكون أحكام قوانين وضعية ولا حتى فى الفاتيكان نفسها، بل ولا فى المقر الباباوى لبابا الإسكندرية نفسه، ولا أيضا فى أعماق الأديرة الضاربة فى أعماق الصحراء، فلا يمكن أن نضع قانونا وضعيا فى أى دولة يسمح لمن يضرب بأن يحول لضاربه خده الآخر ليضربه مرة أخرى! ولايمكن أن نضع قانونا وضعيا يدعو الناس لأن لايفكروا فيما يأكلون ولا ما يشربون ولا ما يلبسون.. وأن يطلبوا ملكوت الله وبره فهنا كلها تزاد لهم!، ولايمكن أن نضع قانونا يسمح بالمغفرة للقاتل والسارق والزانى والزانية والمعتدى والنصاب والمحتال، عملا بقول السيد المسيح «لاتدينوا لكى لاتدانوا»، أو عملا بقوله للزانية: «هل أدانك أحد ولا أنا أيضا أدينك»!!

إذن فإذا سلمنا بأن المسيحية لم تضع أى أحكام وقوانين وضعيهة وأن أحكامـهـا الروحـيـة لاتصلح لأن تكون أحكامـا تنظيـمـيـة على الأرض.. وإذا سلمنا بأن المسيح اعـتـرف بذلك شـخـصـيـا فى قـوله «مملكتى ليست فى هذا العالم».. وأنه أحـال هذا الأمـر إلى الحكام فى قوله «أعطوا مالقيصر لقيصر».. بل إنه قبل بأن يحاكم أمـام الحاكم «بيلاطس البنطى» ويعلمنا الإنجيل أن الحاكم كان عادلا حتى أنه قال «إنى برىء من دم هذا الرجل» وغسل يديه.

نقول إننا إذا سلمنا بكل هذا.. فأية شريعة نطلب نحن أقباط مصر أن تسرى فى مصـر.. إذا كنا نرفض الشريعة الإسلامـيـة كـشريعة دين ودنيا؟ هل ننادى بنفس شريعة موسى التى قال عنها المسيح عشرات المرات إن «موسى ما قال هذا أو صنع إلا لقساوة قلوبكم»، فـهل نريد أن نعود لعصر اليهود بقساوة قلوبهم وغلاظة رقابهم؟

* ثم فيم سنختلف حول أحكام الشريعة الإسلامية؟ يتساءل صادق عزيز ثم يجيب:

٦ - هل فى قـواعد الإرث والتوزيع؛ وللذكر مـثل حظ الأنثـيين؟.. إن المسيـحيـة لم تأت بأى أحكام فى هذا الموضـوع.. فـإذا بحـثنا عن أحكام تتناسب والدين المسيـحى فلن نجـد أفـضل من الشـريعـة الإسلامية.. فالمسيح أيضا فضل الذكر على الأنثى.. بدليل أنه أسلم أمه إلى «يوحنا» ليرعاها.. ولم يتركها حتى لأختها مريم.. وبدليل أن المسيح أقام كنيسة على صخرة «بطرس».. ونشر دعوته على معجزات (١١ تلميذا ولسان ٧٠ تلميذا آخرين).

وقد يقال إن الإسلام لايحترم رغبة الموتى فى الوصية.. وأن «الوصية» إذا تعارضت مع أحكام الشريعة الإسلامية لايؤخذ بها. وهذا هو ما فعله السيد المسيح تماما.. فهو لم يحترم أبدا رغبة ميت.. بل إنه قال «دعوا الموتى يدفنون موتاهم».. ورفض أن يتخلف عنه تلامذته ليشاركوا فى دفن ميت!.. أكثر من ذلك نرى أن المسيح حين أحيا الموتى وأقامهم من القبور لم يقمهم حبا فى الموتى ولكن من أجل إيمان أقاربهم وأهلهم «الأحياء».. والإنجيل يعطى عشرات الأمثلة عن ذلك

وقد يقال إن حد السرقة فى الإسلام هو قطع اليد، وأتساءل وهل هذا يتعارض مع المسيحية؟ انظروا إلى قول السيد المسيح «إذا أعثرتك يدك فاقطعها، فإن تدخل ملكوت السموات بيد واحدة خير من أن يلقى بجسدك كله فى النار».

* الأمثلة كثيرة.. ومن يقرأ الإنجيل ويقرأ القرآن والتوراة فسيجد فيها لنفسه حياة، وكلها تؤدى إلى طريق واحد.. طريق الصواب والثواب..

فليثب الأقباط إن كانوا لايعلمون..

(وإلى هنا ينتهى مقال الأستاذ صادق عزيز)

الفصل التاسع

قضية انتماء مصر

فى ظل ظروف طارئة وعابرة، ويصبح الجدل مدخلا إلى العنت والتعصب السقيم، بدلا من أن يكون سبيلا إلى إثراء الفكر، وتأصيل القضية المطروحة، وارتياد آفاق جديدة يقتنع بها العقل، ويتشربها الوجدان. والذين يتابعون الحوار الدائر حول انتماء مصر يلمسون كيف أن معظم الآراء المطروحة متأثرة بظرف طارىء تتعرض له مصر الآن وهو عزلتها عن الدول العربية[1] فيتخذون منه ذريعة لإقرار فرضية جدلية أو حقيقة نهائية تمس علاقة مصر العربية، وتدعو إلى حيادها عن العالم العربى.

والمعروف لأى دارس فى مبادىء الجغرافيا السياسية أن المقومات الأساسية لأية دولة من الدول لاتحكمها ظروف طارئة، أو مشكلات

(١) فترة القطيعة الدبلوماسية.

عابرة، لأن هذه المقومات تتشكل ببطء شديد جدا وعلى مدى قرون متواصلة، وتتدخل فيها عناصر تاريخية وجغرافية وبشرية، وكل عنصر منها قابل للتغيير أو التبديل على المدى القير، وإنما يحتاج إلى مئات وربما آلاف السنين.

فهوية الدولة، أو انتماؤها، ليس رداء يمكن استبداله بين الحين والآخر، وإنما هو حصيلة مكونات وتفاعلات كيميائية يصعب الفصل بين عناصرها الأصلية. **فالإسلام - على سبيل المثال - يمثل عنصرا فعالا فى تكوين الشخصية العامة لشعوب الشرق الإسلامى. واستغرق هذا التأثير عدة قرون حتى أصبح من المقومات الأساسية لهذه المنطقة، فأكسبها طابعاً اجتماعيا وثقافيا مميزا عن الطابع الذى كان سائدا فيها قبل الإسلام، أو الطابع الذى يسود المجتمعات المحيطة بها.**

*** هذا عن العنصر الروحى.**

وهناك عنصر مادى، يتعلق بالمكان... أو الموقع..

فمصر بحكم موقعها العنيد فى قلب العالم القديم وعند ملتقى القارات الثلاث، اكتسبت ميزة هائلة، دفعت ثمنها إن كسبا أو خسارة. فهى فى عصور قوتها أقامت أول امبراطورية فى التاريخ القديم، ثم هى فى عصور ضعفها كانت أطول مستعمرة زمنية فى التاريخ القديم والحديث.

فالموقع إذن، عنصر له صفة الثبات وهو أحد المكونات الهامة لشخصية الدولة، ولاتستطيع مصر أن تتنكر له إلا إذا استخدمت أدوات المسخ والتزييف.

وعندما دخل الإسلام مصر، كانت مصر فى أشد حالاتها تدهورا فقد كانت مستعمرة رومانية تمد روما بالغلال والأموال وسبق أن مر عليها نحو ألف عام وهى ترزح تحت حكم اليونان ثم الرومان.

* **وتحول المصريون إلى الإسلام.**
* **وأصبحوا يتكلمون العربية.**

وكانت استجابتهم إلى العربية أسرع وأكثف من استجابتهم للإسلام، ولذا تجد فى مصر أقلية دينية ولكنك لاتجد أقلية لغوية كما تجد عند أكراد العراق أو بربر الجزائر[1].

والمصرى، مسلما أو قبطيا، يتكلم العربية ويستمد منها ثقافته وحضارته، وينظر إلى العربية على أنها المنبع يستقى منه مكوناته العقلية والوجدانية والخلقية.

وكما يرى فى العربية لغة القرآن، فهو يرى فيها الوشيجة التى تربطه بمن يتكلم لغته فى الشام واليمن والمغرب والحجاز.. الخ.

هو لا ينظر إلى العربية من زاوية عرقية لأنه يعلم أن الإسلام يأباها، فلا سيادة لجنس أو لون أو عرق، وإنما السيادة للعمل الصالح، وهو يأباها لأنه لأنه يعلم أنه لايوجد جنس يزعم لنفسه صفة النقاء.. **ولذا فإن المصرى يأنف من عملية التنقيب فى عروقه عن كمية ونوعية الدماء التى اختلطت فيه.. وهو يرى أن ثقافة العرب ودين الإسلام، صهراه فى سبيكة واحدة مع بقية**

---

(١) شخصية مصر ـ كتاب الهلال ـ جمال حمدان ص ٣١.

الشعوب التى تتكلم نفس اللغة وتعتنق نفس الدين، وجعلت من هذا التجمع البشرى كتلة واحدة اسمها (أمة العرب).

وعندما كانت مصر فى عصور قوتها كانت تتطلع دائما إلى جيرانها، وتمد أيديها لهم، وتكون مع سوريا ـ بالذات ـ محور ارتكاز يدفع عن العالم الإسلامى غارات الزحف القادمة من بطن أسيا، أو الغزو البحرى عبر المتوسط من سواحل أوروبا. وكل حكام مصر الأقوياء فطنوا إلى هذه الحقيقة الاستراتيجية التى تخضع لعوامل الجغرافيا السياسية، فحرصوا على أن يتوحد الشام ومصر تحت حكومة مركزية قوية حتى لو تطلب الأمر اقتطاع الشام من الدويلات الإسلامية التى دب فيها الضعف والخور بعد انهيار سلطة الخلفاء العباسيين.

ومنذ أحمد بن طولون، وعلى مدار الحكم الأخشيدى والفاطمى، والأيوبى والمملوكى، كانت مصر والشام تعيشان تحت إدارة مركزية واحدة، باستثناء فترات الضعف التى كانت تواكب شيخوخة الدولة الحاكمة، وليس صدفة أنه عندما وطأت أقدام الصليبيين بيت المقدس سنة ١٠٩٩ كان الانفصال قائما بين مصر وسوريا، وبقى بيت المقدس ثمانين عاماً تحت حكم الصليبيين حتى ظهر صلاح الدين، وكان من ألمع القادة الإستراتيجيين الذين فطنوا إلى أهمية موقع مصر، فأسرع بتوحيدها مع الشام ثم انقض على الصليبيين فى حطين، فكان له النصر الساحق، ثم استرد بيت المقدس.

حتى إذا انتصف القرن الثالث عشر، تعرض الشرق الإسلامى لاستراتيجية الكماشة من جانب أعدائه الزاحفين من البر والبحر فى وقت واحد.

كان بطن أسيا يلفظ حمما من الجحيم تمثلت فى قبائل المغول والتتار الذين خرجوا يهلكون الحرث والنسل، وليس لهم من هدف سوى تدمير الحضارة الإسلامية والقضاء على من يحمل شهادة التوحيد.. فدمروا بغداد وأسقطوا الخلافة العباسية وتقدموا نحو حلب وأداروا عيونهم جنوبا نحو المحطة النهائية.. مصر.

فى نفس الوقت كانت حملات الصليبيين تتوالى على الشرق، انتقاما من حطين، وفى محاولة يائسة لاسترجاع بيت المقدس، ولكنهم فى هذه المرة أخذوا يبدلون من خطتهم فى الغزو، كانوا فى الحملات السابقة يتقدمون عن طريق الأناضول إلى الشام ثم فلسطين، ولكن لويس التاسع ملك فرنسا أراد أن يتجه مباشرة لتحطيم العسكرية المصرية التى أرسى أسسها صلاح الدين، وازدهرت على أيدى خلفائه، فعبر لويس المتوسط من قبرص إلى دمياط، ثم المنصورة.. رغم أن دمياط لم تكن قبر المسيح، ولم تكن المنصورة تحوى كنيسة القيامة، وهى الأهداف التى زعموا أنهم هبوا لتحريرها من أيدى المسلمين.. ولكن الحملة ضاعت فى أرض الدلتا الإسفنجية بعد أن غمرها فيضان النيل، ولقى الفرنسيون هزيمة نكراء فى المنصورة.. وظل ملكهم لويس فى الأسر حتى افتدته زوجته.. واستمرت عملية المطاردة من جانب المماليك لركائز الصليبيين فى فلسطين حتى تم اقتلاع آخر حصونهم ـ عكا ـ على أيدى الأشرف خليل بن السلطان الناصر محمد بن قلاوون.

حدثت واقعة المنصورة عام ١٢٥٠ .. وبعد ثمانية أعوام فقط تمكن المغول من تدمير بغداد ـ كما سبق القول ـ وهنا يتجدد دور مصر

المحورى فى تحطيم القوة البرية الزاحفة من أسيا، بعد أن نجحت فى تحطيم القوة البحرية القادمة من أوروبا. وأدرك حكام مصر فداحة الكارثة التى ستحيق بالإسلام فيما لو سقط خط الدفاع الأخير ـ مصر ـ أمام المغول.

وكانت المعركة الفاصلة، فى عين جالوت ـ على أرض فلسطين، تطبيقا لأسلوب الحرب الوقائية، وملاقاة العدو خارج الحدود، (وهو نفس الأسلوب الذى طبقته إسرائيل مع العرب خلال ثلاث حروب)، وكان النصر حليف مصر الإسلامية المملوكية، ولقى المغول أول انكسار لهم منذ خروجهم كالإعصار المدمر.. ولم يكتف المماليك بذلك، بل طاردوا فلولهم حتى مشارف الفرات.

فى كل هذه الأدوار، لم تنظر مصر إلى شكل الحاكم الذى كان يتولى أمرها، ولم تنظر إلى عرقه ولا جنسه، لايهمها أن يكون تركياً أو عربياً أو كردياً، والأهم أن يفهم شخصيتها الإستراتيجية وثقلها المحورى فى المنطقة، وأن يضعها على بداية الطريق كى تؤدى دورها التاريخى فى حماية دار الإسلام من عبث المغيرين..

ولكن هذا الدور يخفت طوال ثلاثة قرون، هى فترة الاحتلال العثمانى لمصر، إلى أن يبرز مرة أخرى على يد محمد على الكبير ثم جمال عبد الناصر.

ألا يعتبر التاريخ شاهداً على انتماء مصر وشخصيتها ومكانها فى نسيج العروبة والإسلام؟ أم هل جد جديد يسمح بتغيير شخصيتها..

والحديث عن العروبة، لابد أن يفضى إلى الحديث عن القوميات التاريخية التى كانت قائمة فى الشرق الأوسط قبل ظهور الإسلام، وقبل خروج العرب وانتشارهم فى تضاعيف البنية السكانية التى اعتنقت الإسلام.

واختصارا للمقدمات، أطرح تساؤلا مباشراً: هل الجدل الدائر الآن حول شخصية مصر.. يمكن أن يمس عروبتها، ويطرح بديلا رجعيا لها هو العودة إلى الفرعونية؟ وهى دعوة انتعشت فى عشرينات هذا القرن، وفى أعقاب ثورة ١٩١٩ الوطنية، لتنادى بالفرعونية، ورغم أن هذه المدرسة لم تكن تحمل شبهة التنكر للعروبة، ورغم أن دعاتها كانوا فى صدارة كتاب العربية، وأعرفهم بتاريخهم الإسلامى، ورغم أنها كانت دعوة ثقافية تحاول كشف جانب من التاريخ المصرى القديم بعد اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون، أقول برغم كل هذه التحفظات والمحاذير.. إلا أن هذه الدعوة قوبلت بنفور وصدود من جانب الرأى العام المصرى الذى يشعر بريبة نحو أى دعوة تمس واقعه المعاصر الذى يتخذ من العربية لغة ومن الإسلام دينا. والذى مضى عليه أربعة عشر قرنا كانت كافية للفصل بينه وبين هذا الماضى السحيق.. ونحب أن نلقى مزيدا من الضوء على هذه النقطة التى تستخدم دائما كمطعن، أو كمهماز للتشكيك فى عروبة مصر وإسلامها.

حين دخل الرسلام مصر، لم يكن المصريون لغتهم القديمة بعد أن ضاعت مفاتيح الكتابة الهيروغليفية والديموطيقية، وكانوا قد تحولوا إلى اللغة اليونانية لسهولة حروفها، ومن ثم أصبحت تعرف باسم اللغة القبطية، وعلى مدى العصر البطلمى والرومانى والبيزنطى وهى فترة تشغل نحو عشرة قرون كانت الصلة قد انقطعت بين المصرى وتراثه الفرعونى القديم، وحدث انفصال أو انفصام تام بين مصر المسيحية ومصر الوثنية، حتى استغلق أمر النقوش المصرية القديمة على العالم طوال خمسة عشرا قرنا، وبقى هذا السر مغلقا حتى كشفه شامبليون عندما استطاع فك رموز حجر رشيد فى أوائل القرن التاسع عشر أثناء الحملة الفرنسية على مصر.

وحين اعتنق المصريون الإسلام، لم يحتفظوا بلغتهم القبطية، فيما عدا القلة التى تمسكت بالمسيحية، وجاهدت فى الإبقاء على لغتها حية حتى قرون متأخرة، ولكن هذه اللغة انتهت بعد القرن السادس عشر أو السابع عشر، إلى أن تكون لغة الطقوس الكنسية فحسب. بل آلت إلى أن تكتب بحروف عربية وتعلمها من يحرص على تعلمها فى كتب مؤلفة بالعربية.

أما المصريون المسلمون فقد اختلطوا بالعرب وبغير العرب من المسلمين الذين توافدوا على مصر فى مختلف العصور، واستقروا فيها. والحقيقة الواقعة - التى كان يرددها الدكتور حسين فوزى فى الخمسينات -[1] **تدل على انفصام كامل بين مصر الإسلامية،**

---

(١) سندباد مصرى - حسين فوزى.

وما سبقها فالمصرى المسلم ينظر إلى الإسلام كأساس لحضارته، ويعتبر العصور السابقة على الإسلام كأنها تاريخ شعب آخر انتهى أمره. والمصرى غير المسلم يعتبر اللغة العربية وما تحمله من ثقافة كأساس لحضارته. وإذا أردنا تقسيما أدق، فإننا نرى المصريين عن بكرة أبيهم أحد اثنين:

* إما مسلم - يحس إحساساً شديداً بالجامعة الإسلامية.

* وإما مسلم - أو مسيحى - يشعر بجامعة اللغة والتراث الحضارى، وهى التى تجمع شمله بالشعوب التى تتكلم اللغة العربية.

ويعلن توينبى فى وضوح أن الحضارة الفرعونية قد ماتت من قديم، وأنه من العبث البحث عن الحضارة الفرعونية فى كيان مصر الحديثة، ويؤيد الدكتور جمال حمدان هذا الرأى، يقول إن هذا صحيح وبالتأكد فى الجوانب اللامادية كما يصدق على كثير من نواحى الحضارة المادية حيث لاتزال بقايا ورواسب مادية تكمن على استحياء فى النسيج الحضارى المادى المعاصر كاستعمال المحراث، أو كالزراعة الحوضية التى دفنها السد العالى نهائيا.

واليوم لم تعد مصر الفرعونية إلا مكدسة فى المتاحف، بعد أن انقرضت كما انقرضت التماسيح من النيل، ولا نتصور مفكرا جادا يمكن أن يرفع شعار الفرعونية إلا إذا

كان من باب التقاليع أو العبث أو اللامعقول، ولا نتصور مواطنا مصريا ـ مسلما كان أم قبطيا ـ يأخذ مثل هذه الدعوات على سبيل الجد.

وليس أسخف من هذه الدعوة، إلا المقولة بأن مصر (ليست عربية ولكنها مستعربة) أو ليست عربية ولكنها متكلمة بالعربية، أو أن سكانها ليسوا عربا ولكن أشباه عرب..!!

ومصر ليست هى الوحيدة التى أثير حولها هذا الجدل، فالسودان وصف بأنه أفريقى وليس عربيا، والمغرب زعموا أنه بربرى لا عربى، وقيل عن لبنان حينا والشام حينا آخر أنه فينيقى أو سورى وليس عربيا، والعراق كذلك لم ينج من الاتهام، بمعنى آخر، أن كل أجزاء العالم العربى ـ خارج الجزيرة ـ دمغت بصورة أو بأخرى بأنها ليست عربية، ولكنها مستعربة على أساس أن السكان قبل التعريب، لم يكونوا عرباً «عرقياً».

وبالطبع فإن هناك تصرفات ومداخلات تاريخية غذت هذا المفهوم العرقى للعروبة، منها الصراع، مع الاعراق غير العربية التى استطاعت أن تسحب البساط من تحت سلطة الخلافة العربية المركزية، وأن تستلب منها السلطة وتكون لها السيادة فى بعض مراحل التاريخ.

ومنها المخطط الاستعمارى لابتعاث دعاوى رجعية تاريخية تكون بمثابة حقول ألغام تمنع التقاء العرب حول قضايا مصيرية مشتركة كالتخلص من الاستعمار الأوروبى أو وقف السرطان الإسرائيلى.

وتوجد بالطبع عوامل داخلية ـ داخل الوطن العربى ـ تشجع على ترسيخ هذه الجراثيم الضارة، مثل ابتعاث وطنيات ضيقة لنفى القومية العربية، ونسخ العروبة، ومضاربة القومية الشاملة بالوطنية المنغلقة.

ولكن النظرة الواقعية والعلمية لمفهوم العروبة تقدم لنا مضمونا ثقافيا لا جنسيا، ومع ذلك فإن علماء الأجناس الذين نثق فى مقولاتهم يؤكدون أن كل الغطاء البشرى الذى يغطى العالم العربى هو أساسا (فرشة) واحدة من جذر، وعلى الأقل فإن الاختلاط والانصهار الدموى بين العرب الوافدين والسكان الأصليين هو حقيقة تاريخية بعيدة المدى.

*** هذه واحدة..**

أما الثانية فحقيقة تاريخية تؤكد السابقة، وإن كنا نغفل عنها دائما.

نحن نعرف ـ دينيا وتاريخيا ـ أن إسماعيل هو أبو العرب العدنانيين ولكننا نعرف أيضا أنه ابن إبراهيم (العراقى) من هاجر (المصرية) وإذا كان لهذا أى معنى أنثروبولوجى، فهل يمكن أن يكون إلا شيئاً واحد: وهو أن العرب أصلا أنصاف عراقيين أنصاف مصريين؟

* قد يبدو هذا تخريجا متطرفا..

* ولكنه منطق أولى للغاية..

وكم يبدو غريبا أن يلح من يلح على أن العرب واليهود أبناء عمومة لأن إسحق أبا اليهود أخ غير شقيق لإسماعيل أبى العرب، بينما نتغافل

عن علاقة الأبوة والنبوة بين المصريين والعرب، فضلا عن العلاقة غير المباشرة بين المصريين والعراقيين، على نفس الأساس..؟[1].

وتأسيساً على هذا، فهل يكون تعريب العراق أو مصر فيما بعد إلا عملية زواج أقارب مباشرة، ولانقول نوعا من التلقيح الذاتى أو الزواج الداخلى على نطاق جغرافى عريض..؟

هذا ملخص لدراسة علمية للدكتور جمال حمدان تحاول أن تصل إلى الجذور الأولية لشجرة الأمة العربية.. وإثبات أنها تنبع من تربة واحدة وإن تفرعت دوحتها على امتداد العالم العربى.. وهناك دراسات مماثلة، منها الأعمال التى قدمها الباحث السورى محمد عزة دروزة، والتى حاول فيها إثبات الأصل القاعدى للجنس العربى (السامى) الذى تسرب إلى الشام ومصر منذ قرون سابقة على الإسلام.

ولو انتقلنا إلى الهجرات العربية التي تدفقت على مصر مع الفتح الإسلامى فسوف نرى بصماتها لاتزال قائمة حتى الآن على جانبى وادى النيل الممتد من الجيزة حتى أسوان؛ حيث لايلبث أن يتوقف بك القطار أمام (بنى سويف) و(بنى مزار) و(بنى مر)، و(بنى حسن).. وكلها أسماء لقبائل عربية آثرت أن تستوطن الصعيد لأسباب بيئية ولتشابه الظروف المناخية مع جو الصحراء.

ولاتزال مسيرة بنى هلال يتردد صداها فى الفن المصرى الشعبى ولايزال أبناء الصعيد والريف يلتفون حول شاعر (الربابة) ليروى لهم

---

(١) شخصية مصر ـ جمال حمدان ـ ص ٢٢٩.

قصة أوب زريد الهلالى عندما خرج بقومه من بطن الجزيرة إلى صعيد مصر قبل أن يواصل مسيرته إلى تونس فى مهمة تأديبية لسلطانها الذى تمرد على زعامة المعز لدين الله الفاطمى.

ومع اعتزازنا بكل هذه الحقائق والشواهد التاريخية التى تثبت أرومة الشعوب العربية، وانبثاقها من أصول واحدة، فإننا لانزال نرى أن المضمون السليم للجامعة العربية ينبغى أن يبقى مضمونا ثقافيًا وحضاريا وعقليا وجدانيا، حتى نضمن سلامته من شبهة العرقية، وحتى نحمى (العروبة) من أى سلاح قد يستخدم ضدها من جانب القوميات الأخرى.

وثائق

نص القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢
بشأن حماية الوحدة الوطنية
(الذى صدر فى أعقاب حوادث الخانكة)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد أصدرناه:

مادة ١ ـ حماية الوحدة الوطنية واجب كل مواطن، وعلى جميع مؤسسات الدولة والمنظومات الجماهيرية العمل على دعمها وصيانتها.

ويقصد بالوحدة الوطنية فى تطبيق أحكام هذا القانون، الوحدة القائمة على احترام نظام الدولة والمقومات الأساسية للجميع كما حددها الدستور على وجه الخصوص:

(أ) تحالف قوى الشعب العاملة.

(ب) تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات العامة.

(جـ) حرية العقيدة وحرية الرأى بما لا يمس حريات الآخرين أو المقومات الأساسية للمجتمع.

(د) سيادة القانون.

وتقوم الوحدة الوطنية على أساس إعطاء الأولوية دائما لأهداف النضال الوطني والتحرى وعلى أفضلية المصالح القومية الشاملة على المصالح الخاصة لكل قوة أو طائفة أو فئة اجتماعية.

مـادة ٢ ـ الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الوحيد المعبر عن تحالف قوة الشعب العاملة.

وهو يكفل أوسع مدى للمناقشة الحرة داخل تشكيلاته، والتنظيمات الجماهيرية المرتبطة به.

ولايجوز إنشاء تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الإشتراكى العربى أو منظمات جماهيرية أخرى خارج المنظمات الجماهيرية التى تشكل طبقا للقانون.

مادة ٣ ـ يعاقب بالحبس كل من أنشا أو نظم أو أدار جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة على خلاف حكم المادة السابقة. ويعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة كل من انضم إلى إحدى هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو اشترك فيها ويعفى من العقوبة كل من بادر بإبلاغ السلطات المختصة عن وجود جمعيات أو هيئات أو

منظمات أو جماعات منشأة على خلاف ما تقدم إذا تم الإبلاغ قبل بدء التحقيق، ويجوز للمحكمة الإعفاء من العقوبة إذا تم الإبلاغ بعد بدء التحقيق، ومكن من الكشف عن مرتكبي الجريمة الآخرين.

وتقضى المحكمة في جميع الأحوال عند الحكم بالإدانة بحل الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات المذكورة وإغلاق أمكنتها ومصادرة الأموال والأمتعة والأدوات والأوراق الخاصة بها أو المعدة لاستعمالها.

مادة ٤ ـ يعاقب بالحبس كل من عرض الوحدة الوطنية للخطر بأن لجأ إلى العنف أو التهديد أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة لمناهضة السياسة العامة المعلنة للدولة أو للتأثير على مؤسساتها السياسية والدستورية في اتخاذ قرار بشأنها.

مادة ٥ ـ يعاقب بالحبس وبغرامة لاتقل عن خمسين جنيها ولاتتجاوز مائتي جنيه كل من أذاع عمدا أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة بقصد الإضرار بالوحدة الوطنية بين قوى تحالف الشعب أو بين طوائفه.

وتكون العقوبة السجن وغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولاتتجاوز خمسمائة جنيه إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب، فإذا اتخذت هذه الإذاعة صورة دعاية مثيرة للعسكريين في زمن الحرب كانت العقوبة الأشغال المؤقتة.

مادة ٦ ـ يعاقب بالحبس كل من حرض بإحدى وسائل العلانية المنصوص عنها في المادة ١٧١ عقوبات على بغض فئة من فئات

قوى التحالف أو طائفة من الناس أو على الازدراء بها أو إثارة الفتنة بينها، إذا كان من شأن هذا التحريض الإضرار بالوحدة الوطنية.

مادة ٧ ـ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن إذا ارتكبت الجرائم المبينة بالمواد ٣ و٤ و٥ و٦ من هذا القانون بناءعلى تخابر مع دولة أجنبية.

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكبت بناء على تخابر مع دولة معادية.

مادة ٨ ـ لاتخل أحكام هذا القانون بأية عقوبة أشد منصوص عليها فى قانون العقوبات أو قانون آخر.

مادة ٩ ـ لاترفع الدعوى الجنائية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بناء على طلب كتابى من وزير العدل ويجوز للنيابة العامة إحالة الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون إلى محاكم أمن الدولة المختصة.

مادة ١٠ ـ ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره. ويبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها؟

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ شعبان ١٣٩٢ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٢).

أنور السادات

المراجع

مؤلفات

١ ـ الأقباط فى الحياة السياسية المصرية (د. سميرة بحر)

٢ ـ المسيحيون والقومية المصرية [د. زاهر رياض)

٣ ـ موسوعة تاريخ الأقباط (زكى شنودة)

٤ ـ أقباط مصر بين الماضى والحاضر (القس داود عزيز)

٥ ـ الكنيسة وقضايا الوطن والدولة (الأنبا جريجوريوس)

٦ ـ الثورة المضادة (د. غالى شكرى)

٧ ـ عمرو بن العاص (عباس محمود العقاد)

٨ ـ سندباد مصرى (د. حسين فوزى)

٩ ـ غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى (د. يوسف القرضاوى)

١٠ ـ شخصية مصر (د. جمال حمدان)

١١ ـ المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية (طارق البشرى)

وثـــائـق

١ ـ تقرير لجنة تقصى الحقائق المنبثقة عن مجلس الشعب والمنشور في صحف ٢٩/١١/٧٢.

٢ ـ بيـــان المؤتمر القــبطى بالإسكندرية فى ١٧/١/١٩٧٧ (راجع كتاب غالى شكرى).

٣ ـ صحف يومية ومجلات ودوريات.

٤ ـ قانون الوحدة الوطنية الصادر فى ١٣/٩/١٩٧٢.

الفهرس

الفصل الأول

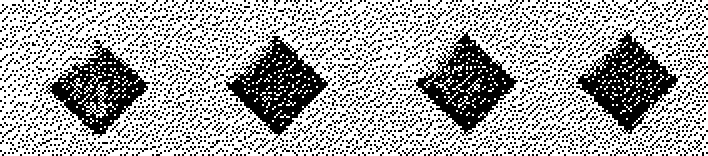
الفصل الثانى

الفصل الثالث

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠١/١٠٢٢٧

I.S.B.N 977 - 01 - 7253 - 7



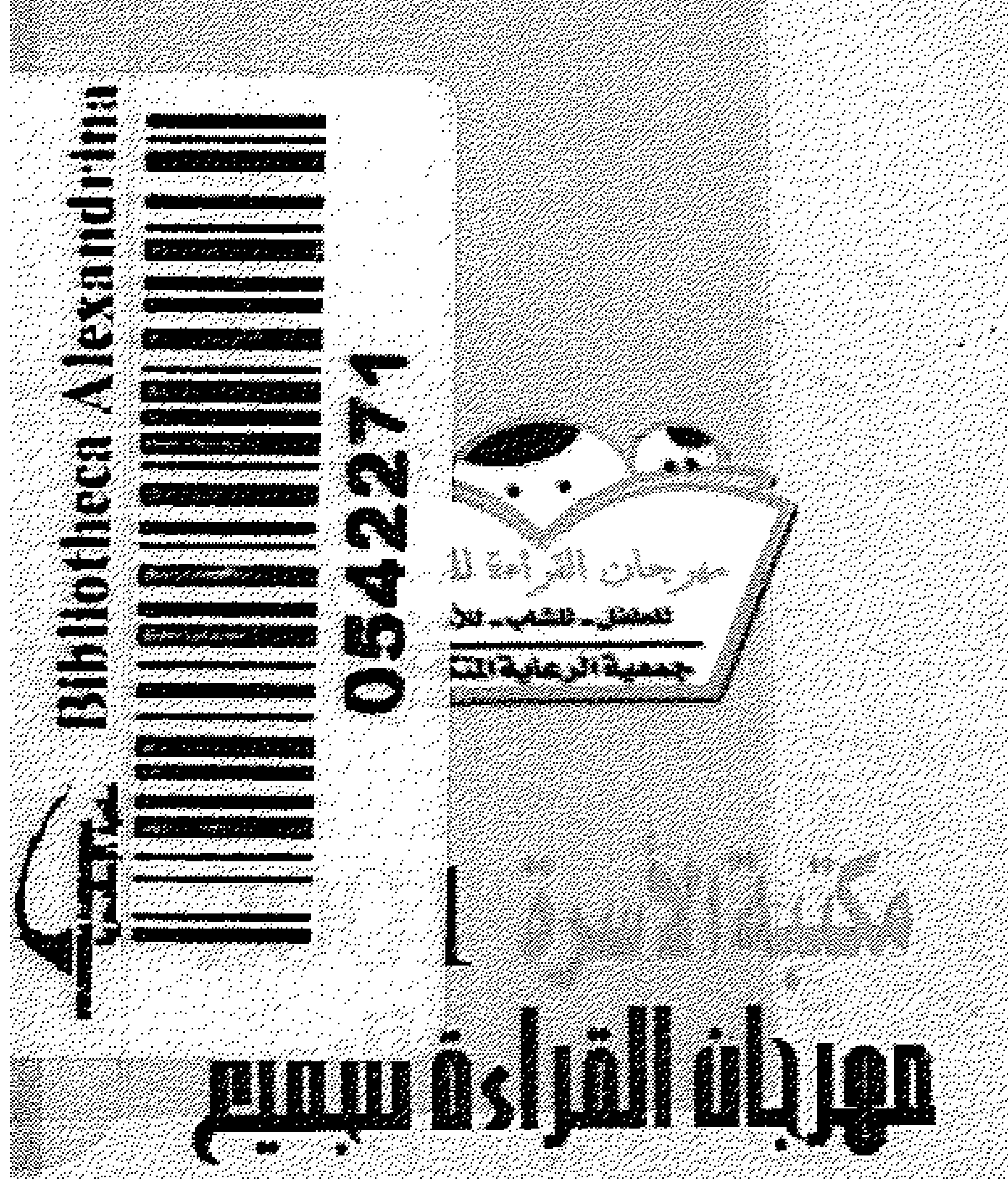


بين الحلم والواقع كانت مسافة زمنية ربما بدت لى طويلة أو مختلفة ولكن الأهم أن الحلم أصبح واقعًا ملموسًا حيًا يتأثر ويؤثر، وهكذا كانت مكتبة الأسرة تجربة مصرية صميمة. بالجهد والمتابعة والتطوير، خرجت عن حدود المحلية وأصبحت باعتراف منظمة اليونسكو تجربة مصرية متفردة تستحق أن تنتشر فى كل دول العالم النامي وأسعدنى انتشار التجربة ومحاولة تعميمها فى دول أخرى. كما أسعدنى كل السعادة احتضان الأسرة المصرية واحتفائها وانتظارها وتلهفها على إصدارات مكتبة الأسرة طوال الأعوام السابقة.

ولقد أصبح هذا المشروع كيانًا ثقافيًا له مضمونه وشكله وهدفه النبيل. ورغم اهتماماتى الوطنية المتنوعة في مجالات كثيرة أخرى إلا أننى أعتبر مهرجان القراءة للجميع ومكتبة الأسرة هى الإبن البكر، ونجاح هذا المشروع كان سببًا قويًا لمزيد من المشروعات الأخرى.

ومازالت قافلة التنوير تواصل إشعاعها بالمعرفة الإنسانية، تعيد الروح للكتاب مصدرًا أساسيًا وخالدًا للثقافة. وتوالى «مكتبة الأسرة» إصداراتها للعام الثامن علي التوالى، تضيف دائمًا من جواهر الإبداع الفكرى والعلمى والأدبى وتترسخ على مدى الأيام والسنوات زادًا ثقافيًا لأهلى وعشيرتى ومواطنى أهل مصر المحروسة مصر الحضارة والثقافة والتاريخ.

سوزان مبارك



٢٠٠ قرش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب